المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني
المجلد الرابع عشر ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد ٥٩ ، شباط- فبراير ٢٠١٩

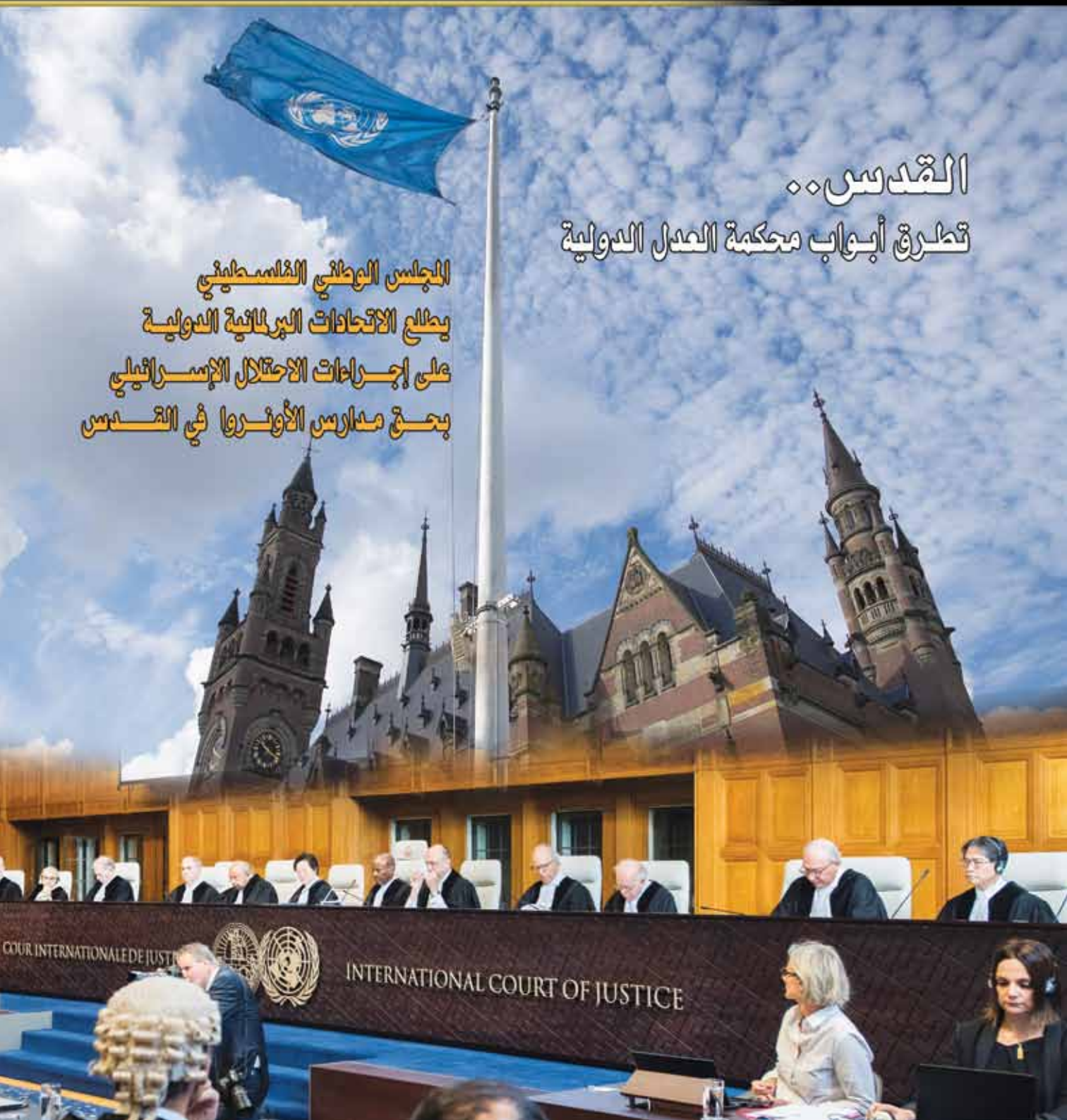

القدس..
تطرق أبواب محكمة العدل الدولية

المجلس الوطني الفلسطيني
يطلع الاتحادات البرلمانية الدولية
على إجراءات الاحتلال الإسرائيلي
بحق مدارس الأونروا في القدس

الافتتاحية

• بقلم: سليم الزعنون

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

تتعاظم التحدّيات التي تعصف بمشروعنا الوطني، فمن جهة، تتحد الولايات المتحدة الامريكية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي بكل جبروتها وامكاناتها، لمصادرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها مدينة القدس.

وعلى الجهة الأخرى، تواصل دولة الاحتلال المضي قدما في تنفيذ سياستها الاستعمارية في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة خاصة في مدينة القدس المحتلة عاصمة الدولة الفلسطينية، الى جانب ممارسة كافة اشكال القمع والإرهاب ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وتستهدف بشكل مباشر الانسان الفلسطيني، وتضغط عليه من خلال الحصار والاقتحامات وحملات الترويع والإرهاب اليومي في مدنه وقراه ومخيماته، الى جانب استمرار سياستها العنصرية القعمية ضد الاسرى والمعتقلين داخل سجونها الفاشية.

إن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على المستويين الميداني والسياسي، ومن بينها قرصنة أموال الشعب الفلسطيني، بحجة رعاية اسر الشهداء والأسرى الابطال، كلها تهدف بشكل مباشر الى اجبار الشعب الفلسطيني وقيادته على قبول حل مشوه ومنقوص، والعيش تحت سلطة الاحتلال في نظام فصل عنصري، وهو ما يعني تصفية للمشروع الوطني الفلسطيني الذي ضحى دفاعا عنه بمئات الالاف من الشهداء والأسرى.

إنّ ما يؤرق أكثر، هو الوضع الداخلي الفلسطيني، خاصة استمرار حالة الانقسام البغيض، وتساوق البعض، سواء عن جهل أو غير ذلك مع خطط مشبوهة تستهدف جوهر مشروعنا الوطني، فلا يمكن مواجهة كل تلك التحديات الجسام، وإفشال كل تلك المشاريع والخطط -في ظل واقع عربي واسلامي الكل يعرف تفاصيله- الا بتحصين الجبهة الداخلية الفلسطينية، من خلال تحقيق الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتراجع الأطراف التي اتخذت من قطاع غزة موطئا لإضعاف المشروع الوطني، عن مسارها الخاطئ، والعودة الى القواسم المشتركة التي تم التوافق عليها وطنيا، وتفويت الفرصة على الولايات المتحدة وإسرائيل بتنفيذ مخططهما بفصل القطاع عن الوطن، واقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية، وتصفية قضية اللاجئين.

إنّ الشراكة الوطنية تستلزم الابتعاد عن اتباع سياسات تضعف الموقف الفلسطيني الذي يتصدى لمشاريع تصفية القضية والحقوق، لذلك، فنحن ندعو الى بناء النظام السياسي الفلسطيني، خاصة بعد قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي، على أساس إجراء انتخابات لبرلمان دولة فلسطين التي اعترفت بها الأمم المتحدة عام ٢٠١٢، وهذا ينسجم تماما مع مطالب الانفكاك من المرحلة الانتقالية التي نشأت مع اتفاق اوسلو، لا ينبغي لأي طرف تبرير رفضه له، وهو في نفس الوقت تنفيذ لقرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي التي أكدت نهاية المرحلة الانتقالية.

انّنا نهيب بكافة الفصائل والقوى التي ما زالت تتمسك بالتفاصيل، وتتمسك بالانقسام -الذي لم ولن يجلب الا الضرر للمصالح الوطنية العليا- ان تعيد التفكير ملياً بنهاية المسار الذي تسير فيه، وأن تعلي مصلحة الشعب ومصلحة القضية، وتستجيب لنداء فلسطين، نداء الوحدة، ونداء الشراكة القائمة على الديموقراطية، وصيانة الحقوق المشروعة لشعبنا في اطار منظمة التحرير الفلسطينية حامية الهوية الوطنية وحقوق شعبنا.

وفي الختام، نجدد التأكيد على فشل كل محاولات إشاعة اليأس والإحباط، فإرادة الفلسطيني قوية، لن تكسرها الضغوط، ولن يخضعها الترهيب بوقف الدعم المالي من اية جهة، فالحقوق لا تقايض بالمال، وسيبقى الشعب الفلسطيني وقيادته وقواه الوطنية أمناء على الحقوق التي ضحى من أجلها الشهداء، ويعاني في سبيلها الاسرى الابطال، وسيتسمر النضال ما دام الاحتلال قائما.

اجتماع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني حول القدس..... ٤

- رئيس المجلس الوطني الفلسطيني- أهل القدس ينتظرون الدعم الفعلي من أمتهم العربية

تقرير بأعمال الدورة الثلاثين للمجلس المركزي تشرين الأول ٢٠١٨..... ٧

رئاسة فلسطين لمجموعة الـ ٧٧ + الصين ١٢-١٦

- الرئيس محمود عباس يترأس اجتماع مجموعة الـ٧٧ + الصين.
- إضاءة حول رئاسة دولة فلسطين لمجموعة الـ ٧٧ + الصين لعام ٢٠١٩.
- المجلس الوطني الفلسطيني – ترؤس فلسطين لمجموعة ال ٧٧ + الصين ترسيخ لشخصيتها القانونية الدولية.

نشاطات المجلس البرلمانية: اعداد: عمر حمايل..... ١٧ -٣١

- المجلس الوطني الفلسطيني يطلع الاتحادات البرلمانية الدولية على إجراءات الاحتلال الإسرائيلي بحق مدارس الأونروا العاملة في مدينة القدس المحتلة
- تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني في اجتماع الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.
- الجمعية البرلمانية الآسيوية-المجتمع الدولي مسؤول عن تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بفلسطين.
- تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في المؤتمر الثاني للاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا
- المجلس الوطني الفلسطيني يشارك باجتماعات الجمعية البرلمانية المتوسطية في البرتغال.
- تقرير حول دور البرلمان العربي في مساندة القضية الفلسطينية.
- ترحيب المجلس الوطني بمصادقة مجلس النواب الايرلندي على قانون مقاطعة منتجات المستوطنات
- ملخص زيارة وفد لجنة الإخوة البرلمانية في المجلس الوطني الفلسطيني إلى العراق

اعداد: عمران الخطيب/رئيس لجنة الاخوة البرلمانية

- البرلمان الدنماركي يطالب باستثناء المستوطنات من أي اتفاق

ملف الاسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٣٣-٤٠

- المجلس الوطني الفلسطيني ينعى الشهيد « بارود» ويطالب بتطبيق اتفاقية جنيف على الأسرى في سجون الاحتلال
- ملخص تقرير هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين عام ٢٠١٨ حول أوضاع الاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.
- الأسرى الفلسطينيون والتشريعات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي،

بقلم/عبد الناصر عوني فروانة /عضو المجلس الوطني الفلسطيني

ملف القدس ٤١- ٤٨

- القدس ...في عين العاصفة بقلم المحامي زياد أبو زياد/عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- الحضور المسيحي في فلسطين بما فيها العاصمة القدس. د. حنا عيسى / عضو المجلس الوطني الفلسطيني
- القدس تطرق أبواب محكمة العدل الدولية-

د.كمال قبعة-أستاذ القانون الدولي/عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

- الخان الأحمر بوصلة المشروع الوطني: بقلم: م. وليد عساف /رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org

التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦

- جرائم الاحتلال الإسرائيلي لعام ٢٠١٨ ..... ٥١ -٥٣
  - إسرائيل تتجه إلى حكومة يمين متطرف أخرى
    بقلم- برهوم جرايسي/ باحث مختص بالشؤون الإسرائيلية
  - ٣١٢- شهيداً بينهم ٥٧طفلاً في العام ٢٠١٨.
  - تقرير احصائي حول جرائم الاحتلال الإسرائيلي بهدم البيوت الفلسطينية لعام ٢٠١٨
- الوضع الداخلي الفلسطيني ٥٤-٦١
  - قرار المحكمة الدستورية يفتح آفاق نضالية جديدة
    د. أحمد مجدلاني/عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.
  - دولة فلسطين ما بين الإنجازات السياسية وأوهام الانقسام البغيض
    بقلم: وليد العوض/عضو المجلس الوطني.
  - تداعيات ومخاطر فشل المشروع الأمريكي لإدانة «حماس» في الأمم المتحدة:
    د. نايف جراد/عضو المجلس الوطني الفلسطيني.
  - بانوراما المشهد الفلسطيني-٢٠١٨-٢٠١٩
    بقلم : نواف الزرو/باحث متخصص في الشؤون الفلسطينية.
- المجلس الوطني الفلسطيني يدعو البرلمان الأوروبي لرفض التحريض الإسرائيلي ضد منظمات حقوق الإنسان في فلسطين ٦٢
- أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠١٨: ٦٣

الزعنون : أهل القدس ينتظرون الدعم الفعلي من أمتهم العربية

أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون أن أهل القدس ينتظرون الدعم والمساندة الفعلية من أبناء أمتهم العربية والإسلامية، فقد ملّوا البيانات والاستنكارات التي لم تمنع الاحتلال من تنفيذ سياساته ومخططاته في مدينة القدس.

وقال الزعنون خلال اجتماع لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن في ٦ كانون الاول ٢٠١٨ ان القدس عاصمة الدولة الفلسطينية تتعرض لحرب مفتوحة على مختلف الجبهات من قبل الاحتلال الإسرائيلي ومؤسساته الرسمية وجمعياته الاستيطانية، من خلال تسريع عمليات تسريب الأراضي والعقارات، وهدم عشرات المنازل في القدس ومحيطها، وتكثيف حملات الاعتقال لقيادات وكوادر العمل الفلسطيني التي تتصدى لتلك السياسة.

وأكد الزعنون ان الشعب الفلسطيني يخوض معركة السيادة على مدينة القدس، ومعركة تثبيت الحق الفلسطيني فيها، خاصة بعد نقل سفارة أمريكا إليها، فلم تتوقف إسرائيل عن محاولاتها تهجير أبناء القدس من مدينتهم، واعتقال كل من يقاوم سياساتها وإجراءاتها الاحتلالية، فقد تم اعتقال العشرات من أبناء شعبنا هناك، وعلى رأسهم محافظها البطل عدنان غيث والعشرات من المناضلين الذين يخوضون معركة البقاء والصمود على ارض القدس المحتلة، واستدعاء عدنان الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقييد حركته.

وأضاف الزعنون إن المطلوب فلسطينيا بات معروفا تماما، وهو الاستمرار في التصدي ومقاومة كل أشكال التهويد كما يحصل في الخان الأحمر حيث شكلّت المقاومة الشعبية هناك وعلى رأسها وليد عساف نموذجا يجب تعميمه على كافة المواقع، كذلك فقد أثبت المقدسيون أنه لن ترهبهم سياسة الاعتقال ومنع السفر والإقامات الجبرية في كشف سماسرة الأراضي والعملاء الذين باعوا ضمائرهم وتخلوا عن قيمهم الوطنية وسهلوا للاحتلال تنفيذ سياساته في سرقة الأرض الفلسطينية.

وطالب الزعنون المؤسسات الفلسطينية الرسمية منها والشعبية بمضاعفة دعمها المادي لتثبيت صمود أهلنا في مدينة القدس، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي في دورته الأخيرة وفي مقدمتها توحيد مرجعيات العمل الوطني الفلسطيني بأشكاله كافة في القدس، وتوفير الإمكانيات لإنجاحها، وإعادة تشكيل أمانة العاصمة، ومحاسبة مسربي العقارات.

ودعا الزعنون الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية للتحرك والضغط على حكوماتها لتنفيذ عشرات القرارات ذات الصلة بمدينة القدس بهدف الحفاظ على عروبتها وإسلاميتها.

كما طالب جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي بتنفيذ قراراتها الخاصة بدعم أهلنا في مدينة القدس، وتفعيل الصناديق المالية الخاصة بذلك.

وقدّر عاليا المواقف الثابتة والصلبة للملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية في الدفاع عن القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وتأكيده بأن لا سلام ولا استقرار في الشرق الأوسط دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

وشدد الزعنون على ان ما تتعرض له مدنية القدس عاصمة الدولة الفلسطينية من عدوان يومي لا يمكن فصله عما يجري في سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة من تسارع الاستيطان الاستعماري إلى عمليات القتل والاعتقال والحصار لقطاع غزة.

وأضاف الزعنون أنه لا يمكن فصل الجرائم الإسرائيلية في القدس عن الدعم والحماية الذين توفرها الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا وماديا لهذا الاحتلال المجرم، فهي تحاول اليوم تقديم مشروع قرار في الأمم المتحدة لإدانة حركتي حماس والجهاد الإسلامي على اعتبار انهما تنظيمان ارهابيان، ونحن نؤكد على شرعية النضال الوطني الفلسطيني من مختلف الفصائل والقوى في مواجهة الاحتلال وعدوانه، ونرفض رفضا قاطعا أية محاولات أمريكية لتجريم نضالنا، ونحيي الموقف الوطني الفلسطيني الرسمي الذي يدافع عن شرعية نضال شعبنا في الأمم المتحدة ويبذل جهودا كبيرة لإفشال صدور هذا القرار.

وطالب الزعنون بضرورة الإسراع بإنهاء الانقسام، لمواجهة الغطرسة الأمريكية والإسرائيلية تجاه حقوق شعبنا، وإفشال عمليات الاستفراد بنا ومحاولة فصل قطاعنا الصامد لتمرير صفقة القرن الأمريكية، التي تهدف لإقامة كيان في قطاع غزة وحكم ذاتي في الضفة الغربية، وتصفية قضية اللاجئين.

وأكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون أن الشعب الفلسطيني سيبقى رأس الحربة في مواجهة كافة سياسات الاحتلال في القدس وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، والقدس ليست وحيدة في هذه المواجهة، ولن تقوم دولة فلسطينية بدون القدس عاصمتها الأبدية، وسيبقى الشعب الفلسطيني يواجه بإرادة لن تنكسر، أملا كل الخير بشعوب امته العربية والإسلامية.

أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن
يدعون إلى الالتزام بمبادرة السلام العربية بخصوص العلاقة مع إسرائيل

عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الأردن اجتماعاً بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٨ في مقر رئاسة المجلس بالعاصمة الأردنية عمان برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس الوطني محمد صبيح، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عزام الأحمد، والقائد المؤسس فاروق القدومي.

وناقش المجتمعون ما تتعرض له مدينة القدس عاصمة دولة فلسطين من عدوان احتلالي، وسبل التصدي له ومواجهته وفي نهاية الاجتماع أكد المجتمعون على ما يلي:

أولا: التمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار ١٩٤، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، والتمسك بحق شعبنا الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حتى نيل كافة حقوقه المشروعة.

ثانيا: توجيه التحية لأبناء شعبنا الصامدين في مدينة القدس على تصديهم ومقاومتهم سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة لتهويد المدينة، وتغيير مكانتها السياسية والقانونية كعاصمة لدولة فلسطين، وتشويه طابعها العربي الإسلامي والمسيحي.

ثالثا: التأكيد على أن مواجهة الحرب العدوانية المفتوحة التي يشنها الاحتلال على مدينة القدس ترتبط بشكل مباشر بالمواجهة الشاملة التي يخوضها أبناء شعبنا البطل في كافة الأراضي المحتلة في الضفة وقطاع غزة، الأمر الذي يتطلب إعادة ترتيب الأولويات وتنسيق الجهود لتحقيق الانتصار على عنجهية القوة المحتلة.

رابعا: مطالبة مؤسسات دولة فلسطين بكافة اختصاصاتها بتوفير متطلبات الصمود لأهلنا في مدينة القدس، وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني التي نصت على تقديم المزيد من الدعم المادي لمدينة القدس وأهلها لتمكينهم من مواجهة سياسة الاحتلال التي تضغط وبشكل يومي على كافة مفاصل حياة المقدسيين.

خامسا: استمرار المواجهة والنضال مهما مارس الاحتلال من عدوان على المسجد الأقصى المبارك والأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، ومهما اقترف من إجرام وإرهاب وهدم للبيوت واعتقال للقيادات والكوادر كما حدث مع محافظ القدس البطل عدنان غيث والعشرات من الأبطال المقدسيين الذين تصدوا ببسالة وشجاعة لسياسات الاحتلال وأعوانه، أو كما حدث لعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة القدس عدنان الحسيني من استدعاء ومنع للسفر والتضييق على تحركاته.

سادسا: توجيه التحية لأهلنا الصامدين في الخان الأحمر البوابة الشرقية لمدينة القدس، وتثمين الدور الكبير للجان المقاومة الشعبية هناك وفي مقدمتهم البطل وليد عساف وكافة المرابطين.

سابعا: توجيه رسائل عاجلة للاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية ورؤساء البرلمانات فيها، تطالبهم بتحمل المسؤولية أمام شعوبهم، وإلزام حكوماتهم بالوفاء بكافة التزاماتها المالية التي أقرتها القمم العربية تجاه القدس، وضرورة الالتزام بما جاء في مبادرة السلام العربية التي نصت على انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، ومن ثم إقامة علاقات مع إسرائيل.

ثامنا: تقدير موقف المملكة الأردنية ملكا وحكومة وشعبا وبرلمانا، وخاصة المواقف الأخيرة للملك عبد الله الثاني بن الحسين التي تميزت بالشجاعة والصلابة في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية وفي القلب منها مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس كضمانة للأمن والاستقرار في المنطقة.

تاسعا: الرفض التام والمطلق لمحاولات الإدارة الأمريكية إدانة حركتي حماس والجهاد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبار ذلك مساواة بين الضحية والجلاد، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال حتى نيل حقوقه كافة، وأن الإرهاب الذي يجب إدانته هو إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل على مدار سبعين عاما.

عاشرا: الإسراع في إنهاء الانقسام وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي تشكل صمام أمان لحماية المشروع الوطني من خلال تطبيق اتفاقيات المصالحة الوطنية.

حادي عشر: توجيه الشكر والتقدير للبرلمانين التشيلي والايرلندي على قراراتهما الأخيرة الملتزمة بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي طالبت بمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

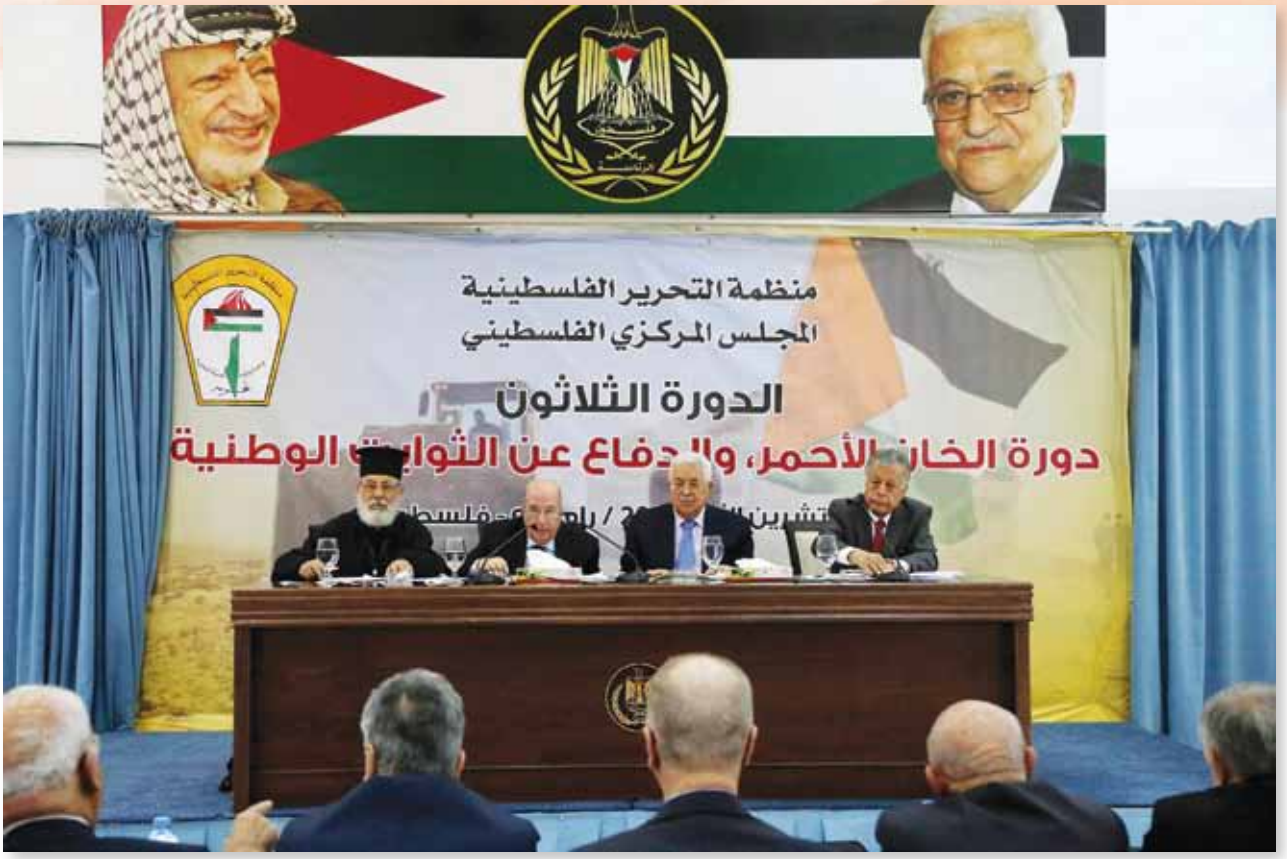

تقرير حول الدورة الـ٣٠ للمجلس المركزي

"دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية"

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية الثلاثين في مدينة رام الله، بحضور الرئيس محمود عباس.

استهل الأخ سليم الزعنون «أبو الأديب» رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الجلسة بالتثبت من النصاب، حيث حضر (١١٢) عضواً من أصل (١٤٣) ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي وامتناع البعض الآخر عن الحضور، وقد بدأت الجلسة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحماً على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وقد رحب الأخ أبو الأديب برئيس دولة فلسطين محمود عباس، ودعاه لإلقاء كلمته.

وقد بدأ السيد الرئيس كلمته بالقول: «إننا مقبلون على قرارات في غاية الأهمية والصعوبة، والمرحلة التي نمر بها من أخطر المراحل التي عاشها شعبنا الفلسطيني، وإننا أمام مرحلة تاريخية فإما أن نكون أو لا نكون وسوف نكون».

ودعا الرئيس أبناء شعبنا إلى التوحد خلف منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد في كافة أماكن تواجده، وطالب بالتمسك بالوحدة والترفع عن الجراح، والوقوف جميعا في خندق واحد للدفاع عن أحلامنا وآمالنا ولنعزز صمودنا ونتمسك بثوابتنا.

وجدد الرئيس التأكيد على أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون غزة، مشدداً على أن القدس الشرقية عاصمتنا ولن نقبل بمقولة «عاصمة في القدس أو القدس عاصمة لدولتين» وأن فلسطين والقدس ليستا للبيع أو المساومة. ونرفض الدولة ذات الحدود المؤقتة.

وأكد عباس رفضه صفقة القرن، وأنه «إذا مر وعد بلفور تمر صفقة القرن»، وليعلم العالم أنه لم يولد ولن يولد من يتنازل عن حقوقنا وثوابتنا التي أقرتها الشرعية الدولية.

وشدد الرئيس على أن رواتب شهدائنا وأسرانا وجرحانا خط أحمر، ولا يمكن المساومة على حقوقهم، وأن الاستيطان من الحجر الأول غير شرعي وغير قانوني ومخالف للقانون الدولي.

واختتم الرئيس محمود عباس القول: لقد سبق واتخذنا القرارات في مجالسنا السابقة في ما يتعلق بأميركا، والاحتلال الإسرائيلي وحركة حماس وآن الأوان لتنفيذها كافة.

وفي مستهل جلسة الافتتاح أكد الزعنون، أنه يجب أن لا نسلم بسياسة الأمر الواقع التي يحاول الاحتلال الإسرائيلي تكريسها، ويجب المضي قدماً في تكريس المكانة القانونية

لدولة فلسطين من خلال الانتقال التدريجي والمحسوب بوظائف السلطة الوطنية وبكافة مؤسساتها إلى وظائف الدولة وتحديد موعد لإجراء انتخابات لرئيس دولة فلسطين، وبرلمان الدولة.

وشدد الزعنون على أنه لا سبيل لحماية ثوابتنا الوطنية وأهداف شعبنا سوى وحدتنا تحت مظلة «م.ت.ف» وأشار الزعنون إلى أن محاولات فصل قطاع غزة عن الوطن لم تتوقف، بل انتقلت لمرحلة التنفيذ تحت ذرائع ومسميات واهية كالتهدئة والاحتياجات الإنسانية.

وجدد مطالبة حركة حماس بإنهاء انقسامها والتوقف عن السماح للآخرين بالتدخل بالشأن الوطني الفلسطيني، والدخول في إطار الشرعية الفلسطينية، وأبدى الاستعداد لإعادة تشكيل المجلس الوطني حسب الاتفاقيات والأنظمة ذات الصلة.

وشدد سليم الزعنون على أن القرارات التي سيتخذها المجلس المركزي لها أثمان غالية وتبعات كبيرة، لأن الهدف منها حماية المصالح العليا لشعبنا، والدفاع عن ثوابته الوطنية في تقرير المصير والعودة واستقلال الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية إلى جانب حماية وحدتها الجغرافية السياسية، وإفشال محاولة فصل غزة وتكريس حكم ذاتي في الضفة الغربية.

وقد أصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء ٢٩ تشرين الأول ٢٠١٨ البيان التالي:

أولاً:

• تثمين موقف سيادة الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية بالتأكيد على استمرار الموقف من رفض ما يسمى صفقة القرن، أو أي مسمى آخر ومواجهتها بكل السبل الممكنة وإحباطها، واعتبار الإدارة الأميركية شريكاً لحكومة الاحتلال الإسرائيلي، وجزءا من المشكلة وليس جزءا من الحل، والتأكيد على استمرار قطع العلاقات والاتصالات مع الإدارة الأمريكية لحين تراجعها عن قراراتها غير القانونية بشأن القدس واللاجئين والاستيطان، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية.

• التمسك بالدعوة لمؤتمر دولي للسلام كامل الصلاحيات برعاية الأمم المتحدة ويضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وغيرها من الدول وعلى أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالتنسيق مع جميع الأطراف العربية والدولية وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة من اجل تحقيق سلام شامل ودائم وعادل في المنطقة.

• التمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرت عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت العربية ورفض تغييرها بأي شكل من الأشكال ومطالبة جميع الدول العربية بوقف كافة أشكال التطبيع مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) لحين تنفيذ مبادرة السلام العربية بشكل كامل.

• التمسك برؤية الرئيس محمود عباس التي طرحها أمام مجلس الأمن الدولي في بتاريخ ٢٠ شباط ٢٠١٨، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورفض مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وإنهاء المشروع الوطني الفلسطيني، ورفض الحلول الانتقالية بما في ذلك الدولة ذات الحدود المؤقتة ومحاولات فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس، ودويلة غزة.

ثانياً: تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)

• يؤكد المجلس المركزي الفلسطيني أن علاقة شعبنا ودولته مع حكومة إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، علاقة قائمة على الصراع بين شعبنا ودولته الواقعة تحت الاحتلال وبين قوة الاحتلال والعنصرية (إسرائيل).

× يؤكد أن الهدف المباشر لشعبنا يتمثل بإنهاء الاحتلال واستقلال دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، تنفيذاً لقرارات المجالس الوطنية السابقة بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما فيها قرار الجمعية

العامة (٦٧/١٩) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، والتمسك بضمان حق شعبنا في تقرير المصير والعودة استناداً للقرار الأممي ١٩٤.

• ونظراً لاستمرار تنكر إسرائيل للاتفاقات الموقعة وما ترتب عليها من التزامات فإن المجلس المركزي الفلسطيني وتأكيداً لقراره السابق باعتبار ان المرحلة الانتقالية لم تعد قائمة، يقرر إنهاء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية كافة تجاه اتفاقاتها مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) وفي مقدمتها تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة، والانفكاك الاقتصادي على اعتبار أن المرحلة الانتقالية وبما فيها اتفاق باريس لم تعد قائمة، وعلى أساس تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة.

ويخول المجلس المركزي السيد الرئيس واللجنة التنفيذية متابعة وضمان تنفيذ ذلك.

ثالثاً: القدس وحماية المقدسات :

اعتمد المجلس المركزي قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بشأن القدس وبما يشمل إصدار مرسوم رئاسي باعتماد التركيبة الجديدة للجنة الوطنية العليا للقدس، والتأكيد على أنها خطوة في اتجاه توحيد المرجعيات للعمل الوطني الفلسطيني بأشكاله كافة في القدس، وتوفير الإمكانيات لإنجاحها وإعادة تشكيل أمانة العاصمة، ومحاسبة مسربي العقارات.

ويحيي المجلس صمود أهلنا في القدس وتصديهم البطولي الدائم لقطعان المستوطنين ومحاولاتهم المستمرة اقتحام الحرم القدسي الشريف وتغيير الواقع الديمغرافي في القدس.

واستنكر المجلس المركزي جريمة سلطة الاحتلال (إسرائيل) بالاعتداء على بطريركية الأقباط الأرثوذكس في عاصمة دولة فلسطين المحتلة القدس واعتقال رجال الدين، إضافة إلى اقتحام مقر محافظة القدس واعتقال وتهديد القيادات المقدسية.

رابعاً: ثمن المجلس المركزي الموقف الذي أعلنت عنه المدعي العام الدولي السيدة فاتوا بن سودا، باعتبار أن هدم قرية الخان الأحمر يرقى إلى جريمة حرب. وأدان المجلس المركزي جرائم الحرب المتواصلة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإعدامات الميدانية والاعتقالات والتطهير العرقي ومصادرة الأراضي وغيرها من الجرائم، ودعا المجتمع الدولي إلى وجوب مساءلة ومحاسبة إسرائيل، ودعا المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق قضائي مع المسؤولين الإسرائيليين المسؤولين عن هذه الجرائم.

خامساً: أعاد المجلس المركزي تأكيده على وجوب قيام اللجنة التنفيذية بتنفيذ قرار المجلس الوطني حول المرأة والالتزام بتمثيلها بما لا يقل عن نسبة ٣٠٪ في كافة مؤسسات دولة فلسطين و«م.ت.ف» وتنفيذ قراره باختيار ٢١ عضواً جديداً من كفاء نسوية في إطار هذا القرار.

سادساً: ثمن المجلس المركزي قرار اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة عليا لتفعيل وتطوير دوائر م.ت.ف، والحفاظ على استقلاليتها.

سابعاً: ثمن المجلس المركزي جهود المجتمع الدولي والأشقاء العرب لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الـ(أونروا) والاستمرار في توفير الأموال اللازمة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضيتهم من كافة جوانبها. وثمن النجاح الذي حققه الرئيس والقيادة الفلسطينية في هذا المجال بما في ذلك عقد مؤتمر دولي في نيويورك يوم ٢٧ أيلول ٢٠١٨ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تم تقديم تبرعات إضافية بقيمة ١١٨ مليون دولار ما قلص عجز الوكالة المالي إلى ٦٠ مليون دولار فقط.

ثامناً: إنهاء الانقسام والمصالحة الفلسطينية: حمل المجلس المركزي حركة حماس المسؤولية الكاملة عن عدم الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوقيع عليها وإفشالها والتي كان آخرها اتفاق ١٢ تشرين الأول٢٠١٧، والذي صادقت عليه الفصائل الفلسطينية كافة في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧، ويؤكد التزامه بتنفيذ هذه الاتفاقات بشكل تام بالرعاية الكريمة للأشقاء في مصر.

كما أكد المجلس رفضه الكامل للمشاريع المشبوهة الهادفة إلى فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية بما فيها عاصمتنا الأبدية القدس الشرقية، على اعتبار ذلك جزءا من صفقة القرن.

وأعاد المجلس المركزي التأكيد على أن التهدئة مع الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية وطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما تم في المفاوضات غير المباشرة الفلسطينية - الإسرائيلية عام ٢٠١٤ وليس عملاً فصائلياً، وفقاً للمبادرة والرعاية المصرية لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

ويؤكد المجلس المركزي أن معالجة الوضع في قطاع غزة من مختلف جوانبه تنطلق من المعالجة السياسية بإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية ورفض ما يطرح تحت مسمى مشاريع إنسانية وموانئ ومطارات خارج حدود دولة فلسطين، تكريساً لتدمير المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية، والتأكيد على أن لا دولة في قطاع غزة ولا دولة دون قطاع غزة، ويحذر المجلس المركزي أي طرف من التدخل لإضعاف الموقف الفلسطيني وتسهيل تمرير صفقة القرن وتوابعها.

تاسعا: ثمن المجلس المركزي الخطوات: التي قامت بها دولة فلسطين بقيادة الرئيس محمود عباس على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة ما قامت به في الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعد استخدام إدارة الرئيس ترمب (الفيتو) في مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، وتقديم الإحالة الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية، حول جرائم الحرب المرتكبة بحق أبناء شعبنا الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة (الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة)، والاستيطان الاستعماري الإسرائيلي والأسرى والتطهير العرقي (قرية الخان الأحمر) وما تقوم به في محكمة العدل الدولية، وتقديم شكوى رسمية إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة، وقدم المجلس المركزي التهنئة للشعب الفلسطيني على الإنجاز الكبير بانتخاب دولة فلسطين رئيسا لمجموعة الـ«٧٧ + الصين» في الأمم المتحدة، وعلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع الصلاحيات القانونية لدولة فلسطين العضو (المراقب) للنجاح والنهوض بمسؤولياتها أثناء ترؤسها مجموعة الـ«٧٧+ الصين» بدءاً من مطلع العام ٢٠١٩.

عاشرا: طالب المجلس المركزي: باستمرار الجهود المبذولة لتنفيذ قرارات الحماية الدولية للشعب الفلسطيني والحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، واعتراف دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وبعاصمتها القدس الشرقية، مثمنين قيام جمهورية كولومبيا بالاعتراف بدولة فلسطين، وكذلك استمرار العمل للحيلولة دون قيام أي دولة بالاعتراف بالقدس عاصمة لسلطة الاحتلال (إسرائيل)، إضافة إلى مطالبة الدول التي قامت بهذه الخطوة بإلغاء قراراتها المخالفة للقانون الدولي وللشرعية الدولية. كما ثمن المجلس المركزي قرار جمهورية البارغواي التراجع عن قرارها بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وثمن المجلس المركزي قرار حزب العمال البريطاني وحزب العمال الاسترالي الاعتراف بدولة فلسطين.

وتوجه المجلس بالشكر والتقدير للاتحاد الأوروبي وبرلمانه لمواقفه الداعمة للحقوق الفلسطينية، والتي كان آخرها رفضه وقف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، بالادعاء أن المناهج الدراسية الفلسطينية تحريضية، ورفع قيمة المساهمة في دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا).

حادي عشر: طالب المجلس المركزي الدول العربية بتفعيل قرارات القمة العربية التي عقدت في عمان عام ١٩٨٠ الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها اليها.

ثاني عشر: دعا المجلس المركزي إلى إنفاذ خطة العمل التي قدمتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المُقاومة الشعبية بشكل شمولي، وبالتعاون مع لجنة المقاومة الشعبية بالمجلس الوطني وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان. ودعا كل القوى والفصائل والفعاليات الوطنية إلى وضع كل طاقاتها وثقلها لاستنهاض المقاومة الشعبية وتوسيع دائرة الانخراط فيها لتمثيل أوسع قطاعات شعبنا ومكوناته السياسية والاجتماعية.

وأكد المجلس المركزي على التمسك بحقنا في مقاومة الاحتلال بكافة الوسائل وفقاً للقانون الدولي. وثمن مسيرات العودة البطولية في قطاع غزة، مع ضرورة الالتزام بسلميتها وهدفها الأساس بتظهير حق العودة، والصمود الأسطوري في المجلس المحلي (الخان الأحمر)، وباقي مواقع النضال المستمر ضد الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في أرض دولة فلسطين المحتلة، داعيا إلى استمرارها في كافة أرجاء دولة فلسطين المحتلة خاصة في الأماكن المهددة بالتطهير العرقي

والـهـدم، لخـدمـة الاسـتـيـطـان الاستعماري الإسرائيلي وجدار الفصل العنصري.

ثـالـث عـشـر: أكـد المجلس المركزي على وجوب دعم وإسناد حركة مقاطعة إسرائيل (B.D.S) وسحب الاستثمارات منها ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، خاصة فى ضوء قـانـون (الـقـومـيـة) العـنـصـري، الذي يستمر العمل على إسقاطه، مثمنين الوقفة البطولية لأبناء شعبنا في القارات الخمس في مطلع شهر تشرين الأول ٢٠١٨ متحدين ضد هذا القانون العنصري، ويثمن كذلك الموقف المشرف لأحرار العالم ضد هذا القانون العنصري.

رابع عشر: يحيي المجلس المركزي نضال وصمود أسرى الحرية في سجون الاحتلال الإسرائيلي ويعيد تأكيد دعوته للمؤسسات الوطنية والدولية لمتابعة قضاياهم في كل المحافل الدولية لحين الإفراج عنهم، وكذلك دعمه المعتقلين الإداريين في مقاطعتهم لمحاكم الإسرائيلية، مستنكرا في الوقت ذاته استمرار سياسة الاعتقال الإداري واعتقال الأطفال، والإعدامات الميدانية واحتجاز جثامين الشهداء، واستمرار رفض عودة المبعدين من كنيسة المهد، ورفض المجلس الابتزاز الأميركي (قانون تايلور- فورس)، وقرار الحكومة الإسرائيلية اقتطاع مخصصات أسر الشهداء والأسرى والجرحى من المقاصة الفلسطينية في مخالفه فاضحة للقانون الدولي، بما في ذلك المادة (٨١) والمادة (٩٨) من ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، واللتان تؤكدان على وجوب دفع مخصصات وما يترتب من التزامات لاسر الشهداء والاسرى والجرحى وعائلاتهم.

خامس عشر: يتوجه المجلس المركزي بالتحية والتقدير لجماهير شعبنا في مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان والمهجر والذين يؤكدون تمسكهم بحق العودة، ويثمن قرار الرئيس محمود عباس البدء بإعادة إعمار مخيم اليرموك ومقبرة شهداء الثورة الفلسطينية بالتنسيق مع الأشقاء في سوريا ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (أونروا) والاستمرار في إعمار مخيم نهر البارد.

سادس عشر: يؤكد المجلس المركزي على الالتزام باحترام وصون حرية الرأي والتعبير والنشر والإعلام، والاجتماع والتظاهر وسائر حقوق المواطنين التي كفلها إعلان الاستقلال والقانون الأساسي، انسجاما مع انضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقات التعاقدية المختلفة، وحماية استقلال القضاء وسيادة القانون، ويدعو الجهات المعنية كافة إلى الالتزام بذلك.

ودعا المجلس اللجنة التنفيذية لاستمرار جهودها في توحيد الجاليات الفلسطينية من خلال مؤتمرات توحيدية يتم عقدها لانتخاب قيادات الاتحاد وتحت إشراف دائرة المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية.

سابع عشر: يكلف المجلس المركزي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باستمرار العمل لإزالة الخلافات بين فصائل المنظمة ، ذلك لتأكيد شراكتها الوطنية في إطار المنظمة ودوائرها ومؤسساتها كافة وحل خلافاتها داخل هذه المؤسسات.

ثامن عشر: في إطار تفعيلها قرر المجلس المركزي إعادة تشكيل وبناء المجلس المركزي الأعلى للمنظمات الشعبية الفلسطينية وتوفير الإمكانات للاتحادات الشعبية والنقابات للقيام بمهامها الوطنية والمهنية في كافة أماكن تواجد الشعب الفلسطيني لتجديد هياكلها ديمقراطيا.

تاسع عشر: يثمن المجلس المركزي قرار السيد الرئيس إجراء التعديلات اللازمة على قانون الضمان الاجتماعي بأثر رجعي.

عشرون: يحول المجلس المركزي الاقتراح بتشكيل محكمة منظمة التحرير الفلسطينية إلى رئيس المجلس الوطني واللجنة القانونية في المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة الاتباع.

حادي وعشرون: يتولى السيد الرئيس محمود عباس وأعضاء اللجنة التنفيذية الاستمرار في تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي كافة، واتخاذ الخطوات العملية وفق الأولويات المناسبة وبما يعزز صمود شعبنا ويحافظ على مصالحه الوطنية العليا.

ثاني وعشرون: يتولى السيد الرئيس أبو مازن تشكيل لجنة وطنية عليا لهذا الغرض.

الرئيس محمود عباس يترأس اجتماع مجموعة الـ"٧٧+ الصين"

ترأس رئيس دولة فلسطين محمود عباس، بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩ اجتماع مجموعة الـ«٧٧+ الصين»، في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بعد تسلمه رئاستها من وزير الخارجية المصري سامح شكري.

وأكد عباس أن دولة فلسطين لن تدخر جهدا في ضمان العمل الجماعي من أجل البناء على ما أنجزته المجموعة على مدار ٥٥ عاما.

وأضاف الرئيس أن تسلم رئاسة المجموعة بلا شك مسؤولية كبيرة ستتحملها دولة فلسطين بكل تواضع وإخلاص وتفانٍ، إلى جانب الالتزام والتصميم القوي دفاعا عن مصالح المجموعة وتعزيز مواقف دولها الأعضاء في الأمم المتحدة.

وشدد عباس على أن دولة فلسطين ستعمل خلال رئاستها المجموعة على تمتين العلاقات بين مجموعة الـ«٧٧+ الصين» وبين شركائنا جميعاً في الأمم المتحدة، على أساس احترام السيادة الوطنية، ودعم أجندة التنمية وحماية مصالح بلدان الجنوب والدول النامية وقضاياها العادلة.

ما هي مجموعة الـ«٧٧ + الصين» ؟

هي منظمة حكومية دولية للبلدان النامية الأعضاء في الأمم المتحدة، تأسست في ١٥ حزيران ١٩٦٤ خلال الاجتماع الدولي للحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

تهدف المنظمة إلى توفير فرصة للدول الأعضاء من الدول النامية في التعبير عن مصالحها الاقتصادية الجماعية وتعزيز قدرتها التفاوضية في القضايا الاقتصادية الدولية الرئيسية داخل الأمم المتحدة، وكذلك العمل على فكرة إقامة نظام عالمي جديد.

عقدت المجموعة اجتماعها الرئيسي الأول في الجزائر عام ١٩٦٧.

بدأت المجموعة بـ٧٧ عضوًا مؤسسًا، ومن هنا جاء اسمها، ولكنها توسعت حتى أصبحت تضم ١٣٤ دولة، وهو ما يمثل نحو ثلثي الدول أعضاء الأمم المتحدة، مما يجعلها أكبر تحالف للدول النامية داخل الأمم المتحدة.

بعد ما باتت المنظمة تضم ١٣٤ دولة، أصبحت تمثل قرابة ٨٠٪ من سكان العالم، وما يقرب من ٤٣٪ من الاقتصاد العالمي.

حظيت المجموعة منذ تأسيسها بدعم الصين، وحضرت اجتماعاتها بصفة «ضيف خاص»، حتى بدء التنسيق بينهما عام ١٩٩١ أثناء التحضير لقمة الأرض، وفي عام ١٩٩٦ تبنت الدورة الوزارية الـ٢٠ للمنظمة، ومن ثم صدر البيان الأول باسم «مجموعة ٧٧ + الصين»، ومنذ ذلك الحين أصبح اسم المنظمة الـ«٧٧ والصين».

منذ تدشين مجموعة الـ٧٧ في عام ١٩٦٤ من الدول النامية في العالم، في مدينة جنيف، إثر البيان الذي اعتمدته هذه الدول، سعت حركة عدم الانحياز، إلى الانضمام لهذه المجموعة بوصفها النظير الاقتصادي للحركة التي تأسست قبلها بعشر سنوات، وتعود جذورها وأسباب قيامها كمجموعة وتكتل دولي إلى الظروف الجيو- سياسية والاقتصادية التي ميزت فترة ما بعد الحرب الباردة بوصفها الطريق الوسط بين النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين القائمين آنذاك «النظام الليبرالي الرأسمالي واقتصاد السوق الحر والنظام الاشتراكي واقتصاد السوق الموجه».

اعتمدت المجموعة في قمة هافانا، عقد قمة دورية على مستوى رؤساء دولها وحكوماتها، مرة كل ٥ سنوات.

وانتخبت فلسطين لرئاسة المجموعة، في شهر أيلول ٢٠١٨، خلال الاجتماع الوزاري السنوي الـ«٤٢» الذي عقد على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

تترأس فلسطين للمرة الأولى هذه المجموعة الكبيرة والهامة عام ٢٠١٩ ويعتبر هذا إنجازا هاما لفلسطين باعتراف العالم بقدرات دولة فلسطين على إدارة هكذا مجموعة وبمـ الصعيد الدولي.

المجلس الوطني : ترؤس فلسطين مجموعة الـ"٧٧ +الصين" ترسيخ لشخصيتها القانونية الدولية

اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن ترؤس الرئيس محمود عباس الـ"٧٧ + الصين» ترسيخ لشخصية دولة فلسطين القانوني الدولية وتعزيز لمكانتها في النظام الدولي وتقدير لها ولرئيسها بين دول وشعوب العالم

وأكد المجلس في تصريح لرئيسه سليم الزعنون أن ترؤس دولة فلسطين هذه المجموعة التي تضم ثلثي سكان الأرض جاء بفضل التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب الفلسطيني ونتيجة للدبلوماسية الناجحة التي يقودها السيد الرئيس محمود عباس .

وأضاف المجلس الوطني الفلسطيني ان ترؤس تلك المجموعة تأكيد على الاعتراف بحق الشعب في دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس ، ويعزز مطالبها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة

وأكد المجلس أن ترؤس مجموعة الـ"٧٧ +الصين» في هذا التوقيت صفعة جديدة من المجتمع الدولي في وجه سياسة إدارة ترامب وحكومة المستوطنين برئاسة نتنياهو المتنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس حسب قرارات الشرعية الدولية.

وعبر المجلس الوطني الفلسطيني عن ثقته بقدرة دولة فلسطين برئيسها ودبلوماسييها وخبرائها على قيادة هذه المجموعة بنجاح وفتح آفاق جيدة للشعب الفلسطيني ولشعوب هذه المجموعة

إضاءة حول رئاسة دولة فلسطين لمجموعة الـ«٧٧ + الصين» لعام ٢٠١٩

إعداد: عبد الله محمد أبو شاويش
البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة- نيويورك

بشكل عام، ارتبطت فكرة الأمم المتحدة في أذهان الفلسطينيين بمجلس الأمن، أو بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وبأنها، أي الأمم المتحدة، تتعامل مع المواضيع السياسية فقط، أو تقدم المساعدات للاجئين الفلسطينيين، وقد عزز هذه الفكرة التاريخ الطويل والمرير للشعب الفلسطيني مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبسببهما، إلى جانب التركيز الإعلامي العالمي على المواضيع السياسية التي تتعامل معها الأمم المتحدة وإهماله باقي المواضيع التنموية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها الكثير والتي تشكل الجزء الأكبر من أجندة عملها. وليس غريبا أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني لا تعرف شيئاً عن لجان عمل الأمم المتحدة الست المختلفة والتابعة للجمعية العامة، أو عن المجموعات والتكتلات الجيو- سياسية التي تجمعها خصائص جغرافية وتحديات تنموية واحدة مثل مجموعة الدول الإفريقية، والبلدان الأقل نمواً، والبلدان غير الساحلية النامية، وغيرها من التصنيفات المعتمدة، وهذا بالطبع أمر يمكن فهمه وتقديره واستيعابه.

يبلغ عدد سكان العالم حوالي ٧ مليارات نسمة، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى ٩ مليارات مع حلول العام ٢٠٥٠، حوالي ١١٪ منهم لا يزالون يرزحون تحت الفقر، ٣٢ مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض غير السارية، ٨٠٠ ألف يموتون انتحاراً كل عام. على المستوى العالمي، كان معدل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي ٧٠٪ في عام ٢٠١٦. فقط ٣٩٪ من سكان العالم استخدموا خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، ولا يزال ٨٤٤ مليون شخص حول العالم يفتقرون حتى إلى مستوى أساسي من خدمات المياه، بينما لا يزال هناك قرابة ٩٠٠ مليون إنسان يمارسون التغوط في العراء. حوالي مليار إنسان يعيشون بدون القدرة على الوصول مطلقا إلى الكهرباء، فيما لا يزال ٣ مليارات إنسان يعتمدون على الوقود المُلوث للطبيخ، إلى جانب ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من فرص وتحديات لا سيما في موضوع العمل. كل هذا وغيره الكثير جداً يشكل هاجساً للبشرية ويؤرق الحكومات والمعنيين باستتباب السلم والأمن الدوليين، لذا فإنه من الطبيعي أن نجد أن أكثر من ٧٠٪ - حسبما أشار لذلك وفي مناسبات عدة كل من الأمين العام ورؤساء الجمعية العامة للأمم المتحدة - من أجندة عمل الأمم المتحدة تتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة «الاقتصادية والاجتماعية والبيئية» مع ما يتفرع تحت هذه الأبعاد الثلاثة من مواضيع أكثر تخصصا.

منذ دخول فلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، عتبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها مراقباً، بموجب قرار الجمعية رقم ٣٣٣٧ الصادر في ٢٢ الثاني ١٩٧٤، وصولا لصفة دولة مراقب بموجب قرار الجمعية العامة «١٩/٦٧» الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، ورفع علم دولة فلسطين في مقر الأمم المتحدة في ١٠ أيلول ٢٠١٥ بموجب القرار ٦٩/٣٢٠، اعتادت دولة فلسطين التعامل مع كافة البنود المدرجة في أجندة عمل الأمم المتحدة من الزاوية الخاصة بالحالة الوطنية، وبما يضمن عكس هواجس ومشاغل الدول والشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في أجندة العمل هذه. تاريخيا سجلت بعثة دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة نجاحات متواصلة في هذا السياق، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، في مؤتمر ريو عام ١٩٩٢، ومؤتمر ريو +٢٠ المعنيين بالتنمية المستدامة، حيث نجح الوفد الفلسطيني في إدراج اللغة الخاصة بالدول والشعوب الواقعة تحت الاحتلال في مخرجات هذه المؤتمرات "المبدأ ٢٣، والفقرة ٢٧" على التوالي، كذلك نجح الوفد الفلسطيني مدعوما بموقف موحد من مجموعة الـ "٧٧+ الصين" بإدراج اللغة المتفق عليها في "ريو +٢٠" في خطة "تغير عالمنا: أجندة التنمية ٢٠٣٠" (Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development)، وتحديداً في الفقرة ٣٥، نجاحات مهمة لم يكن بالإمكان تحقيقها بدون موقف المجموعة الأم نفسها، أي مجموعة الـ "٧٧+الصين".

تتعدد المجموعات الجيو- سياسية كالاتحاد الأوروبي والذي يضم ٢٨ دولة أوروبية، ومجموعة الـ "٧٧ +الصين" والتي تضم ١٣٤ دولة بما فيها دولة فلسطين إلى جانب جمهورية الصين الشعبية، وينضوي تحت المجموعة مجموعات أخرى، "يشترك البعض منها في أكثر من تصنيف" (البلدان الأفريقية "٥٤"، أقل البلدان نمواً "٤٧" والبلدان النامية غير الساحلية "٢٥"، الدول الجزرية الصغيرة "٥٧"، البلدان في حالات النزاع وما بعد النزاع، وكذلك البلدان والشعوب الواقعة تحت الاحتلال)

كما اعتمدها قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، الصادر في ٢١ كانون الأول ٢٠١٦، في فقرته العاشرة مجموعات لها شواغلها التنموية الخاصة وتعمل كل مجموعة على عكس هواجسها التنموية على جدول أعمال المجموعة الأم، لذا نجد هذه المجموعات تتكتل وتنظم نفسها لاستغلال كل فرصة متاحة لتقدم وجهات نظرها في كافة المؤتمرات والمنابر التي تعقد برعاية الأمم المتحدة على الرغم من وجود المجموعة الأم الا وهي مجموعة الـ "٧٧ +الصين".

وبعد نضال طويل، انتخبت مجموعة الـ "٧٧ +الصين" دولة فلسطين لرئاستها لمدة عام كامل، بدأ في الأول من كانون الثاني ٢٠١٩، عام مليء بالعمل والسعي المتواصل لإدارة أجندة عمل المجموعة بأفضل السبل، ويتمحور السؤال المهم حول ما لنا وما علينا، ما الذي ستضيفه هذه الرئاسة للرصيد الفلسطيني على الساحة الدولية؟

في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل مدعومة بقوة عظمى على شطب فكرة الدولة ونزع الشرعية عن التمثيل الفلسطيني على الساحة الدولية، فإن انتخاب ١٣٤ دولة تمثل ٨٠٪ من سكان المعمورة لدولة فلسطين، وقبولها بالرئيس محمود عباس رئيسا للمجموعة لهما دلالة مهمة سواء من حيث التوقيت أو الرسالة السياسية، هذا الانتخاب استفتاء لا يترك مجالاً للشك بأن فلسطين كدولة ومؤسسة تمثيلية مقبولة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي وعليه أعطيت الثقة لقيادة أهم أجندة دولية، ألا وهي أجندة التنمية المستدامة بكل تجلياتها وأبعادها. وبهذا تكون دولة فلسطين قد أخرجت نفسها من نطاق الخاص والأنا إلى نطاق العام والكل، مع ما يتطلبه ذلك من إعطاء الأولوية للتفكير الكلي الواسع كمظلة لطريقة تفكيرنا في القضايا التي تخص البشرية جمعاء، وعلى رأسها قضايا تغير المناخ، والتصحر وتدهور الأراضي، وحفظ البحار وتحمض المحيطات، والأمراض غير السارية، وتخفيض الفقر، والطاقة المتجددة، والبيئة والتلوث، وتمكين المرأة والنهوض بها، وقضايا الشباب، والشعوب الأصيلة، ونقل التكنولوجيا،

وحماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها، والاستهلاك والإنتاج المستدامات وعدم المساواة بين البلدان، سواء بعضها البعض أو داخلها نفسها، والبنى التحتية المستدامة، والتدفقات النقدية غير المشروعة، والهجرة، والمهاجرون سواء في دول المنشأ وبلدان العبور ودول المقصد، والتحويلات المالية للمهاجرين. كذلك التفكير بقضايا تعنى بها المجموعات الجيو- سياسية ذات التحديات المشتركة مثل خطة ٢٠٦٣ المعنية بالتنمية في افريقيا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية "مساراموا"، وبرنامج عمل فينا للبلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.

دولة فلسطين، ممثلة بوزارة الخارجية والمغتربين، والبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، ومن خلال رئاستها المجموعة ستحوز على فوائد عدة، منها السياسية والتقنية أي مراكمة الخبرة. وفي الاستعراض اللاحق أحاول جاهداً تقديم وجهة نظر بنيتها بعد سنوات أربع في هذا العمل، تخللتها نقاشات مطولة مع السفير الدكتور رياض منصور، والزملاء في البعثة، والبعثات الأخرى الذين خاضوا تجربة العمل في مجموعة الـ "٧٧ + الصين"، فإذا ما شابها بعض القصور فهذا لأنني لا زلت أتعلم.

ستثبت دولة فلسطين أنها ليست عبئاً سياسياً على مجموعة الـ "٧٧ +الصين" كما يُسوِّق البعض، ذلك أن هذه المجموعة، وعلى مدار عمرها الطويل حملت عبء دعم القرارات التي تعني دولة فلسطين كقرار "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل"، وكذلك قرار "السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية"، وهي قرارات تعتمدها الجمعية العامة بالإجماع كل عام على التوالي. وعليه، وبترؤس فلسطين المجموعة فإنها تعلن عن قدرتها وقابليتها ورغبتها الأكيدة في حمل وإدارة عبء العمل بالنيابة عن جميع دول المجموعة بأمانة ونزاهة وشرف. وللقيام بهذه المسؤوليات الجسام ستحشد دولة فلسطين كوادرها القادرين على العمل في إدارة المجموعة خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي يعني إضافة معرفية لا يمكن أن تتكرر للكادر الفلسطيني في مناحي التنمية الثلاث "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" وحصيلة معرفية كبيرة في آلية عمل منظومة الأمم المتحدة الإدارية والمالية، إلى جانب معرفة معمقة في عشرات المواضيع المتخصصة.

منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وتلك المعنية بالتنمية "UNDS" بشكل خاص، بيئة عمل معقدة ومتشعبة ومتسلسلة ويتفرع عنها ويتشابك ويتقاطع معها حوالي ٨٤ منظمة وبرنامجاً متخصصاً وكياناً، بعضها أكثر قدماً من الأمم المتحدة نفسها، وعليه، فإن خوض فلسطين هذه التجربة بما لها من منافع وامتيازات، وما عليها من مسؤوليات وتحديات وتعليم بالعمل، سيفتح بالتأكيد أذهاننا لأبواب كثيرة لم ندخل منها من قبل، سواء ككوادر بشكل منفرد، أو بعثة فلسطين، أو الوزارات الفلسطينية المختلفة والمعنية وذات العلاقة، وستعلمنا بالتأكيد التجربة ما لا يمكن لنا أن نتعلمه إن لم نخض التجربة نفسها. كذلك فإن بيئة منظمة الأمم المتحدة الإنمائية بمختلف برامجها ووكالاتها المتخصصة غير مقتصرة على مقر نيويورك، أي المقر الرئيسي، فهناك أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) في جنيف، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP) في نيروبي بكينيا، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) في روما بإيطاليا، وما إلى ذلك الكثير من مختلف البرامج والكيانات المتخصصة والمنتشرة حول العالم. من خلال عملنا اليومي سنعرف أكثر وأكثر عن هذه البيئة وحيثما كان لأي من هذه الكيانات والبرامج نشاط وعمل، فإن هذا سيشكل فرصة مهمة لتنسيق عمل سفارات دولة فلسطين وكوادرها المعنيين، سواء في بلاد المقرات "جنيف، إيطاليا، نيروبي... الخ"، أو في مقر الوزارة نفسه "مختلف الوزارات الفلسطينية"، الأمر الذي يعني حصيلة معرفية أكبر وأوسع نستطيع ترجمتها بإنجازات مستقبلية في عملنا.

ونحن على أعتاب عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب (BAPA+40) في مدينة بيونيس أيرس من ٢٠ إلى ٢٢ آذار ٢٠١٩ المعني بالتعاون ونقل التكنولوجيا بين دول الجنوب، وكذلك الجنوب شمال إلى جانب التعاون الثلاثي، فإنه يقع على عاتق دولة فلسطين التفاوض على مخرجاته "بموجب الولاية الممنوحة في قرار الجمعية العامة ٧١/٣١٨ الفقرة ١، الفرع، الصادر في ٢٨ آب ٢٠١٧، ولأنه يأتي بمناسبة مرور أربعين عاماً على مؤتمر بيونيس أيرس بالأرجنتين والذي اعتمدت فيه خطة عمل بيونيس أيرس لنقل التكنولوجيا بين دول الجنوب، فإن العالم كله يولي أهمية كبيرة لمخرجات هذا المؤتمر، لا سيما أنه يأتي أيضا بعد اعتماد كل من خطة أديس أبابا لتمويل التنمية ٢٠١٥ و"تحويل عالمنا: خطة التنمية ٢٠٣٠ بأهدافها السبعة عشر". الوثيقتان المشار إليهما، واللتان تعتبران ركيزتي العمل التنموي الحالي والمستقبلي، كانتا قد تناولتا الهدف ١٧ المعنون "التعاون بين بلدان الجنوب"، نظراً لدورهما المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتخفيض الفقر. المفاوضات على الوثيقة الختامية ستمر بمرحلتين، الأولى داخل المجموعة نفسها، والثانية مع الشركاء الدوليين "الشمال"، وفي كلتا الحالتين سيكون هناك أزمات وتعقيدات، ففي داخل المجموعة نفسها هناك تباين في المواقف حول بعض الأمور التنموية، وهذا يتطلب من بعثة دولة فلسطين بصفتها رئيسة المجموعة التدخل للتنسيق بين المواقف وتقريب وجهات النظر، أما مع المجموعات الأخرى "الشمال تحديدا" فستكون المواقف

أكثر تباينا بيننا في المجموعة وبينهم لا سيما عند التطرق لمبادئ سبق وأن اتفقنا عليها ويحاولون قدر المستطاع الابتعاد عنها "كمبدأ مسؤولية مشتركة ولكن متباينة" Common But Differentiated Responsibilities (CBDR) وكذلك آليات نقل التكنولوجيا التي يصر الشمال على أن يكون "نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة"، وهي نقطة خلافية لأن وجود شروط متفق عليها بصورة متبادل يُعقد نقل التكنولوجيا ويجعل لكل طرف تفسيره الخاص، وهذا يتطلب تواصلاً مكثفاً ما بين رئيس مجموعة الـ "٧٧ + الصين" ورؤساء المجموعات الأخرى الجالسين إلى طاولة التفاوض، إلى جانب ما يتطلبه ذلك من مهارة لدى الرئيس لشرح وجهة نظر المجموعة عند قيادة الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام ورئيس الجمعية العامة إلى جانب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرهم من أصحاب المصلحة الفاعلين. كل هذا يعني أن فلسطين ممثلة بالسفير الدكتور رياض منصور ومساعديه المختصين ستكون حاضرة في أذهان الجميع بشكل يومي ومختلف "هذه المرة".

في الفقرة ١٣٢ من خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية AAAA لعام ٢٠١٥، اتفقت الأسرة الدولية على عقد منتدى سنوي لتمويل التنمية، وسيقع على عاتق دولة فلسطين عملية التفاوض على مخرجات منتدى تمويل التنمية هذا، حيث سيتم إدراج استنتاجات وتوصيات هذه المفاوضات الحكومية ضمن "المتابعة الشاملة واستعراض تنفيذ خطة تحويل عالمنا" وفي "المنتدى السياسي رفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة" (High-Level Political Forum). مخرجات المنتدى وثيقة يتم التفاوض عليها مع جميع الشركاء بعد الاطلاع على التقرير الصادر عن "فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بالتمويل من أجل التنمية (IATF)" الذي توافقت حكومات العالم عليه، أيضا في الفقرة ١٣٣ من أجندة أديس أبابا، هذا التقرير يستعرض التقدم المحرز في الأبواب السبعة التي نصت عليها خطة عمل أديس أبابا ويستعرض كذلك في متن التقرير، التقدم المحرز في تمويل وتنفيذ خطة تحويل عالمنا، ويبين الثغرات ويقدم المشورة والتوصيات بشأن الإجراءات التصحيحية لعمليات تمويل التنمية، وتكمن الصعوبة في التفاوض على هذه الوثيقة الحكومية في أنها بالأساس بين دول الشمال "المانحين" ودول الجنوب "الدول النامية" وتقوم عملية التفاوض لضمان خروج وثيقة تجسر الهوة بين الجهتين مستندين على ما تم الاتفاق عليه نظريا "خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية" وما يحدث على أرض الواقع "تقرير فريق العمل المشترك بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية".

اللجنة الخامسة واحدة من اللجان الست التابعة للجمعية العامة ويطلق عليها "لجنة الإدارة والموازنة"، هي لجنة فنية بحت وأن ظَل عملها محكوماً على المستوى الكلي ببعض الحساسيات السياسية، وتتخذ جميع القرارات الصادرة عنها بالتوافق بين الشركاء "مجموعة الـ "٧٧"، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا، واليابان وغيرها" وهي لجنة تناقش الأمور المالية والإدارية لمنظمة الأمم المتحدة بكل تجلياتها، فمن عمليات إقرار الوظائف "تناقش إقرار وظيفة سائق"، إلى آليات شراء تذاكر السفر لموظفي المنظمة الدولية إلى عمليات التوظيف للمناصب العليا (under secretary general) كذلك موازنات عمليات حفظ السلام حول العالم، وما إلى ذلك من مئات العمليات الإدارية والمالية التي تدير وتنظم عمل المنظمة، وتجتمع اللجنة الخامسة بشكل رسمي في دورتين عاديتين سنويا بمتوسط شهر ونصف لكل دورة، إلى جانب اجتماعات أخرى متفرقة على مدار السنة. الدورتان العاديتان هما دورتا عمل مكثفتان، وأحيانا تتواصل الاجتماعات على مدار أربعة وخمسة أيام متواصلة، يضطر الزملاء للنوم بين الاجتماع والآخر في الغرف المختلفة داخل المقر الرئيس، والممرات بين قاعات الاجتماعات الرئيسية، إلى جانب تواصل هذه الاجتماعات أثناء الإجازات الأسبوعية. إن خوض هذه التجربة من قبل الكادر الفلسطيني بالتأكيد سيمنحه فرصة لن تتكرر لتوسيع معرفته ومعرفة زملائنا في الوزارة "من خلال التقارير" في عوالم لم تكن لتفتح أمامنا بهذا الاتساع بدون خوض تجربة الرئاسة، وبما يعنيه ذلك أيضا من معرفة وسبر أغوار فرص وآليات التوظيف والوظائف في هذه المنظمة الدولية، الأمر الذي سيعطي الفرصة لكوادر فلسطينية للمنافسة على هذه الوظائف.

سيناط بدولة فلسطين وعشية بدء الدورة الـ "٧٤" للجمعية العامة "تبدأ يوم الثلاثاء من الأسبوع الثالث لشهر أيلول من كل عام"، توزيع المسؤوليات عن عشرات القرارات من قرارات اللجان المختلفة بين دول المجموعة، وتعيين ميسرين لكل قرار من هذه القرارات، تكون مهمتهم إعادة النظر في القرارات ومواءمتها مع تقارير الأمين العام "إن وجد تقرير" أو ما حصل من تطورات عالمية في موضوعه ومن ثم عرضها على أعضاء المجموعة والإجماع على توافق نهائي بينهم بشأنه، ثم الانتقال إلى محاورة ومفاوضة الشركاء "الاتحاد الأوروبي وأمريكا واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا، وغيرها" في هذه القرارات. وسيناط برئاسة المجموعة الدعوة إلى وإدارة مئات الاجتماعات بشكل مكثف خلال شهر إلى أربعين يوماً، تمتد الكثير منها إلى ما بعد منتصف الليل، الأمر الذي سيعطي فرصة للكادر الفلسطيني لاختبار حقيقة ومعنى "العمل تحت الضغط".

هذه بعض الأفكار والإضاءات التي يمكن أن تسهم بشكل أولي في توضيح ما نحن "فلسطين" مقبلون عليه، وأتوقع أنه وبانخراطنا وعلى مدار عام ٢٠١٩ في إدارة أجندة عمل المجموعة، فإن الرؤية ستكون أكثر وضوحاً وتركيزا وكلي أمل أن أكون قادرا على مشاركتكم بإضاءات أخرى مركزة ومتخصصة عن عملنا كلما سمحت لي الظروف بذلك.

مذكرة برلمانية من المجلس الوطني الفلسطيني حول إجراءات الاحتلال بحق مدارس "أونروا" العاملة في القدس المحتلة

في أعقاب وقف المساعدات المالية الأميركية المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا » بتاريخ ٣١ آب ٢٠١٨، التي يعمل فيها آلاف الفلسطينيين وتوفر خدمات صحية وتعليمية وتزود معظم اللاجئين بالغذاء، كما حاولت تغيير تعريف اللاجئين الفلسطينيين، ليقتصر على الجيل الأول منهم.

وفي أعقاب قرار ما يسمى مجلس الأمن القومي الإسرائيلي خلال جلسة مغلقة في مكتب نتنياهو، البدء من العام الدراسي ٢٠١٩، تنفيذ خطة رئيس بلدية الاحتلال السابق في القدس نير بركات التي أعلنها في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨ ، بإغلاق مدارس « أونروا» في القدس، واستبدالها بمدارس تابعة لبلدية القدس الإسرائيلية، حيث تدير «أونروا» مخيم شعفاط شمال القدس، وهو المخيم الوحيد في المدينة، والذي يزيد عدد سكانه على ٢٠ ألفاً.

وللوكالة خمس مدارس في القدس؛ في شعفاط وصور باهر وسلوان وواد الجوز، إضافة إلى مركز طبي رئيسي في المدينة ومراكز الخدمات المعنية بالأطفال. ويصل عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى «أونروا » في القدس إلى مائة ألف. وتمنع السلطات الإسرائيلية، منذ سنوات، تحديث وبناء غرف إضافية أو مدارس للطلبة الفلسطينيين. وقد ألحقت بهذا القرار إجراء بإغلاق مدرستين تاريخيتين احداهما مدرسة القادسية وتنوي تسليمهما للجمعيات الاستيطانية.

وينوه المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن هذه الخطوات، تأتي في سياق محاولات دولة الاحتلال تصفية «أونروا» وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتهويد للمناهج التعليمية الفلسطينية، والسيطرة على المباني التي تستعمل كمدارس من أجل تهويدها، في إطار عملية التهويد الكبرى لمدينة القدس المحتلة. وما محاولاته أسرلة التعليم في القدس، إلا جزء من سياسات التطهير العرقي بهدف إفراغ المدينة من أهلها ومن مؤسساتها التعليمية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات، التي تقوم على خدمة أبناء مدينة القدس.

ويشير المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن الاحتلال الإسرائيلي قد انتقل إلى مرحلة جديدة في تهويد القدس، بانتقاله من تهويد المكان والجغرافيا إلى تهويد العقول والإدراك لدى الجيل الفلسطيني الجديد، وذلك بفرض المناهج الإسرائيلية في المدارس الفلسطينية بكل ما تحتويه من تزييف للحقائق وطمس للرواية الفلسطينية؛ وهي أخطر عمليات التهويد التي تجرى في القدس، عبر إخضاع المناهج وجميع المدارس التي تدرس المنهاج الفلسطيني للآسرلة والتهويد.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة تصدي منظمة الأمم المتحدة، وخاصة وكالة «أونروا» التي تأسست بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٨ من كانون الأول ١٩٤٩ لهذه السياسات، لاعتبار أنها اعتداء على الوكالة التي تقدم خدماتها وتشرف على منشآتها في القدس الشرقية منذ عام ١٩٥٠، ضمن الولاية الممنوحة لها من الجمعية العمومية للأمم المتحدة. والإجراءات الإسرائيلية هذه، انتهاك جسيم لمعاهدة امتيازات وحصانة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٦ التي تحمي حقها بالقيام بمهماتها من دون أي تدخل. وهي أيضا انتهاك جسيم للاتفاقيات المبرمة مع دولة الاحتلال، التي تلزمها باحترام ولاية ومنشآت وحصانة وكالة «أونروا» في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعليه، فإن المجلس الوطني الفلسطيني، يدعو ويناشد جميع برلمانات العالم، والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، وكافة الجهات ذات العلاقة إلى:

أولاً: رفض المساس ب «أونروا»، والإصرار على المحافظة على استمرار رسالتها، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار ١٩٤القاضي بالعودة والتعويض طبقاً لقرار تأسيسها.

ثانياً: تطوير حملة عالمية للتنديد بقرار دولة الاحتلال إنهاء ولاية «أونروا» ومؤسساتها التعليمية والصحية وغيرها في القدس المحتلة.

ثالثاً: الحفاظ على عمل وكالة «أونروا»، وتطوير مداخيلها من خلال تحفيز وتشجيع المساهمات الدولية والمساهمات العربية، باعتبار أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الكاملة عن مأساة ونكبة الشعب الفلسطيني، وتقع على عاتقه مهمة توفير الرعاية والإغاثة والصحة والتعليم للاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى أرض وطنهم، وحث الدول المانحة والممولة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم ميزانية «أونروا» وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

الزعنون يرحب بمصادقة "النواب الايرلندي" على قانون مقاطعة منتجات المستوطنات

رحب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون بمصادقة مجلس النواب الايرلندي في القراءة الثانية على مشروع قانون مقاطعة منتجات المستوطنات في الدول الواقعة تحت الاحتلال.

وأشاد الزعنون في تصريح صحفي في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٨ بالشجاعة التي تحلى بها أعضاء مجلس النواب الايرلندي الذين اقروا مشروع القانون بأغلبية ٧٨ صوتا، في انتصار للقانون الدولي وحقوق الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال كما هو الحال في فلسطين.

ودعا رئيس المجلس كافة برلمانات العالم خاصة الأوروبية منها إلى الاقتداء بمناصري الحق والعدالة ومبادئ القانون الدولي التي من واجب تلك البرلمانات حمايتها والضغط على حكوماتها لتطبيقها على الشعب الفلسطيني وموارده وأراضيه المحتلة.

وطالب الزعنون المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة بتطبيق قرارات المجلس الوطني والمجالس المركزية الفلسطينية التي أقرت تبني حركات المقاطعة الدولية للاحتلال، إلى جانب مقاطعة منتجات المستوطنات الاحتلالية على الصعيد المحلي الفلسطيني، والانفكاك الاقتصادي مع دولة الاحتلال.

البرلمان الدنماركي يطالب باستثناء المستوطنات من أي اتفاق

أقر البرلمان الدنماركي في التاسع والعشرين من كانون الأول ٢٠١٨ بأغلبية ٨١ صوتا، مقابل ٢٢، قرارا يدعو إلى استثناء المستوطنات من كل اتفاق مباشر، ثنائي، مع إسرائيل.

كما تقرر تعزيز الخطوط الحكومية الموجهة ضد استثمار جهات رسمية وشخصية في المستوطنات وفي هذا القرار، اعتمدت الدنمارك قرار الأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤، الذي ينص على أن المستوطنات تنتهك القانون الدولي، وأن على دول العالم "أن تميز" بين إسرائيل والمستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، فضلا عن السياسة الرسمية للاتحاد الأوروبي في جميع الاتفاقات متعددة الأطراف.

كما يعلن القرار عن دعمه لعمل المفوض الأعلى لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، على صياغة "قائمة سوداء" للشركات الإسرائيلية العاملة في المناطق.

وقد أثير القرار عندما تم توجيه استجواب إلى وزارة الخارجية الدنماركية في تشرين الثاني ٢٠١٨، بعد تقارير عن اضطرار صناديق تقاعد كبيرة في البلاد إلى سحب استثماراتها في إسرائيل عقب احتجاج شعبي.

وذكرت وزارة الخارجية أن إسرائيل والدنمارك لديهما ١٣ اتفاقية ثنائية مباشرة في مختلف المجالات: الطيران والثقافة والتعليم والقانون والصناعة والضرائب والتأشيرات.

تقرير حول مشاركة وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماع الدورة الـ "٢٤" للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

إعداد: عمر حمايل- عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية عمر حمايل عضو المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، واجتماعات لجنة التميز البرلماني العربي واجتماعات الفريق القانوني، التي عقدت في مجلس النواب المصري خلال الفترة ١٤-١٥ كانون الأول ٢٠١٨.

وشارك في تلك الاجتماعات ١٦ برلمانا عربيا هي: الأردن، الإمارات، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، الصومال، العراق، عمان، فلسطين، قطر، جزر القمر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب.

• اجتماع لجنة جائزة التميز البرلماني العربي:

عرض فايز الشوابكة الأمين العام للاتحاد مجموعة المرشحين لنيل جائزة التميز البرلماني العربي من كافة الفئات، وبعد مناقشاتها من قبل أعضائها لجنة أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعه إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد تمهيدا لدراسته، وإقراره ، ومن ثم رفعه إلى المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه، على النحو الآتي:

أولاً: منح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة الأربع:

١- الفئة الأولى- رئيس البرلمان: الدكتور عبد الله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيس مجلس الشورى السعودي.

٢- الفئة الثانية – عضو البرلمان: سامية حسن سيد أحمد إدريس عضو المجلس الوطني السوداني، وميشيل موسى عضو مجلس النواب اللبناني، وراكان يوسف النصف عضو مجلس الأمة الكويتي.

٣- الفئة الثالثة: أمين عام البرلمان فاز عبد الجليل إبراهيم الطريف الأمين العام لمجلس الشورى البحريني، وعدنان ضاهر الأمين العام لمجلس النواب اللبناني، بعد عملية تصويت بين ثلاثة مرشحين، حيث لم يفز الأمين العام للمجلس الوطني السوداني.

٤- الفئة الرابعة: - الباحث البرلماني: فاز مصطفى ناجي واحد رئيس قسم الأبحاث في مجلس النواب العراقي، وأشرف عبد العزيز عبد القادر كبير الباحثين بالمكتب الفني للأمين العام للمؤتمرات البرلمانية الدولية في مجلس النواب المصري.

كما درست اللجنة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، وبعد نقاشات مستفيضة قررت تكليف الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي بإعادة صياغة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي بعد إدخال المقترحات الواردة من الشعب البرلمانية العربية، والدعوة إلى اجتماع لاحق يحدد من قبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، من أجل دراستها، وإقرارها، ورفعها للجنة التنفيذية.

ثانيا: تقرير الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد:

كان على جدول أعماله مناقشة ثلاث قضايا:

١- النموذج الاسترشادي حول قانوني الإرهاب، والمرأة والطفولة.

٢- ميثاق الاتحاد البرلماني العربي.

٣- النظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي.

وقد قدم الوفد الفلسطيني مجموعة مقترحات مكتوبة حول قانون الإرهاب، وميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي.

وبعد نقاشات حول مقترحات مطولة من قبل ممثلي الشعب البرلمانية المشاركة أوصت بتكليف الأمانة العامة للاتحاد، بإعادة صياغة المشاريع الاسترشادية حول قانوني الإرهاب، والمرأة والطفولة، بعد إدخال المقترحات الواردة من الشعب البرلمانية العربية الشقيقة، والدعوة إلى اجتماع لاحق يحدد من قبل رئيس الاتحاد البرلماني العربي، من أجل دراستها، وإقرارها، ورفعها للجنة التنفيذية.

وكذلك أوصى الفريق القانوني بعد مناقشة مستفيضة حول اقتراحات تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي بإحالة التعديلات الخاصة بالميثاق والنظام الداخلي إلى اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، مع مشاركة الشعب البرلمانية العربية التي تقدمت بمقترحاتها، وعرضها على اللجنة التنفيذية قبل وقت كاف من عقد المؤتمر القادم، تمهيداً لدراستها، واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

• اجتماع الدورة ال «٢٤» للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.

ترأس الاجتماع عضو مجلس النواب المصري سعد الجمال، نيابة عن علي عبد العال، رئيس الاتحاد البرلماني العربي. وأكد الجمال في كلمة افتتاحية على أن المنطقة أصبحت مسرحاً للعديد من الصراعات والنزاعات المسلحة التي سمحت للتدخلات الإقليمية والدولية بلعب دور ملحوظ في تأجيج هذه الصراعات؛ فكان من نتائجها انتشار الإرهاب بما له من انعكاسات سلبية على الشعوب العربية، فضلاً عن تدمير الأوطان في العديد من الأقطار العربية، إضافة إلى تأثير ذلك سلباً على القضية الفلسطينية وزيادة الانحياز الأمريكي للمحتل الصهيوني.

وافقت اللجنة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن البنود التالية:

١- إقرار جدول الأعمال.

٢- تقرير الأمين العام للاتحاد حول:

أ. تنفيذ قرارات المؤتمر السابع والعشرين، والمؤتمر الثامن والعشرين الطارئ للاتحاد.

ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ انعقاد الدورة الـ«٢٣» للجنة التنفيذية للاتحاد، حتى تاريخ انعقاد الدورة الـ«٢٤» للجنة التنفيذية للاتحاد.

٣- تقارير اللجان الخاصة:

أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

ب. اللجنة الخاصة بالفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

٤- دراسة اقتراحات تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي.

٥- مشروع برنامج العمل ومشروع الموازنة لعام ٢٠١٩.

٦- مشروع جدول أعمال المؤتمر الـ«٢٩» للاتحاد البرلماني العربي :

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

٧- إقرار قائمة المنظمات المدعوة إلى حضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد.

٨- ما يستجد من أعمال.

وبعد مناقشات بين أعضاء اللجنة التنفيذية، تم اعتماد كافة التقارير والتوصيات سواء من الفريق القانوني، أو من لجنة جائزة التميز البرلماني، كما وافقت اللجنة على تقرير الأمين العام حول أعمال الاتحاد خلال العام الفائت.

وقررت اللجنة التنفيذية كذلك، عقد المؤتمر التاسع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي خلال شهر آذار ٢٠١٩ في المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطروانة، تحت شعار «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين».

كما قررت اللجنة التنفيذية دعوة ٣٧ منظمة عربية ودولية لحضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب.

حول تطورات القضية الفلسطينية

وتحت بند مايستجد من أعمال اقترح الوفد الفلسطيني إصدار بيان صحفي يتضمن موقف المجتمعين من تطورات القضية الفلسطينية، وفي ما يلي نصه:

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورتها الـ«٢٤»

توقفت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورتها الرابعة والعشرين التي عقدت في مجلس النواب المصري يوم السبت ١٢/١٥ كانون الأول ٢٠١٨، عند تصاعد اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على أبناء الشعب الفلسطيني خاصة الاعدامات الميدانية وحملات الاعتقال، وحصار المدن والقرى والمخيمات في الأراضي الفلسطينية.

ووجهت اللجنة التنفيذية تحية اعتزاز وافتخار لصمود الشعب الفلسطيني وتصديه البطولي لإرهاب جيش الاحتلال والمستوطنين، مستنكرة بشدة حملات التحريض من مستوطنين تقودهم حكومة نتنياهو وأعضاء كنيست تستهدف حياة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، الذي رفض التعاطي مع ما يسمى صفقة العصر التي تهدف لتصفية القضية الفلسطينية، محملة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن نتائج تلك الحملات التحريضية.

وأكدت اللجنة التنفيذية على أن القضية الفلسطينية هي القضية الأولى والمركزية للأمة العربية جمعاء، مع تجديد رفضها المطلق أية طروحات أو خطط أو مشاريع، وعلى رأسها صفقة العصر الأمريكية الإسرائيلية التي تهدف لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما دعت إلى مضاعفة الدعم والإسناد للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده في أرضه، خاصة في مدينة القدس المحتلة من خلال تنفيذ قرارات الاتحاد السابقة، والقمم العربية الخاصة بالقضية الفلسطينية، مطالبة ببذل كافة الجهود لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية للاتحاد، خدمة لعدالة القضية حتى ينال الشعب الفلسطيني كافة حقوقه المشروعة.

وطالبت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي كافة الاتحادات البرلمانية، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، بالوقوف عند مسؤولياتها وإدانة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من جرائم يومية وإعدامات ميدانية، في خرق صارخ للقانون الدولي وكافة المواثيق والأعراف الدولية.

وعبرت اللجنة التنفيذية من جديد عن إدانتها واستنكارها الشديدين لنقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، وحذرت الدول الأخرى كالبرازيل والتشيك التي تنوي الاعتراف بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل سفاراتها إليها، معتبرة ذلك اعتداء على القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ويفتح الباب واسعا لمزيد من عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

وطالبت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي الحكومات العربية بالالتزام بمبادرة السلام العربية التي تنص على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ قبل إقامة أية علاقات تطبيعية مجانية مع دولة الاحتلال، الأمر الذي يشجعها على ارتكاب المزيد من الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني.

الجمعية البرلمانية الآسيوية:
المجتمع الدولي مسؤول عن تنفيذ القرارات الأممية الخاصة بفلسطين

أكدت الجمعية البرلمانية الآسيوية مسؤولية المجتمع الدولي عن دعم تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس الأمن الدولي، والجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة بالشعب الفلسطيني لإقامة دولته الفلسطينية المستقلة والقدس الشريف عاصمة لها.

وأقرت الجمعية في دورتها الحادية عشرة التي عقدت في اسطنبول في كانون الأول ٢٠١٨ مجموعة من القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية، بمشاركة وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية عمران الخطيب وحامد عبيدو.

وشجبت نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في تجاهل لمبادئ ومواثيق الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي.

وأعربت عن قلقها الشديد بشأن عدم التزام إسرائيل بقرارات مجلس الامن الدولي وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، والاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية الآسيوية بشأن وضع حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشريف.

وأكد القرار وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب على الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وحثت الجمعية التي تضم في عضويتها ما يقارب من ٤٥ برلمانا من آسيا، جميع أعضائها على دعم دولة فلسطينية ومعاملتها كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وأدانت جميع انتهاكات القانون الدولي التي تهدد السلم والأمن الدوليين بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والجرائم المنظمة، وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية.

ودعا قرار الجمعية إلى تشجيع جميع أعضاء المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن جميع الأسرى الفلسطينيين بمن في ذلك أعضاء البرلمان، وإدانة عدم تعاون الكنيست الإسرائيلي في الرد على لجان تقصي الحقائق والتحقيق التي أنشأها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الأسرى في السجون الإسرائيلية، بحسب اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي في سان بطرسبورغ، وتفكيك جميع المستوطنات غير الشرعية وغير القانونية، وكذلك الجدار الفاصل بأكمله، ووضع حد لمصادرة الأراضي الفلسطينية.

واعتبرت جميع الإجراءات التشريعية والإدارية المتخذة من قبل إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للقدس، باطلة ولاغية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني على وضع المدينة الأصلي.

وأدانت استمرار إسرائيل في بناء مستوطنات، متحدية بذلك القانون الدولي واجب التطبيق لا سيما قرار مجلس الأمن رقم «٢٣٣٤» الصادر في كانون الأول ٢٠١٦، وتجاهلها الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في المقاومة والاحتجاج ضد الاحتلال الأجنبي لأرضه، وإعاقتها الجهود الدولية لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

وعبرت عن قلقها الشديد بشأن القمع والظلم، فضلا عن استمرار العنف الممارس من إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، لا سيما النساء والأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل.

ودعا القرار جميع أعضاء الجمعية البرلمانية الآسيوية والأمم المتحدة وكافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، خاصة مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، إلى التصدي بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونظام روما الأساسي، للجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الإنسانية وجرائم الحرب في فلسطين التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

وأدان إغلاق البعثة الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن كرد على انضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية.

وأثنت الجمعية على القرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بعدم شراء أي سلعة يتم إنتاجها في المستوطنات القائمة في الأراضي المحتلة، داعية أعضاءها للتصرف بطريقة مماثلة وتأكيد الدعم الكامل لحركة المقاطعة الدولية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ورفضت المحاولات التي يمارسها الاحتلال لتغيير المعالم التاريخية والثقافية والديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، ومدينة القدس بشكل عام والمسجد الأقصى بشكل خاص، وكذلك رفض مشروع قانون الكنيست كمحاولة لتقسيم المسجد الأقصى زمانيا ومكانيا.

ورفضت الجمعية القرارات غير القانونية التي اعتمدها الكنيست الإسرائيلي كقرار تهويد القدس، وقانون ولاء المواطنة الذي ينكر دولة فلسطين ويتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وقانون الدولة القومية اليهودية، ثم استقطاع أموال دولة فلسطين، واعتبرت ذلك انتهاكا للمادتين ٨٩ و٩٨ من اتفاقية جنيف.

كما أدانت الجمعية قرار الولايات المتحدة وقف مساهمتها المالية لوكالة الغوث الدولية (أونروا).

وناشدت المجتمع الدولي الوفاء بتعهداته بإعادة بناء البنية التحتية في غزة، التي دمرتها القوات الإسرائيلية، كذلك دعم الاقتصاد الفلسطيني في فلسطين المحتلة.

والقى رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني زهير صندوقة كلمة في الجلسة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية، ذكّر فيها اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، بمطالبهم بإعلان تضامنهم كممثلين لشعوب آسيا مع الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى موقف الرئيس ترمب الذي أعلن نقل السفارة الأميركية إلى القدس والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وتجميد المساعدات المالية لـ «أونروا»، وإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن على أمل أن يخضع الشعب الفلسطيني إلى إرادته وتنفيذ ما سماه صفقة القرن.

وأكد صندوقة أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بتلك الصفقة المزعومة «لأنها لا تلبي حقوقنا الثابتة وغير القابلة للتصرف كما جاء في قرارات الشرعية الدولية»، مشددا على أن القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة والرباعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي انطلقت في قمة بيروت هي المرجعية للحل، وتمنع أن يتم أي تطبيع مع الدولة العبرية إلا بعد انسحابها من الأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس.

وأشار صندوقة إ

لى أن أي حديث عن تطبيع مع دولة الاحتلال قبل تحقيق انسحاب المحتلين من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس لن يتحقق بالمطلق لرفض الشعوب العربية قاطبة.

في سياق متصل، التقى وفد المجلس الوطني الفلسطيني على هامش أعمال الجمعية البرلمانية الآسيوية وفد مجلس النواب العراقي، وأكد عمران الخطيب ترحيب المجلس بإقامة لجنة الإخوة بين المجلس الوطني الفلسطيني ومجلس النواب العراقي، وبالتعاون والتنسيق المشترك والعلاقات الأخوية.

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في المؤتمر الثاني للاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني في أعمال المؤتمر الثاني للاتحاد العام للجالية الفلسطينية في أوروبا الذي عقد في العاصمة الإيطالية خلال الفترة ١-٢كانون الاول٢٠١٨، برئاسة الأب قسطنطين قرمش نائب رئيس المجلس ، والعضو عمر حمايل .

وعقد المؤتمر تحت شعار» حق العودة والقدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين» ، بمشاركة واسعة من ١٢٠ من ممثلي الجاليات الفلسطينية من أكثر من ٣٨ بلدا أوروبيا، بإشراف الدكتور نبيل شعث مسؤول دائرة المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاركة الدكتور سمير الرفاعي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، وأيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الداخل، ورئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين قدري أبوبكر، ومحمد عليان مندوب دائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وحضور العديد من سفراء دولة فلسطين في أوروبا.

أولا : جلسة الافتتاح:

ألقيت العديد من الكلمات الرئيسية في جلسة الافتتاح، حيث القى الأب قسطنطين قرمش كلمة المجلس الفلسطيني قائلا :

الأخ الدكتور نبيل شعث المحترم ..
رئيس دائرة شؤون المغتربين المكلف ..
الأخوات والأخوة أعضاء المؤتمر ..
الضيوف الكرام ..
تحية فلسطين ..
تحية القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ..

أشكركم على دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للمشاركة في هذا المؤتمر الدوري لاتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا ، الذي يعقد تحت إطار وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنقل لكم تحيات الأخ الكبير سليم الزعنون «أبو الأديب» رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الذي يتمنى لكم النجاح والتوفيق، ويؤكد لكم أهمية الدور الذي يجب أن يقوم به هذا الاتحاد في حشد الدعم والتأييد لحقوق شعبنا وقضيته العادلة، إلى جانب دوره في رعاية مصالح الجاليات الفلسطينية في أوروبا، وإبراز دورها الحضاري والإنساني.

الأخوات والإخوة الأكارم :

لن ادخل في تفاصيل ما يتعرض له شعبنا من محاولات لإخضاعه للتنازل عن حقوقه من قبل أطراف منها القريب ومنها البعيد، إلى جانب ما يقوم به الاحتلال من عدوان على الإنسان الفلسطيني وأرضه ومقدساته الإسلامية والمسيحية خاصة في مدينة القدس المحتلة، فكلكم يتابع عمليات القتل والاعتقال ومصادرة الأراضي، وانتهاك المقدسات، والحصار الظالم على أهلنا في قطاع غزة.

ورغم ذلك، فإن شعبنا صابر وصامد، لن تنكسر إرادته لأنه صاحب حق، ويواصل نضاله وتصديه لكل تلك المحاولات،

فلن تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة من فرض مشاريعهما وخططهما بكافة مسمياتها، فالشعب وقيادته متمسكان بالثوابت الوطنية، والكل يواجه بشجاعة تلك المشاريع والخطط التي ستفشل في نهاية المطاف.

الأخوات والإخوة :

إن إخوتكم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة يتطلعون إليكم لتكونوا السند والنصير لهم، خاصة في هذه الظروف الحرجة التي تمر بها قضيتنا، واتساع دائرة الضغوط على شعبنا وقيادته بهدف النيل من حقوقه الثابتة في العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

إن فاعلية الدور الذي يعوّل عليكم مرتبطة بشكل أساسي بوحدتكم، فهناك ما يقارب مليون فلسطيني من أبناء شعبنا في أوروبا، فهؤلاء طاقات كبيرة، ينظرون إليكم لتكونوا طليعتهم في إدارة شؤونهم والحفاظ على هويتهم الوطنية وتقوية ارتباطهم بالوطن الأم فلسطين، وغرس روح الانتماء والوفاء للوطن وشهدائه وأسراه الأبطال.

إننا في المجلس الوطني الفلسطيني نتطلع إليكم لتكونوا الجسر لتعزيز الروابط والعلاقات مع البرلمانات الأوروبية، خاصة أن هناك الكثير منها قدم توصيات للاعتراف بدولة فلسطين، فالمطلوب منكم وهذا واجب فلسطين عليكم، أن تشكّلوا مجموعات عمل ضاغطة، وصولا لتشكيل رأي عام برلماني أوروبي لصالح الحق الفلسطيني ومبادئ العدالة والمساواة التي يتشارك شعبنا فيها معهم، فالظروف مهيأة تماما في أوروبا لترتيب أوضاع جالياتنا وزيادة حجم ونوعية تأثيرها في تلك المجتمعات لصالح أبناء الجاليات الفلسطينية من جهة، ولصالح فلسطين من جهة ثانية.

ووجه قرمش تحية اعتزاز بالصمود الأسطوري للمقدسيين في مدينتهم ولأبناء شعبنا من خلفهم في وجه سياسة التهويد الإسرائيلية بكافة أشكالها وأنواعها، مشيرا إلى ما يسمى بالصهيونية المسيحية التي يدعيها ترامب، مؤكدا على كذب تلك الادعاءات، كما أشار إلى السبي الذي قام به تيطوس لليهود في مدينة القدس، بعد تمردهم على حكمه، مشيرا إلى قوس النصر في مدينة روما الذي يجسد معركة السبي تلك والانتصارات التي حققها تيطوس على اليهود نتيجة تمردهم، مما يؤكد على أن اليهود تاريخيا لا يحفظون العهود والمواثيق.

ثانيا: جلسات العمل:

انتخاب رئاسة المؤتمر، وتشكيل اللجان:

انتخب الأعضاء رئاسة لإدارة المؤتمر مكونة من:

١. عوض حجازي - رئيساً.

٢. جمال أبو نحل - نائبا للرئيس.

٣. أسامة أبو لبدة- مقرراً.

وتم عرض التقريرين المالي والإداري على المؤتمر الذي اعتمدهما بعد نقاش مطول،

ثم تم تشكيل اللجان التالية:

أ- السياسية - لإعداد البيان السياسي.

ب- الدستور - لإعادة صياغة بعض مواد النظام الداخلي للاتحاد.

ت- المجلس المركزي للاتحاد- اقتراح أسماء المجلس.

ث- اللجنة المالية - دراسة كيفية تنمية موارد الاتحاد.

ج- لجنة الاقتراحات ووضع الاستراتيجية.

ثالثا: الجلسة الختامية: الترشيح وانتخاب هيئة إدارية جديدة

قدم رئيس الاتحاد السابق مازن الرمحي استقالة الهيئة الإدارية السابقة للمؤتمر واعلن رئيس المؤتمر فتح باب الترشح لعضوية الهيئة للمؤتمر المكونة من ١٥ عضواً بعد أن قام المؤتمر في جلسة سابقة بتعديل النظام.

عملية الاقتراع والانتخاب وإعلان النتيجة :

قدم ١٧ عضوا ترشيحاتهم لنيل عضوية مقاعد الهيئة الإدارية البالغة ١٥ مقعدا ، وبدأت عملية الاقتراع، وقد أدلى ١١٧ عضواً عاملاً بأصواتهم، وعند فتح صندوق الاقتراع، كان عدد الأوراق الانتخابية ١١٧ ورقة، وعند الفرز سقط منها ثلاث أوراق، الأولى كانت بيضاء والورقتان الأخريان كانت بهما أسماء مكررة.

وكانت نتيجة الاقتراع على النحو التالي:.

قائمة الوحدة الوطنية والمشكلة من الأسماء المدرجة

١. اسميرالدا ناجي	١٠٢
٢. د. علي القادي	٨٨
٣. موسى شمالي	٩٩
٤. ثائر حجو	٩٤
٥. د. نبيل خير	٩٩
٦. عصام بدرقجي	٩٧
٧. د. وفيق الشاعر	٨٩
٨. عماد سمور	٩٠
٩. د. جميل أبو سعدة	١٠٢
١٠. حازم عنتر	١٠٣
١١. مروان السلطي	١٠١
١٢. علي هليل	٩٥
١٣. محمد البرديني	٩٥
١٤. منير عطية	٩٣
١٥. أحمد عيسى	٨٨

وحصل الأخوان: عماد علي على ١٥ صوتاً وأشرف المتربي على ٣٤ صوتاً.

وبذلك فازت قائمة الوحدة الوطنية بكل المقاعد.

وبعد إعلان النتائج، اجتمعت الهيئة الإدارية الجديدة، وانتخبت الدكتور علي القادي رئيسا للاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا لمدة سنتين.

رابعا : البيان السياسي الصادر عن المؤتمر

وفي نهاية أعماله ، اصدر المؤتمرون البيان السياسي التالي:

تحت شعار حق العودة والقدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، عقد الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا مؤتمره العام في العاصمة الإيطالية روما يومي ١و٢ كانون أول ٢٠١٨، بمشاركة فعالة من الجاليات وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بإشراف الأخ الدكتور نبيل شعث مسؤول دائرة المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية، وبحضور الأب قسطنطين قرمش نائبا لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني، والأخ رأفت بدران مسؤول دائرة شؤون المغتربين في وزارة الخارجية، والدكتور سمير الرفاعي عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ، والأخ أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الداخل، ورئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين الأخ قدري أبوبكر والأخ محمد عليان مندوب دائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، وحضور العديد من سفراء دولة فلسطين في أوروبا.

يأتي انعقاد مؤتمر الجاليات الفلسطينية في أوروبا في اصعب واخطر مرحلة تمر بها قضيتنا الفلسطينية، حيث تتكالب المشاريع التصفوية التي تقودها إدارة الرئيس الأمريكي ترامب والحكومة الفاشية في إسرائيل وبعض الأطراف الإقليمية التي بدأت تهرول للتطبيع مع دولة الاحتلال.

إن مؤتمر اتحاد الجاليات الفلسطينية في أوروبا، يؤكد على ضرورة واهمية إنهاء الانقسام الفلسطيني الناتج عن الانقلاب الأسود ويطالب حركة حماس بالتوجه الحقيقي للوحدة الوطنية، الخطوة الأولى لمواجهة مؤامرات التصفية، تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية ممثلنا الشرعي الوحيد.

وأكد المؤتمر على أهمية توحيد الجاليات الفلسطينية في أوروبا، والاستعداد الكامل للعودة للانعقاد مرة أخرى في حالة التوصل إلى اتفاق بين الاتحادات القائمة تحت سقف «م.ت.ف».

كما أكد المؤتمر، دعمه التام لموقف القيادة الفلسطينية المتمسك والمحافظ على الثوابت الفلسطينية، بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، وحق العودة ورفض ما يسمى صفقة العصر الأمريكية وكافة المشاريع المشبوهة.

يحيي المؤتمر نضال شعبنا وصموده البطولي في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، خاصة أبناء شعبنا في القدس العاصمة الأبدية لدولتنا، كما يرفض ويدين بشدة عمليات تسريب الأراضي والأملاك، التي يقوم بها بعض المشبوهين، ضمن حملة صهيونية شرسة تستهدف الكل الفلسطيني.

كما يحيي المؤتمر صمود شعبنا في الخان الأحمر وغزة، ويؤكد دعمه لنضالات شعبنا داخل الخط الأخضر، ورفضه قانون العنصرية (القومية اليهودية) الذي يستهدف تواجد شعبنا داخل الوطن وخارجه. كما توقف المؤتمر أمام صمود شعبنا في مخيمات الصمود واستنكر محاولات التهجير المنهج والمتوافقة مع صفقة القرن بوقف الدعم المادي لـ « الاونروا» .

يوجه المؤتمر تحية اعتزاز وفخر لنضالات وصمود الحركة الأسيرة في معتقلات الاحتلال الصهيوني، ويؤكد على أهمية الاستمرار بدعمها ماديا ومعنويا.

يوجه المؤتمر الشكر والتقدير إلى لجان الدعم والتضامن الأوروبي مع شعبنا خاصة حركة المقاطعة (BDS)، ويناشد دول الاتحاد الأوروبي الاعتراف الفوري بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، ودعم رؤية الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط.

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني
في اجتماع المكتب الدائم للجمعية البرلمانية المتوسطية

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني، في اجتماعات المكتب الدائم للجمعية البرلمانية المتوسطية، التي عقدت بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ في العاصمة البرتغالية لشبونة. وترأس الوفد نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية بلال قاسم، وعضوية عمر حمايل، عضو المجلس .

جدول الأعمال:

أولاً: استعراض أعمال اللجان الدائمة في الجمعية:

أ- اللجنة الأولى- السياسية.

ب- اللجنة الثانية- الاقتصادية.

ت- اللجنة الثالثة - الثقافية .

ثانيا: النظر في المقر الدائم للجمعية البرلمانية في مالطا.

ثالثا: النظر في التحضيرات لعقد الدورة القادمة للجمعية في صربيا.

واستعرضت علياء بوران من مجلس الأعيان الأردني رئيسة اللجنة السياسية الأولى جدول أعمال اللجنة في المرحلة القادمة ، واقترحت أن يتناول :

أ- عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل.

ب- تمويل أونروا، تخفيض التمويل.

ت- قضايا الإرهاب.

بعد ذلك، استعرض بلال قاسم نائب رئيس الجمعية اخر تطورات القضية الفلسطينية بدءا من اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة للاحتلال ونقل سفارتها إليها، واستهداف الإدارة الأميركية لملف اللاجئين الفلسطينيين ومحاولاتها إنهاء هذه القضية من خلال إلغاء "أونروا"، وانتهاءً بإلغاء القنصلية الأميركية في القدس، وإغلاق مكتب ممثلية منظمة التحرير في واشنطن .

كما استعرض قاسم جرائم الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني، وإرهاب المستوطنين المتواصل، وأكد أنه لا سلام مع الاحتلال والاستيطان، داعيا الجمعية البرلمانية المتوسطية إلى العمل على إدانة الاحتلال وجرائمه ومساعدة شعبنا على إنهاء هذا الاحتلال ، لأن استمراره يعني المزيد من القتل والاعتقال والاستيطان.

وطالب قاسم بعقد اجتماع خاص للجنة السياسية للجمعية البرلمانية ، لمناقشة آخر التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية.

التحضيرات لدورة صربيا

استعرض الأمين العام سيرجيو بيازي نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٨ وجدول أعمال دروة الجمعية في صربيا (٢١- ٢٢ شباط ٢٠١٩)، كما استعرض موضوع دمج الأمانة العامة للجمعية مع الأمانة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب التعاون مع بعض المنظمات الإقليمية، و سيكون هناك اجتماع في مصر مع منظمة العمل الدولية.

كما استعرض الأمين العام مجموعة من المباني التي تقترح حكومة مالطا أن يكون أحدها مقراً بديلاً للمقر القديم المتهالك للجمعية، ومشاكل استصدار الإقامات لموظفي الأمانة العامة للجمعية.

ووافق المكتب الدائم للجمعية بعد العرض الذي تقدم به الأمين العام، على فتح باب الترشح للدول التي ترغب باستضافة مقر الأمانة العامة للجمعية، وستعرض الترشيحات على الجمعية القادمة في صربيا ، لأن العقد بين الجمعية والحكومة المالطية لاستضافة مقر الأمانة العامة ينتهي في ٩ كانون الاول ٢٠١٨، ويمكن للأعضاء ملء استمارات الاستضافة، ومن سيقدم الامتيازات أكثر ينال، الاستضافة.

اجتماع الوفد الفلسطيني مع رئيس لجنة الصداقة البرلمانية مع البرتغال

من جانب، آخر التقى وفد المجلس الوطني الفلسطيني في مقر البرلمان البرتغالي، رئيس لجنة الصداقة البرلمانية البرتغالية مع فلسطين « بروندیس»، بحضور المستشار في سفارة فلسطين لدى البرتغال فادي الزبن.

ووضع الوفد الفلسطيني، رئيس اللجنة في صورة الأوضاع على المستويين السياسي والميداني، من حيث استمرار تنكر إسرائيل للاتفاقيات الموقعة معها، وتصاعد الاستيطان والاستيلاء على الأراضي لصالح بناء المستوطنات، إضافة لعمليات الاعتقال والقتل بحق أبناء الشعب الفلسطيني، واستمرار سياسة الاحتلال التهويدية في مدينة القدس.

وأطلعه على صورة الحصار الظالم على قطاع غزة والقمع والمجازر التي يتعرض لها أبناءه جراء تعبيرهم عن حقهم في رفض الاحتلال ومطالبتهم بحقهم في العودة، كما هو الحال في تعامل قوات الاحتلال الإسرائيلي مع المقاومة الشعبية في الضفة الغربية.

وقدم الوفد شرحا وافيا حول القوانين العنصرية الإسرائيلية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي وآخرها قانون القومية العنصري، ومشاريع قوانين ، كقانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.

وطالب الوفد لجنة الصداقة في البرلمان البرتغالي بإثارة موضوع إعلان الرئيس البرازيلي الجديد نيته نقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة مع الحكومة البرتغالية، والعمل على شرح مخاطر ذلك الإعلان.

بدوره، أكد بروندیس استمرار الموقف المؤيد والداعم للقضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في التخلص من الاحتلال، مضيفا أن البرلمان البرتغالي يضغط على حكومته لإعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية وعدم انتظار الإجماع داخل الاتحاد الأوروبي، تنفيذا لقرار البرلمان البرتغالي بهذا الشأن.

وشدد بروندیس على أنهم يدافعون عن القضية الفلسطينية كونها قضية عادلة، كاشفا عن نيتهم إقامة فعالية تضامنية مع شعبنا في «يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني».

وبخصوص إعلان رئيس البرازيل نقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، قال بروندیس إنهم ينظرون بقلق بالغ لهذا الإعلان لما له من تداعيات، فضلا عن كونه انتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة، مضيفا أنهم أبلغوا الحكومة البرتغالية بعدم الوقوف موقف المتفرج على هذه الخطوة.

كما استحضر رئيس لجنة الصداقة البرلمانية البرتغالية مع فلسطين العلاقات التاريخية بين الشعبين الفلسطيني والبرتغالي، مستذكرا زيارة الرئيس ياسر عرفات للبرتغال عام ١٩٧١ حيث تم استقباله كرئيس دولة، مشيرا إلى زيارة وفد لجنة الصداقة إلى فلسطين واطلاعه على معاناة الشعب الفلسطيني جراء السياسات والممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحقه.

مستجدات جهود البرلمان العربي بشأن فلسطين

تمثل القضية الفلسطينية جوهر اهتمام البرلمان العربي الذي أطلق شعار دورتيه الماضية والحالية "القدس عاصمة أبدية لدولة فلسطين"، ويتابع بشكل مستمر ودقيق مستجدات القضية من خلال لجنته الخاصة برئاسة الدكتور مشعل بن فهم السلمي رئيس البرلمان العربي، وينطلق في خططه وتحركاته لدعم القضية الفلسطينية في إطار تمسكه بمبادرة السلام العربية نصاً وروحاً وبكافة الاتفاقات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م وعاصمتها مدينة القدس اتساقاً مع الموقف العربي الثابت والمعلن في كافة مجالس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

والبرلمان العربي يعتبر القضية الفلسطينية قضيته المركزية المحورية الأولى منذ تأسيسه، حيث أولى هذه القضية اهتماماً كبيراً وشكل لجنة خاصة بفلسطين برئاسة رئيس البرلمان العربي، وأصدر هذه القضية العديد من الخطط لدعم صمود الشعب الفلسطيني، ونؤمن أن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار إلا بحل القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على التراب الفلسطيني الوطني بناءاً على قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م.

والبرلمان العربي كان وما زال يقدم الدعم الكامل للقضية الفلسطينية في كافة المحافل الإقليمية والدولية التي نشارك بها، وكلف رئيس البرلمان العربي وفوداً بزيارة البرلمانات المماثلة خاصةً البرلمان الافريقي والبرلمان الأوروبي، وبرلمان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، والجمعية البرلمانية لحلف الناتو، وعدد من برلمانات الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، والبرلمانات الدولية الفاعلة والمؤثرة، بغرض الدفاع عن هوية القدس العربية والإسلامية والمسيحية أمام هذه البرلمانات ومطالبتهم بضرورة الضغط على الاحتلال الاسرائيلي لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وقام السلمي على رأس وفد رفيع المستوى بزيارة جمهورية الصين الشعبية، كما زار باريس على رأس واجتمع مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي وسلمه خطاباً رسمياً موجهاً للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، طالب رئيس البرلمان العربي فيه الحكومة الفرنسية بالإعتراف بدولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م وعاصمتها مدينة القدس، كما كلف السلمي وفداً من البؤلمان العربي بزيارة البرلمان الأوروبي، وكلف وفداً آخر بزيارة البوندستاغ الألماني، وخلال هذه الزيارات تم التأكيد موقف البرلمان العربي الثابت بحق دولة

فلسطين المطلق في السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، والحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس.

واستناداً لخطة البرلمان العربي للتصدي للقرار الأمريكي المرفوض بشأن القدس، أرسل السلمي رسائل مكتوبة إلى رؤساء برلمانات ثلاث دول أعلنت نيتها نقل سفاراتها لدى القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إلى القدس وهي (جمهورية رومانيا، وجمهورية هندوراس، وجمهورية توجو). وعبر رئيس البرلمان العربي في رسائله المكتوبة عن أسفه الشديد لنية حكومات هذه الدول نقل سفاراتها لمدينة القدس المحتلة، مؤكداً إن أية قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وطالب السلمي رؤساء برلمانات جمهورية رومانيا وهندوراس وتوجو - بناءاً على المصالح والعلاقات المشتركة بين شعوبها والشعب العربي- بحث حكوماتهم على ضرورة الالتزام بما أقرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة بمدينة القدس المحتلة، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤م بشأن جدار الفصل العنصري، التي تؤكد جميعها الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس، وتعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م. ودعا السلمى الدول الثلاث إلى مراجعة مواقفها والوقوف بجانب الحق والاعتراف بدولة فلسطين على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وعاصمتها مدينة القدس.

كما طالب الدكتور رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي الحكومة الاسترالية – من خلال رسائل مكتوبة وجهها لرئيس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشيوخ ووزير الخارجية بدولة إستراليا- بمراجعة موقفها الاعتراف بالقدس الغربية عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال، والالتزام بقرارات الأمم المتحدة بشأن الوضع التاريخي والقانوني لمدينة القدس المحتلة.وأكد رئيس البرلمان العربي في رسائله على ضرورة التزام دولة استراليا بما أقرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة بمدينة القدس المحتلة ومنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٨٠ الذي اعتبر ضم القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للقدس باطلاً ولاغياً، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٤م بشأن جدار الفصل العنصري، التي تؤكد جميعها الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس، وتعتبر القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

ودعا رئيس البرلمان العربي البرلمان الأسترالي لحث حكومة أستراليا بناءاً على المصالح والعلاقات المشتركة بين الشعب الأسترالي والشعب العربي، لمراجعة موقفها والوقوف بجانب الحق والقانون الدولي والاعتراف بدولة فلسطين على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وعاصمتها مدينة القدس على أساس حل الدولتين.وشدد رئيس البرلمان العربي على أن قرار أستراليا الاعتراف بالقدس الغربية عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) قراراً متحيزاً ويتجاهل حق الشعب الفلسطيني في إعلان دولته وعاصمتها مدينة القدس على أساس حل الدولتين، مؤكداً إن القدس قضية من قضايا الوضع النهائي، يُحسم مصيرها عبر مفاوضات مباشرة وفق قرارات الشرعية الدولية.

كما طالب رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي جمهورية التشيك – من خلال رسائل مكتوبة وجهها لرئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ووزير الخارجية- بعدم نقل سفارتها لدى (إسرائيل) إلى القدس والالتزام بقرارات الأمم المتحدة وعدم المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم لمدينة القدس المحتلة. (وشدد رئيس البرلمان العربي في رسائله رفض البرلمان العربي التام لتصريحات رئيس الجمهورية ميلوش زيمان بشأن تعهده نقل سفارة جمهورية التشيك لدى القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إلى مدينة القدس، وما يمثله ذلك من انتهاك للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتحول جذريً في موقف جمهورية التشيك التي كانت في مقدمة الدول التي اعترفت بدولة فلسطين عام ١٩٨٨م.ودعا البرلمان التشيكي بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ)، الطلب من رئيس جمهورية التشيك مراجعة موقفه والعدول عن تصريحاته، ومطالبة الحكومة التشيكية بعدم نقل سفارة جمهورية التشيك لدى القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إلى القدس، وذلك بناءاً على العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة بين الشعبين التشيكي والعربي.

وأكد رئيس البرلمان العربي في رسائله على ضرورة التزام جمهورية التشيك بما أقرته الأمم المتحدة من قرارات ذات صلة بمدينة القدس المحتلة، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والالتزام بالاجماع الدولي الذي عكسه القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ كانون الاول ٢٠١٧م، الذي أكد أن أية قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس المحتلة أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالًا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا القرار جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس المحتلة، وعدم الاعتراف بأية إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

كما خاطب رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي جمهورية البرازيل الاتحادية من خلال رسائل مكتوبة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ ووزير الخارجية عبر فيها عن الأسف الشديد لتصريحات الرئيس البرازيلي المنتخب جاييير بولسونارو بشأن نية نقل سفارتها لدى القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) إلى مدينة القدس، وما يمثله ذلك من انتهاك للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتحول جذري في السياسة الخارجية البرازيلية التي كانت من أوائلَ الدول التي اعترفت بدولة فلسطين وتبعها في ذلك العديد من دول قارة أمريكا الجنوبية، لما لجمهورية البرازيل من مكانة وثقل ودور فاعل في قارة أمريكا الجنوبية.

وإنطلاقاً من استشعار البرلمان العربي لخطورة التغلغل المتنامي للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) في القارة الافريقية، اجتمع رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي مع رئيس المجلس الوطني بجمهورية جنوب إفريقيا، ورئيس مجلس الشيوخ النيجيري، كما التقى رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية توجو، وأرسل رئيس البرلمان العربي مبعوثين خاصين لخمس دول إفريقية لتسليم رسالة خطية إلى رؤساء البرلمانات في هذه الدول لدعم القضية الفلسطينية وحث حكوماتها على عدم المشاركة في القمة الإفريقية مع إسرائيل والعمل على إلغائها، وشملت هذه الدول: جمهورية أثيوبيا، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية تنزانيا، وجمهورية تشاد، وجمهورية كينيا، كما التقى في جنيف رئيس برلمان جمهورية زامبيا ونائب رئيس جمهورية رواندا وشرح لهما خطورة تغلغل القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) في القارة الإفريقية، وأهمية تعزيز التضامن العربي الإفريقي بناءً على المصالح والعلاقات التاريخية العربية الافريقية.

كما بعث ٥٤ رسالة إلى رؤساء برلمانات ومجالس الدول الإفريقية، وأكد في هذه الرسائل على الموقف الإفريقي التاريخي القائم على مبدأ حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة وهو ما عانت من ويلاته الدول الإفريقية، ودعا الدول الإفريقية لدعم حقوق الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وطالب البرلمانات الإفريقية حث حكوماتها بعدم المشاركة في القمة الإسرائيلية الإفريقية والسعي لإلغائها، حتى ترضخ القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتوجت هذه الجهود بالنجاح وتأجلت القمة إلى أجلٍ غير مسمى.

وتنفيذاً لخطة عمل البرلمان العربي بمواجهة ترشح القوة القائمة بالاحتلال (اسرائيل) لمقعد غير دائم بمجلس الأمن لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠م، أرسل رئيس البرلمان العربي رسائل مكتوبة لكل برلمانات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لحث حكوماتهم على الوقوف ضد هذا الترشح، لما له من تداعيات خطيرة على مصداقية منظمة الأمم المتحدة، عندما تشغل قوة محتلة مقعداً في مجلس الأمن الدولي، ترفض تنفيذ قراراته، وتستمر في احتلال شعب لأكثر من سبعين عاماً، وتمارس بحقه أبشع الانتهاكات والجرائم العنصرية. والحمد لله كللت خطة البرلمان العربي للتصدي لترشيح قوة الاحتلال اسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي مع جهود المؤسسات العربية والإسلامية بالنجاح، حيث سحبت قوة الاحتلال ترشيحها للحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي لعام.

وأدان رئيس البرلمان العربي السياسات العنصرية للقوة القائمة بالاحتلال، وأصدر بياناً أكد فيه رفض البرلمان العربي التام وإدانته قانون "الدولة القومية للشعب اليهودي" العنصري الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في ١٩ تموز ٢٠١٨م. وأشار إلى أن القانون المرفوض يكرس علناً نظام التمييز والفصل العنصري البغيض ضد الفلسطينيين أصحاب الأرض الأصليين، ويحرم الفلسطينيين الذين يعيشون على أرضهم من أدنى حقوقهم الراسخة في القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وميثاق وقرارات الأمم المتحدة، ويُصادر على حق تقرير المصير.

وحذر رئيس البرلمان العربي من النتائج الكارثية لهذا القانون الذي يؤسس لسياسات عنصرية بغيضة، وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، ويضرب بعرض الحائط النظام الدولي للحماية المتساوية وعدم التمييز على خلفية القومية والدين واللغة والثقافة، ويُعرض السلم والأمن الدوليين لمزيد من المخاطر.

وطالب ، المجتمع الدولي من خلال رسالته الموجهة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بتحمل مسؤولياته واتخاذ التدابير الفورية والعاجلة للضغط على القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) للإلتزام بقرارات الأمم المتحدة، والعدول عن هذا القانون العنصري الذي يقنن "الأبارتيد". ودعا البرلمانات الإقليمية، والمجالس والبرلمانات الوطنية العربية والدولية الى مزيد من التنسيق والتعاون والتضامن، لمساندة حق الشعب الفلسطيني في الحصول على الاعتراف بدولته وحق العودة، وإجبار الدولة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) على الانصياع لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلال الأراضي العربية، وإعلان دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على حدود عام ١٩٦٧م وعاصمتها مدينة القدس.

كما وجه رئيس البرلمان العربي تسع رسائل مكتوبة لبرلمانات الدول الأوروبية التي سبق لها الاعتراف بفلسطين، وطالبها بحث حكومات دولها على الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس.

كما دعا البرلمان العربي الأمم المتحدة - عن طريق رسائل مكتوبة وجهها للأمين العام للأمم المتحدة - لعقد مؤتمر

دولي لرعاية عملية السلام الجاد والشامل والعادل تحت مظلة الأمم المتحدة، بحيث تُفضي إلى تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإعلان دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧م، كما دعا مجلس الأمن الدولي لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني واستنكار وإدانة الجرائم بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، التي تُعد انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، والعمل الجاد لوقفها وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ورحب البرلمان العربي بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صدر بشأن توفير الحماية للشعب الفلسطيني وإدانة جرائم الاحتلال بحقه، وقدم الشكر للدول العربية والإسلامية والصديقة التي صوتت لصالح القرار (١٢١ دولة)، وطالب بتنفيذ هذا القرار وقرارات الأمم المتحدة الأخرى الخاصة بفلسطين.

يعمل البرلمان العربي أيضا على بناء روابط قوية مع البرلمانات الأوربية لدعم ومساندة القضايا العربية في المحافل الإقليمية والدولية، كل ذلك تطلب تحركاً موسعاً من البرلمان العربي على مستوى الدبلوماسية البرلمانية ودعماً للدبلوماسية الرسمية العربية، فساهم البرلمان العربي في دعم البند الطارئ بشأن القدس والأونروا في الاتحاد البرلماني الدولي في آذار ٢٠١٨م من خلال رسائل مكتوبة وجهها رئيسه الى كافة البرلمانات الإقليمية وعدد من البرلمانات الدولية الفاعلة.

وساهم البرلمان العربي بشكل كبير من خلال تحركاته في تمرير البند في الجميعة العمومية للاتحاد البرلماني الدولي وكان انتصارا كبيرا للدبلوماسية البرلمانية العربية، وبعد اجتماع رئيس البرلمان العربي مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (أونروا) في ايلول ٢٠١٨م في القاهرة للتباحث حول أنجع السبل لدعم وكالة الأونروا، أصدر البرلمان العربي في شهر تشرين الاول ٢٠١٨م قراراً هاماً – بناءاً على مقترح تقدم به رئيس البرلمان العربي- بشأن تمكين وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» من الاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي، وتنفيذاً للقرار وجه رئيس البرلمان العربي رسالة مكتوبة لكل من، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، وبرلمان عموم افريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، لحث الدول الأعضاء في هذه البرلمانات مواصلة التزامها الأممي بدعم الوكالة سياسيا ومعنوياً وتأمين مواردها المالية، وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها، والربط الدائم بين إنهاء أعمالها وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م.

فضلاً عن مخاطبة رئيس البرلمان العربي لرؤساء البرلمانات الدولية الفاعلة من خلال رسائل مكتوبة طالب فيها حث حكومات دولهم للتصدي للضغوط التي تُمارس ضد الأونروا، وتقديم الدعم والموارد المالية اللازمة لموازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» لضمان استمرارها في تقديم رسالتها الأممية السامية، وتنفيذاً للقرار وجه رئيس البرلمان العربي رسالة مكتوبة لكل من، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي، والبرلمان الأوروبي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، وبرلمان عموم افريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، لحث الدول الأعضاء في هذه البرلمانات مواصلة التزامها الأممي بدعم الوكالة سياسيا ومعنوياً وتأمين مواردها المالية، وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها، والربط الدائم بين إنهاء أعمالها وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨م، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م. فضلاً عن مخاطبة رئيس البرلمان العربي لرؤساء البرلمانات الدولية الفاعلة من خلال رسائل مكتوبة طالبت فيها حث حكومات دولهم للتصدي للضغوط التي تُمارس ضد الأونروا، وتقديم الدعم والموارد المالية اللازمة لموازنة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» لضمان استمرارها في تقديم رسالتها الأممية السامية.

ملخص زيارة وفد لجنة الإخوة البرلمانية في المجلس الوطني الفلسطيني إلى العراق

اعداد: عمران الخطيب- رئيس اللجنة

بدعوة من رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي، وتكليف من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، زار وفد من لجنة الإخوة البرلمانية الفلسطينية- العراقية جمهورية العراق، في الفترة ما بين ٢٣ و٢٧ كانون الثاني ٢٠١٩.

والتقى رئيس اللجنة عمران الخطيب واعضاء الوفد فوزي السمهوري، سمير عويس ونايف مهنا، بحضور سفير دولة فلسطين في العراق الشقيق احمد عقل، الحلبوسي، وسلمه رسالة من الزعنون، تؤكد الحرص على تعزيز وتطوير العلاقات بين المجلسين والشعبين الشقيقين.

وأكد رئيس اللجنة على التعاون والتنسيق المشترك في كافة المجالات والبرلمانية.

كما قدم الوفد الفلسطيني مذكرة ببعض المواد التي تم شطبها من القانون العراقي وتتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق، مطالبا بمعاملتهم معاملة المواطن العراقي، باستثناء الجنسية وخدمة العلم، وفقا لما نص عليه القانون في السابق.

وقد ابدى رئيس المجلس استغرابه مما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق، مؤكدا الاستعداد لمعالجة كافة الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع.

والتقى الوفد الفلسطيني النائبين الأول والثاني لرئيس مجلس النواب العراقي، وعقد لقاء مع لجنة العلاقات الخارجية في المجلس.

وجرى خلال اللقاءات استعراض العلاقات بين المجلسين، والعلاقات التاريخية بين العراق وفلسطين ودور الجيش العراقي في حربي ٤٨ و٦٧، مع التأكيد على أن الشعب العراقي يقف إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني العنصري، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم.

كما شملت زيارة الوفد سلسلة من اللقاءات مع كبار المسؤولين العراقيين وفي مقدمتهم رئيس مجلس الوزراء عادل عبدالمهدي، الذي أكد على العلاقات التاريخية بين العراق وفلسطين ودوره الشخصي في الدعم والمشاركة في نضال الشعب الفلسطيني، وطلب نقل تحياته إلى رئيس دولة فلسطين محمود عباس، وإلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، وتم الاتفاق على معالجة مختلف القضايا الحياتية للمواطنين الفلسطينيين المقيمين في العراق، كذلك تم التأكيد على تفعيل البروتوكول الموقع بين الحكومتين العراقية والفلسطينية، وعقد اللجنة الوزارية العراقية الفلسطينية المشتركة في القريب العاجل.

وعقد الوفد لقاء مع رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، الذي أكد على دعم الرئيس عباس.

كما التقى رئيس كتلة البناء في مجلس النواب العراقي هادي العامري وعددا من أعضاء الكتلة البرلمانية التي تضم ما يزيد على ١٥٠، ورئيس كتلة بيارق الخير محمد الخالدي، بحضور عدد كبير من الشخصيات ورجال العشائر.

واختتم الوفد الفلسطيني زيارته إلى العراق بلقاء عمار الحكيم وأعضاء كتلة الإصلاح البرلمانية التي تضم ١٥٠ نائبا، حيث طلب تفاصيل ملف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين، ليصار الى معالجة كافة القضايا المتعلقة بهم.

وأكد رئيس الوفد خلال اللقاء -وبناء على استفسار من الحكيم حول الوفود التي تزور فلسطين- "أننا نرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني وزيارة اسرائيل ، حيث ان ذلك يضاعف من الاستقواء من قبل العدو الإسرائيلي، لكن هناك فرق بين الوفود العربية والدولية التي تزور الشعب الفلسطيني بالضفة الغربية وتلتقي القيادة الفلسطينية وتتحسس أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والاجتماعية تحت الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني العنصري، وبين ما يكون هدفه التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلي ".

المجلس الوطني الفلسطيني ينعى الشهيد «بارود» ويطالب بتطبيق اتفاقية جنيف على الأسرى في سجون الاحتلال

نعى المجلس الوطني الفلسطيني الشهيد الاسير فارس بارود الذي استشهد في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بسبب الإهمال الطبي المتعمد من قبل سلطات السجون الإسرائيلية.

واكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون بتاريخ ٦-٢-٢٠١٩، ان سلطات الاحتلال الإسرائيلي تتعمد ممارسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الاسرى الفلسطينيين وعدم توفير الشروط الصحية والرعاية الطبية اللازمة لهم والمنصوص عليها في المواد (١٣((٣٠،٣١،٣٢) من اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب.

واشار المجلس الوطني الفلسطيني أنه بسبب عدم التزام إسرائيل بأحكام هذه الاتفاقية والبرتوكول الإضافي الملحق والتي تنطبق على الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجونها فقد استشهد خلال العام الماضي خمسة أسرى (ياسر السراديح، محمد عنبر، عزيز عويسات،محمد مرشود، محمد زغلول الخطيب) ليرتفع عدد شهداء الحركة الاسيرة الى ٢١٨ اسيرا داخل السجون الاسرائيلية.

وحمّل المجلس الوطني الفلسطيني حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن حياة جميع الاسرى والمعتقلين في سجونها، مطالبا الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الثالثة بالتحرك العاجل لإلزام إسرائيل بأحكامها خاصة في ظل القمع والاضطهاد الذي يتعرض له الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجونها.

ملخص تقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين

عام التشريعات العنصرية والعقوبات الجماعية

شهد العام ٢٠١٨ هجمة عنيفة على الأسرى الفلسطينيين داخل المعتقلات الإسرائيلية، حيث شنت ماكينة القمع الاحتلالية حرباً شرسة على الأسيرات والأسرى وعائلاتهم، من خلال سياسات ممنهجة تتمثل في: سياسة البطش والتنكيل واقتحام غرف الأسرى وأقسامهم، والاعتقال الإداري، والعزل الانفرادي، والإهمال الطبي، واعتقال القاصرين والنواب والنساء والصحفيين، وفرض الغرامات العالية، والحرمان من المراسلات والزيارات، ونقل الأسرى وإبعادهم عن أمكان سكنهم الأصلي، ومنع التعليم، وغيرها.

شهد عام ٢٠١٨ تغولاً إسرائيليا أكبر في الانقضاض على حقوق الأسرى الفلسطينيين، وشهدت أروقة الكنيست الإسرائيلي سباقاً بين أعضائه المتطرفين على تقديم وإقرار قوانين عنصرية وتعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين، تمثل أبرزها في: حسم رواتب الشهداء والأسرى، وإعدام الأسرى، ووقف تمويل العلاج للأسرى والمصابين، وطرد عائلات الأسرى وإبعادهم عن مناطق سكناهم، بالإضافة إلى تشريع قانون منع الإفراج المبكر عن الأسرى.

حقائق وأرقام

صعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ من نطاق اعتقالاتها لأبناء الشعب الفلسطيني، حيث وصل مجموع اعتقالاتها إلى (٦٤٨٩) شملت كافة فئات وقطاعات الشعب، ذكوراً وإناثا، صغاراً وكباراً، بينهم (١٠٦٣) طفلا، و(١٤٠) فتاة وامرأة، و(٦) نواب، و(٣٨) صحفياً، كما أصدرت محاكم الاحتلال الإسرائيلية (٩٨٨) أمر اعتقال إداري، منها (٣٨٩) أمراً جديداً، فيما أصدرت (٥٩٩) تجديداً لأوامر اعتقال سابقة، وكانت أعلى نسبة اعتقالات قد سجلت خلال شهر كانون الثاني وصلت إلى نحو (٦٧٥) فلسطينياً.

التوزيع الجغرافي للاعتقالات

طالت الاعتقالات كافة محافظات الوطن، وكانت النسبة الأكبر منها في محافظات الضفة الغربية وبلغت (٤٤٩٥) حالة وتشكل ما نسبته (٦٩,٣٪) من إجمالي الاعتقالات تلتها محافظة القدس المحتلة والتي سجل منها (١٨٠٣) حالات اعتقال وتشكل ما نسبته (٢٧,٨٪)، كما شملت الاعتقالات (١٩١) فلسطينيا من المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) وكانت في عرض البحر من خلال استهداف الصيادين وعلى الحدود وعبر معبر بيت حانون / إيرز، ويشكلون ما نسبته (٢,٩٪). والجدير بالذكر أن جميع من مروا بتجربة الاعتقال وبنسبة (١٠٠٪) كانوا قد تعرضوا لشكل أو أكثر من أشكال التعذيب الجسدي والنفسي، أو الإيذاء المعنوي والإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة والحاطة بالكرامة.

الأسرى في أرقام

بلغ عدد الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي مع نهاية عام ٢٠١٨:

- (٦٠٠٠) أسير موزعين على قرابة ٢٢ سجن أو معتقلاً ومركز توقيف أبرزها: نفحة، ريمون، جلبوع، شطة،النقب، عوفر، مجدو، هداريم، الرملة، عسقلان، بئر السبع، وغيرها
- (٢٥٠) طفلاً بينهم فتاة قاصر.
- (٥٤) فتاة وامرأة.
- (٨) نواب في المجلس التشريعي
- (٢٧) صحفياً.
- (٤٥٠) معتقلا إداريا.
- المرضى نحو (٧٥٠) أسيرا يعانون من أمراض مختلفة، ينهم نحو (٢٠٠) بحاجة إلى تدخل عاجل وتقديم الرعاية اللازمة لهم، بينهم (٣٤) يعانون من مرض السرطان، ومصابون بأمراض خطيرة ومزمنة.
- أسرى الضفة الغربية يشكلون قرابة (٨٧٪)، وقرابة (٨٪) من مدينة القدس، و(٥٪) من قطاع غزة.
- القدامى: (٤٨) أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل. (٢٧) أسيرا منهم معتقلون من قبل اتفاقية أوسلو.
- شهداء الحركة الأسيرة: ٢١٧، استشهد ٥ أسرى، منهم من كان يقبع في الأسر لسنوات ومنهم من استشهد بعيد اعتقاله بساعات أو أيام بسبب اطلاق النار عليه بهدف القتل، وهم كل من ياسين السراديح وعزيز عويسات ومحمد عنبر ومحمد مرشود ومحمد الخطيب، فيما احتجز الاحتلال جثامين عدة شهداء بعد قتلهم مباشرة في الميدان دون ان يشكلوا أي خطر عكس ما يدعي المحتل الإسرائيلي.
- (٢٣) أسيراً عربيا يقبعون في سجون الاحتلال ويحملون الجنسيتين الأردنية والسورية.

الأسيرات الفلسطينيات رهن الاعتقال

صعد الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ من انتهاكاته ضدا لأسيرات الفلسطينيات، حيث يعانين داخل معتقل الدامون عددهن ٥٤ من تصعيد إجراءات إدارة السجن بحقهن بالإضافة للازدحام الكبير داخل الغرف، وإهمال أوضاعهن الطبية وحرمانهن من الزيارات، والاعتداء عليهن م نقبل قوات النحشون، وعذابات البوسطة والنقل إلى المحاكم، في أعقاب نقل جميع الأسيرات من سجن هشارون إلى سجن الدامون.

ورغم احتجاجات الأسيرات، تستمر إدارة السجون بإجراءاتها التنكيلية والاستفزازية ولا تزال كاميرات المراقبة موجودة في ساحة الفورة وداخل الأقسام مما يحد من حرية حركة الأسيرات، حيث امتنعت ٣٢ أسيرة قبيل ذلك لمدة ٣ أشهر عن الخروج للفورة احتجاجاً على تركيب الكاميرات في سجن هشارون.

الأسرى الأطفال أحكام وغرامات

على الرغم من أن الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وتحديداً اتفاقية حقوق الطفل، شددت على ضرورة توفير الحماية للأطفال وحياتهم وفرصهم في النمو والتطور، وقيّدت هذه المواثيق سلب الأطفال حريتهم، وجعلت منه «الملاذ الأخير ولأقصر فترة ممكنة»، إلا أن سلطات الاحتلال جعلت من قتل الأطفال الفلسطينيين واعتقالهم خيارها الأول، حيث لا زالت تعتقل نحو (٢٥٠) طفلاً غالبيتهم العظمى محتجزون في معتقلي عوفر ومجدو، تمارس بحقهم ابشع سياسات التعذيب والقمع وإصدار الاحكام العالية والغرامات الباهظة والحرمان من التعليم وزيارات الاهل ومحاكمتهم في محاكم البالغين وحبسهم منزليا في القدس، وقد وصل عدد حالات الحبس المنزلي بحق الأطفال المقدسيين إلى ١٠٠، ما يتسبب بآثار اجتماعية ونفسية وتربوية خطيرة للغاية عليهم وعلى عائلاتهم ومجتمعهم لا تعالج على المدى القريب.

الاعتقال الإداري

خاض الأسرى الإداريون في سجون الاحتلال إضراباً تمثّل بمقاطعة محاكم الاحتلال بكل مستوياتها منذ ١٥ شباط ٢٠١٨، نتيجة تحويل الاعتقال الإداري إلى عقاب جماعي لهم وعائلاتهم، والمبالغة في إعطاء قرارات الاعتقال الإداري وتجديدها للأسرى كنهج عنصري انتقامي وتعسفي.

ومثلت خطوة الإضراب والمقاطعة قفزة نوعية في العمل الجماعي الوحدوي للمعتقلين الإداريين عبر تشكيل لجنة تتحدث باسمهم وكذلك التزام المحامين التابعين لهيئة الأسرى وبقية المؤسسات ونقابة المحامين بالموقف الوطني بعدم الظهور أمام المحاكم بكل مستوياتها، وهي التثبيت والاستئناف والعليا، الأمر الذي شكّل حالة من النهوض الوطني العام ورأيا عاماً وحراكاً ضد سياسة الاعتقال الإداري التعسفي، وما يزال يقبع في سجون ومعتقلات الاحتلال نحو (٤٥٠) معتقلا إداريا، بينهم ٦ نواب منتخبين وأكاديميون وإعلاميون ومحامون وقيادات مجتمعية، ومن بينهم أيضاً أطفال ونساء وفتيات.

الإهمال الطبي المنهج

يقبع في سجون الاحتلال الإسرائيلي قرابة ٧٥٠ أسيراً مريضاً يشتكون من أمراض مختلفة من بينهم ٢٠٠ يعانون من أمراض خرجة وبحاجة إلى عمليات جراحية لإنقاذ حياتهم، ٣٤ من هم يعانون من مرض السرطان، و٧٠ من إعاقات جسدية ونفسية وحسية، بالإضافة إلى عشرات الجرحى والمصابين، نصفهم تمت إصابتهم بعد إطلاق الرصاص الحي عليهم خلال عمليات الاعتقال، فيما فقد بعضهم القدرة على الحركة في ظل استمرار سياسة الإهمال الطبي المتعمد.

اعتقالات وعقوبات جماعية

باتت عمليات الاعتقال اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، تشكل انتهاكا صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتحولت الى ظاهرة يومية وعقاب جماعي.

وفي اطار سياسة العقاب الجماعي التي تتخذها دولة الاحتلال، استهدفت عدة عائلات فلسطينية بهدم منازلهم وتشتيتهم وسحب تصاريح العمل منهم واعتقال غالبية أفراد الأسرة لا سيما الأقارب من الدرجة الأولى، حيث يمعن الاحتلال في الآونة الأخيرة في انتهاج سياسة العقاب الجماعي بحق أبناء الشعب الفلسطيني خاصة ذوي الشهداء والأسرى ومنفذي العمليات، ومن خلال هدم منازلهم وتشتيت شملهم، وهي سياسة يستخدمها الاحتلال للضغط على الأسر الفلسطينية وترويعهم وتدمير ما تبقى من حياتهم، لردعهم ومحاولة لكسر إرادة الشعب والتوقف عن النضال ضد الاحتلال العنصري، وتعتبر هذه الإجراءات بمثابة جرائم حرب، ومن بين ضحايا السياسة القمعية، ما مورس بحق عائلة أبو حميد والبرغوثي وجبارين وبشكار.

إضرابات عن الطعام

شهد عام ٢٠١٨ معارك الإرادة والعزيمة عبر ما يُعرف بـ«الأمعاء الخاوية» داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وتزايدت حالات المضربين عن الطعام بشكل فردي وأحيانا كان ينضم اليهم بعض الآحاد أو العشرات بشكل تضامني في هذا السجن أو ذاك المعتقل، والتي كانت ضد سياسة «الاعتقال الإداري» أو ضد سياسة النقل والعزل أو بسبب الإهمال الطبي أو ظروف الاعتقال، وفي هذا السياق فإن نحو (٣٩) معتقلا غالبيتهم من المعتقلين الإداريين قد خاضوا إضرابات عن الطعام بشكل فردي خلال العام ٢٠١٨ رفضا لسياسة الاعتقال الإداري ودفاعا عن حقوقهم، ومن أبرزهم: الأسيران رزق الرجوب ،كفاح الحطاب..

قوانين إسرائيل العنصرية

شهد العام ٢٠١٨ تطرفا كبيرا من قبل الكنيست الإسرائيلي في تقديم مشاريع قوانين وتشريعات عنصرية تفوح منها رائحة الكراهية بحق أبناء الشعب الفلسطيني عموما والحركة الأسيرة على وجه الخصوص ، وكان أبرز هذه التشريعات:

مشروع قانون طرد عائلات منفذي العمليات ، وقانون خصم الأموال التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية، قانون إلغاء الإفراج المبكر، مشروع قانون إعدام الأسرى، قانون عدم تمويل العلاج للجرحى والأسرى، قانون التفتيش الجسدي والعاري للمعتقلين ودون وجود شبهات، قانون منع الزيارات العائلية لأسرى تنظيمات تحتجز إسرائيليين، قانون احتجاز جثامين الشهداء.

استهداف الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين

صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام ٢٠١٨ من استهدافها الصحفيين واعتقالها نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) منذ اندلاع «انتفاضة القدس» في تشرين الأول ٢٠١٥ ، التي شهدت قمعا وملاحقة غير مسبوقة لحرية الرأي والتعبير. كما وسجل تصعيدا غير مسبوقين وزيادة في أعداد المعتقلين من الصحفيين وبسبب «فيسبوك» عما سُجل في العام ٢٠١٧، حيث اعتقلت قوات الاحتلال أكثر من (٤٠) صحفيا، وسُجل عشرات الانتهاكات الأخرى بحق العاملين في مجال الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة. وما زالت تحتجز في سجونها نحو (٢٧) صحفيا، في محاولة منها لتكبيل الصحافة وتقييد الصحفيين ومحاولة ردعهم وتخويفهم ودفعهم لعدم نقل الحقيقة. كما واعتقلت ما يزيد على (٣٥٠) مواطناً فلسطينياً، بينهم نساء وأطفال وصحفيون وكتّاب، بسبب منشورات وشعارات، أو نشر بوستات وصور شهداء على صفحات (فيسبوك)، وأحيانا بسبب مشاركة وتسجيل اعجاب لمنشورات آخرين.

المجلس الوطني الفلسطيني:
الأسرى طليعة شعبنا وعنوان التضحية في سبيل الحرية

طالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة المؤسسات الدولية المختصة وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان بتحمل المسؤولية القانونية والإنسانية لحماية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد المجلس في بيان صدر عنه في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٩ أن الأسرى والمعتقلين تنطبق عليهم صفة أسرى حرب، وهم مناضلون من أجل الحرية، وأن من واجب الجهات الدولية ذات العلاقة الزام حكومة الاحتلال الإسرائيلية بالأعراف والقوانين الدولية واتفاقيات جنيف التي تحمي حقوقهم أثناء الأسر، وعدم استخدامهم كورقة في الحملات الانتخابية داخل إسرائيل.

وحيا المجلس صمود الأسرى والمعتقلين الأبطال أمام الهجمة الشرسة التي يتعرضون لها خاصة في سجن عوفر، مثمناً عالياً وحدة الحركة الأسيرة في مواجهة تلك الهجمات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحقهم.

وأكد المجلس أن البطش والإجرام العنصري المنهج الذين يتعرض لهما الأسرى والمعتقلون لن يمسا من كبريائهم وكرامتهم الذين يحفظهما أبناء شعبنا وقيادته التي واجهت محاولات تجريم نضالهم، مؤكدا أن قضية الأسرى ستبقى على رأس سلم الأولويات حتى نيل حريتهم.

وأوضح المجلس أن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية طليعة الشعب الفلسطيني وعنوان التضحية بحريتها، وتحملت المعاناة في سبيل الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

الأسرى الفلسطينيون والتشريعات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي

بقلم: عبدالناصر عوني فروانة
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

بعد الخامس من حزيران عام ١٩٦٧، وهو اليوم الذي أتمت فيه إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية باحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وأخضعت سكانها لاحتلالها السياسي والعسكري، ترسخ في الوعي الإسرائيلي اعتقاد خاطئ، بأن الفلسطينيين سيستسلمون للواقع الجديد. لذا فقد رأيناها تحاول استغلال حالة الإحباط التي سادت لدى الفلسطينيين آنذاك، لتواصل جرائمها، في محاولة منها للقضاء على كل أشكال المقاومة، تأكيدا لإتمام سيطرتها، وتعزيزاً لاستمرار وجودها، وتحقيقا لأهدافها ومطامعها في فلسطين.

عمليات الاعتقال اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، تشكل انتهاكًا صارخًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث أن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالضمانات الخاصة بحماية السكان المدنيين، ولم تلتزم كذلك بالقواعد الناظمة لحقوق المحتجزين وأوضاعهم، تلك الضمانات والقواعد التي تناولها القانون الدولي وأكد عليها وألزم دولة الاحتلال بالإيفاء بالتزاماتها في تعاملها مع الأسرى والمعتقلين المحتجزين لديها بما يُلزم احتجازهم داخل المناطق المحتلة ويحفظ حقوقهم وكرامتهم الإنسانية في تلقي الرعاية الصحية اللازمة والمأكل المناسب، وتمكين عوائلهم من زيارتهم والتواصل الإنساني الدائم معهم، ومنع التعذيب وسوء المعاملة وعدم تعريضهم للاعتقال التعسفي، وكذلك حظر الاستخدام المطلق لأوامر الاعتقال الإداري وفقا للمادة (٧٨) من اتفاقية جنيف الرابعة. وتُعد عمليات اعتقال المواطنين الفلسطينيين بشكل تعسفي، انتهاكاً للضمانات القانونية المتصلة بحظر الاحتجاز التعسفي، والتي كفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان، من خلال المواد (٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والمادتين (٩) و(١/١٠) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٧٦م.

لقد لاحظ كل إنساني وحقوقي أن دولة الاحتلال، لا تولي أي اهتمام لكرامة الإنسان الفلسطيني الأسير وحقوقه الأساسية، منذ أن بدأت احتلالها ومارست اعتقالاتها وأمعنت في انتهاكاتها لكل هذه الحقوق. ومنذ أن واصلت جرائمها الإنسانية بحق المعتقلين دون أن يردعها في ذلك حق أو عرف أو قانون، مما جعل من السجن الإسرائيلي نموذجًا تتجلى فيه الحالة الأسوأ في الاحتلال، على مدار التاريخ، وسعت منذ نشأتها، إلى ترسيخ إجراءات وممارسات تهدف أساساً إلى فرض

واقع جديد يخدم بشكل رئيس سياستها وأهدافها العنصرية، كما تسعى دائما إلى شرعنة ما تقوم به من ممارسات عنصرية تجاه الشعب الفلسطيني، وتوظف التشريع لتحقيق أغراض سياسية تتعارض وأبسط التزاماتها التعاقدية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الأمر الذي يُعطي العاملين في أجهزتها المختلفة الضوء الأخضر لاقتراف المزيد من الانتهاكات والجرائم بحق المعتقلين على اختلاف أجناسهم وفئاتهم العمرية وشرائحهم الاجتماعية.

ومنذ العام ٢٠١٥ تصاعدت وتيرة الاعتقالات واتسعت رقعتها بشكل لافت وغير مسبوق، وسُجل خلال الأربع سنوات الأخيرة (٢٦٦٩٦) حالة اعتقال، فيما لاحظ كل متابع أن سلطات الاحتلال وظفت كل طاقاتها لغرض قمع الأسرى وإلحاق الأذى بهم وتضييق الخناق عليهم. كما اتسمت تلك السنوات بتصاعد الجريمة المنظمة وشرعنة الانتهاكات وإرهاب الدولة.

وفي هذا السياق، ناقش الكنيست الإسرائيلي وأقر سلسلة من التشريعات العنصرية، بدعم وتأييد من كافة مكونات النظام السياسي في إسرائيل، التي كانت تهدف إلى تغليظ العقوبة بحق الأطفال، وتضييق الخناق على الأسرى عموماً والإساءة إلى شخصيتهم الوطنية وهويتهم النضالية، وتشويه مكانتهم القانونية وتجريم مقاومتهم المشروعة، وتصويرهم وكأنهم «مجرمون وقتلة» وليسوا محاربين ومناضلين من أجل الحرية، في محاولة منها لمعاقبة الشعب الفلسطيني وتجريم كفاحه المشروع عبر تجريم مقاومة الأسرى ضد الاحتلال.

لقد أمعنت إسرائيل في سنها للتشريعات العنصرية، وهذه بعض مما ناقشه وأقره الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) من قوانين ومشاريع قوانين بحق الأسرى خلال السنوات الأربع الأخيرة:

- قانون استهداف القاصرين الأطفال وسجن ومحاكمة من هم دون الرابعة عشر عاماً.
- قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة.
- قانون تشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس.
- قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام.
- قانون إعدام الأسرى.
- قانون مكافحة الإرهاب.
- قانون القومية.
- قانون التفتيش الجسدي والعاري ودون وجود شبهات.
- قانون إعفاء المخابرات من توثيق التحقيق.
- تطبيق القانون الجنائي الإسرائيلي في الأراضي المحتلة لصالح المستوطنين
- قانون إدانة فلسطينيين دون شبهات.
- قانون إلغاء الإفراج المبكر.
- قانون منع العفو.
- قانون طرد عائلات منفذي العمليات من الأسرى والشهداء.
- قانون خصم مبالغ مالية من عائدات الضرائب توازي حجم المستحقات التي تدفعها السلطة الفلسطينية لعائلات الأسرى والشهداء.
- قانون حرمان الأسرى من التعليم.
- قانون اعتراف المحاكم المدنية الإسرائيلية بقرارات المحاكم العسكرية في إسرائيل.
- قانون منع زيارات أسرى ينتمون إلى منظمات فلسطينية تحتجز إسرائيليين.
- قانون يسمح باحتجاز جثامين الشهداء .
- قانون عدم تمويل العلاج للجرحى والأسرى.

أصدر وزير جيش الاحتلال السابق أفيغدور ليبرمان أمراً اعتبر من خلاله «الصندوق القومي الفلسطيني» منظمة محظورة، وهو القرار الأول من نوعه ضد هيئة أو منظمة تابعة للسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاق اوسلو عام ١٩٩٣م، وسوغ ليبرمان قراره بدفع الصندوق رواتب شهرية للأسرى الفلسطينيين وعائلات الشهداء (١)، بالإضافة إلى ما أقره مؤخراً وزير الأمن الداخلي «جلعاد أردان» الذي جاء نتيجة توصيات خلصت إليها لجنة كان قد شكلها لغرض تقييم أوضاع الأسرى وتقديم مقترحات لتضييق الخناق على الأسرى، وكان من أبرزها: إلغاء التمثيل الاعتقالي وإنهاء حالة الفصل التنظيمي بين الأسرى، وتقليص الأموال المسموح إدخالها للأسير عبر ذويه، وتقليص المواد الغذائية المتوفرة في مقصف السجن «الكانتينا»، وسحب أدوات الطهي من الغرف، وتقليص مدة «الفورة» وزيارات الأهل، في محاولة لإعادة أوضاع الحركة الأسيرة إلى المربع الأول وكما كانت عليه أوائل سبعينيات القرن الماضي.

وسنحاول هنا أن نسلط الضوء قليلا على بعض منها:

أولا: قانون استهداف القاصرين الأطفال وسجن ومحاكمة من هم دون الأربعة عشر عاما، وقانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة، وتشديد عقوبة الحد الأدنى على راشقي الحجارة في القدس.

هذه القوانين تعكس سياسة التمييز العنصري، ضد الأطفال الفلسطينيين، ففي حين تتعامل حكومة الاحتلال مع الأطفال اليهود من خلال نظام قضائي خاص بالأحداث -تتوافر له ضمانات المحاكمة العادلة، والتأهيل المناسب- فإنها لا تخجل من أن تنتهك كل ذلك، حين يتعلق الأمر بتعاملها مع الأطفال الفلسطينيين، فلم تستثنهم من اعتقالاتها أو من قسوة معاملتها، ولم تراعِ صغر سنهمَ ودون أن توفر لهم أدنى حقوقهم.

إن كافة المواثيق والأعراف الدولية، قد جعلت من اعتقال الأطفال ملاذاً أخيراً، وجعلت من لجوء القاضي إلى الحكم

بسجن طفل ما، وإن كان لا بد منه، فليكن لأقصر فترة زمنية ممكنة، مع ضرورة تجنيبه الإجراءات القضائية قدر الإمكان، وتمكنه من التمتع بطفولة سعيدة ينعم فيها. ولعل المادة السابعة والثلاثين من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٩٠م، التي انضمت إليها دولة الاحتلال في العام ١٩٩١م، مثال لما نقول والتي تنص على ما يأتي:

«تكفل الدول الأطراف ب:

(أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللاإنسانية أو المهينة، ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم.

(ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجرى اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة.

(ج) يعامل الطفل المحروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعي احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل الطفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية.

(د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفى أن يجرى البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل».

ورغم معرفة سلطات الاحتلال هذه الحقيقة، إلا أنها تضرب عنها صفحا، ففي تعاملها مع الأطفال الفلسطينيين، جعلت الحكم بسجن الطفل الفلسطيني الخيار المفضل لديها، ولأطول مدة ممكنة، دون مراعاة العمر. كما دأبت المحاكم العسكرية الإسرائيلية على تعمد إهمال النظر في الظروف التي انتزعت فيها الاعترافات من الأطفال، ففرضت عليهم أحكاماً قاسية -في الغالب- مقرونة بغرامات مالية باهظة، وصلت أحيانا إلى السجن المؤبَّد (مدى الحياة).

ثانيا: قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام:

يعتبر إقرار هذا القانون والعمل به وسيلة للنيل من إرادة الأسرى وتحطيم معنوياتهم وكسر إضراباتهم الاحتجاجية عن الطعام، كآخر وسيلة سلمية تبقت لهم للاحتجاج على

المعاملة القاسية التي يتعرضون لها وكذلك على استمرار اعتقالهم التعسفي والخروقات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، لا سيما أوامر الاعتقال الإداري، كما يُعتبر شكلا من أشكال التعذيب وأحد أنواع المعاملة القاسية التي حظرتها اتفاقية مناهضة التعذيب، وجرّمها القانون الجنائي الدولي، ويُخالف إعلان مالطا لعام ١٩٩١، وإعلان طوكيو لعام ١٩٧٥م.

وينطوي إقراره واللجوء لترجمته على مخالفات قانونية خطيرة، ويشكل تجاوزاً ومساساً خطيراً ومتطرفاً حتى بـ«المقاييس الإسرائيلية» وضربة غاية في الخطورة للحقوق الأساسية والدستورية سيما قانون الأساس المتعلق بكرامة الإنسان وحريته الذي أقره الكنيست بصيغته المعدلة بتاريخ ١٠ آذار ١٩٩٤، إذ لا يحترم إرادة الأسير واحتياجاته ومطالبه المشروعة، خلافا للقوانين الدولية التي لا تعطي الحق لدولة الاحتلال باستخدام القوة لإجبار المعتقلين المضربين على تناول الطعام أو إطعامهم عنوة، ومصادرة حقهم في الاحتجاج على اعتقالهم غير القانوني وظروف احتجازهم المأساوية (٢).

ثالثا: مشروع قانون إعدام الأسرى:

في سياق يتعارض مع توجهات القانون الدولي لحقوق الإنسان الرامية لإلغاء عقوبة الإعدام، دعا رئيس وزراء دولة الاحتلال بنيامين نتانياهو الائتلاف الحزبي الحاكم الذي يشكل أغلبية أعضاء الكنيست الإسرائيلي (البرلمان) خلال الاجتماع المنعقد بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٨ إلى ضرورة إقرار قانون عقوبة الإعدام. وكانت الهيئة العامة للكنيست صادقت عليه في ٣ كانون الثاني ٢٠١٨ (٣).

ومن المتوقع أن يُحال مشروع القانون إلى لجنة الدستور والقانون والقضاء لإعداده وعرضه على أعضاء الكنيست للقراءة الأولى. ويفسح مشروع القانون المجال أمام المحاكم الإسرائيلية لتطبيق عقوبة الإعدام، في حال إقراره، ويرمي إلى إجراء تعديل على قانون العقوبات الإسرائيلي لعام ١٩٧٧، ويؤدي القانون في حال سريانه، إلى إصدار أحكام الإعدام، بموجب إجراءات قضائية بسيطة وضعها مشروع القانون، كونها تتطلب فقط أغلبية عادية من قبل قضاة المحاكم دون الحاجة لإجماعهم، بحق من أطلق عليهم المشروع، مرتكبي أعمال قتل في «ظروف إرهابية» وفقاً لما تم تحديده في قانون مكافحة الإرهاب لسنة ٢٠١٦م (٤).

ووفقا لهذا التعريف فانه سيسمح بتنفيذ عقوبة الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين الذين نفذوا عمليات ضد الاحتلال الإسرائيلي قُتل فيها إسرائيليين على خلفية دينية أو أيدولوجية أو قومية، وهذا يشكل من ناحية، مساساً خطيراً بمشروعية كفاح الشعب الفلسطيني ضد المحتل ويُخالف الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تُجيز له الحق في تقرير مصيره. من ناحية أخرى، يُخالف التطورات المتلاحقة التي يشهدها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتوجه العارم لدى الأمم المتحدة وأغلبية دول العالم نحو إلغاء عقوبة الإعدام.

وقد شهدت المساعي الدولية الرامية لإلغاء العقوبة خطوات تدريجية في معرض سعيها للوصول إلى هذا الهدف. الأمر الذي انعكس بوضوح في المادة (٦) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٧٦م.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح مدى مخالفة دولة الاحتلال للجهود الدولية الرامية لإلغاء عقوبة الإعدام، ويأتي مشروع القانون ليُشكل انتكاسة حقيقية لتلك الجهود والمعايير، الأمر الذي يستوجب تحركا جادا من قبل كافة الأطراف لثني دولة الاحتلال عن استمرارها في إجراءاتها المتوقعة في إقرار ذلك المشروع.

رابعا: قانون مكافحة الإرهاب:

قانون مكافحة الإرهاب ٢٠١٦ ، أقرته سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرا، وأصبح جزءا من التشريعات سارية المفعول، التي تطبقها سلطات الاحتلال، في مواجهة نضال الفلسطينيين لانتزاع حقوقهم المشروعة في الحرية والكرامة وتقرير المصير، ليصبح أداة في أيدي أجهزتها العسكرية والأمنية، لتعطي نفسها مبرراً لما ترتكبه من انتهاكات قد ترقى لمستوى جرائم الحرب.

كما عرف القانون «العمل الإرهابي»، في الجزء الأول في الفقرة (٣) «أنه العمل الذي تم القيام به أو تم التهديد بالقيام به ونتج عنه، أو شكل احتمال لوقوع خطر محدق يهدد بوقوع أحد الآثار الآتية:

أ. مساس خطير بجسم إنسان أو بحريته.
ب. مساس خطير بأمن الجمهور وسحته.
ج. مساس خطير بالممتلكات، حيث أن ظروف القيام شكلت إمكانية حقيقية للمساس الخطير بالبنود الفرعية (١) و(ب) وتم القيام به بهدف التسبب بالمساس المذكور.
د. مساس خطير بالمقدسات الدينية، وفي هذا الشأن، عرف القانون «المقدسات الدينية» بأنها: مكان للعبادة أو مدفن «قبر» وأدواتها المقدسة.
هـ. مساس خطير بالبنية التحتية، المرافق أو الخدمات الضرورية، أو تشويش خطير بعملها، أو مساس خطير باقتصاد الدولة أو البيئة.

يلاحظ أن هناك غموضا بمصطلح «مساس خطير» وعدم وضوحه واحتماله لأكثر من تأويل. كما تجاهل القانون تحديد تعريف واضح للإرهاب أو الأعمال الإرهابية، واعتبر كل من يعارضون أو يمثلون خطرا على سياسة الحكومة الإسرائيلية إرهابيين، وأن أساس اعتبار العمل ارهابياً هو «العمل الذي ينفذ بدوافع سياسية، دينية، قومية، أو أيدولوجية».

وعليه، فإن القانون يُطلق يد الشرطة والأجهزة الأمنية لقمع أي نشاطات احتجاجية شرعية ضد السياسات لإسرائيلية. كما يهدف إلى ترويع الناشطين السياسيين وتشديد وتغليظ العقوبات ورفع الأحكام وتشريع الاعتقال

الإداري وحظر النشاطات السياسية والاجتماعية وتقييد دور المؤسسات الحقوقية والاجتماعية، فضلا عن أن هذا القانون وصم أفعال المقاومة المشروعة وبأشكالها المختلفة واعتبارها إرهابا (٥).

إن هذا النضال الذي خاضه الأسرى ويخوضه الشعب الفلسطيني ليس جريمة، وأن تلك العمليات التي نفذها الأسرى ليست عملًا ارهابيًا، فهي تندرج في إطار مقاومة مشروعة كفلتها كافة القوانين والاتفاقيات والمواثيق الدولية.

خامسا: قانون القومية:

ينص القانون على أن «دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي، وفيها يقوم بممارسة حقه الطبيعي والثقافي والديني والتاريخي لتقرير المصير»، ويعتبر أن «ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصرية للشعب اليهودي». وبذلك، فان القانون يكرّس واقع التمييز العنصري على أساس الدين، ويسعى إلى تكريس الرّواية الإسرائيلية المزعومة بحق اليهود التاريخي بهذه الأرض وينفي تماماً حق الشعب الفلسطيني فيها، بل يعتبر الفلسطينيين مجرد مجموعات سكانية عابرة على هذه الأرض، وبذلك فإن قانون القومية يُشرّع أي تصرف أو أي قانون عنصري أو أية ممارسة ضد الفلسطينيين الذين أصبحوا بنظر القانون الإسرائيلي مجرد تجمعات سكانية، والأسرى هم جزء من هذا الاستهداف.

وبهذه المضامين وغيرها فان القانون لا يخرق فقط كافة القرارات الدولية التي تنص على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وإنما أيضا يخرق مبادئ القانون الدولي.

إن المشهد مرعب تماماً، وأن رزمة التشريعات العنصرية التي أقرها الكنيست الإسرائيلي خلال دورته العشرين، تأتي ضمن سلسلة طويلة من التشريعات التي تستهدف الوجود الفلسطيني ككل، الأرض والإنسان، وفرض الهيمنة الإسرائيلية على جانبي الخط الأخضر، إلى جانب القوانين المتعلقة بالأسرى الفلسطينيين، ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا، والتي تهدف جميعها إلى توفير الغطاء القانوني للانتهاكات التي ترتكبها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين المدنيين، وتحمي بموجبها مرتكبي هذه الانتهاكات وتحصّنهم ضد المساءلة والمحاسبة وبالتالي ضمان إفلاتهم من العقاب، ما يشجع قواتها على ارتكاب المزيد من الانتهاكات والجرائم. وهذا ما يعطي الكنيست الإسرائيلي وصفًا شاذاً بأنه الأكثر عنصرية ومعاداة للديمقراطية في تاريخ دولة الاحتلال، وأن إسرائيل دولة أبرتهايد بامتياز.

إن قراءة متأنية لنصوص تلك التشريعات والقرارات، نلحظ أنها تصادر أبسط حقوق الأسرى والمعتقلين الإنسانية، على اختلاف أجناسهم وفئاتهم الاجتماعية والعمرية، كما أنها تشكل خطرا على مكانتهم القانونية ومشروعية مقاومتهم للاحتلال، كما تظهر مدى تحلل دولة الاحتلال من أبسط التزاماتها تجاه القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان الدولي، حيث يفرض الأخير أن تتواءم التشريعات الوطنية مع التزامات الدولة الناشئة عن انضمامها في اتفاقيات دولية، حيث لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتذرع سلطات الاحتلال بالدواعي الأمنية لتسن تشريعات وقوانين تشكل خرقاً جسيماً لقواعد القانون الدولي وللاتفاقيات الدولية.

إن إمعان إسرائيل، قوة الاحتلال، في سن تشريعات وممارسة سياسات عنصرية دون رادع سياسي أو قانوني أو أخلاقي لا يمثل انتهاكاً سافراً لحقوق الشعب الفلسطيني فحسب، بل يجسد خرقاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي، وإصراراً غير مسبوق على تحدي الإرادة والشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتقويضاً لرؤية حل الدولتين الذي يحظى بدعم أطراف المجتمع الدولي.

هذا الأمر يعكس نهج معسكر اليمين المتطرف الحاكم في إسرائيل الذي يتجه أكثر فأكثر إلى التحالف مع القوى اليمينية المتطرفة في العالم، مدعومة بقرارات متطرفة تصدر عن الإدارة الأميركية بقيادة دونالد ترامب والكونغرس الأميركي.

هذا الواقع يستدعي من المجتمع الدولي التدخل العاجل والتحرك الفوري لضمان وقف العمل بتلك القوانين والقرارات العنصرية بحق الأسرى والمعتقلين، والعمل على توفير الحماية لهم، ووقف الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال وتطال كافة حقوقهم، حيث أن العدالة لن تتحقق في الأراضي الفلسطينية دون إجبار دولة الاحتلال على احترام مبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.

(١) انظر، هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير حصاد عام ٢٠١٨م.

(٢) للمزيد من الاطلاع، انظر مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة موقف حول قانون منع أضرار الإضراب عن الطعام للعام ٢٠١٥م، معدل لقانون لوائح السجون رقم (٤٨) للعام ١٩٧١م.

(٣) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة بحثية حول عقوبة الإعدام في التشريع الإسرائيلي، عام ٢٠١٨م، ص ٣.

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان، قراء نقدية في قانون مكافحة الإرهاب ٢٠١٦، ص ٤ وما بعدها.

القدس في عين العاصفة

بقلم :المحامي زياد أبو زياد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني ، وزير شؤون القدس الأسبق

توطئة

كان أول إجراء قامت به إسرائيل في القدس بعد احتلالها في حزيران عام ١٩٦٧ هدم الحي الملاصق لحائط البراق والمعروف بإسم وقف أبو مدين حيث تمت تسويته بالجرافات ونقل سكانه بالشاحنات الى بعض قرى ضواحي القدس ونقل الركام الى خارج المدينة واستخدام المكان لتوسيع الساحة الموجودة أمام البراق لتخصيصها للزوار والمصلين اليهود الذين يعتبرون حائط البراق ، الحائط الغربي للهيكل.

واستمرارا لهذا النهج تم الشروع فورا ببناء أحياء يهودية جديدة في شمال المدينة أعطتها أسماء يهودية بالرغم من أنها أقيمت على الأراضي المحتلة مثل أحياء اشكول وجبعات همفتار وجبعات هتحموشت. وكان الهدف من إقامة هذه الأحياء خلق واقع يهودي في الجزء الشرقي من المدينة الذي احتلته اسرائيل نتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧.

هذه الهجمة لتغيير طابع القدس وخلق حقائق يهودية جديدة فيها كانت البداية لبرنامج استيطاني تهويدي استمر طيلة سنوات الاحتلال ولا يزال وكلما طال أمد الاحتلال ، اخترع الاحتلال وسائل وذرائع جديدة للاستيلاء على الأراضي العربية في المدينة لاقامة أحياء يهودية ، وكذلك الادعاء أن أراضي وبيوتاً أخرى بأنها كانت مملوكة لليهود قبل عام ١٩٦٧ وإخلاء سكانها العرب منها وتسليمها لليهود وبنفس الوقت رفض تطبيق نفس المبدأ والمعاملة على العرب أصحاب البيوت والأملاك العربية في القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨. وفي هذا تمييز عنصري واضح ضد العرب في القدس.

الاعتداءات على الأملاك العامة

لم تتوقف إجراءات الاستيلاء الاسرائيلية على أملاك العرب في القدس على الأملاك الخاصة وإنما تم استهداف الأملاك العامة وكان أول إجراء من هذا القبيل الاستيلاء على البناية الحديثة التي تم إنشاؤها في أواخر أيام العهد الأردني في شرفة شعفاط لتكون مستشفى لأهالي القدس ومنطقتها لكن اسرائيل استولت على بناية المستشفى وحولتها الى قيادة للشرطة. ولم يتوقف الأمر على حرمان سكان المدينة من المستشفى الذي هم بأمس الحاجة له بل أقدمت لاحقا على إغلاق مستشفى الهوسبيس الواقع في شارع الواد بالبلدة القديمة بالقدس وسلمت المبنى للحكومة النمساوية باعتبار المستشفى كان مستأجرا منها إبان العهد الأردني.

ويُسجل على اسرائيل انها باستثناء فتح عيادات خارجية في مركز الشيخ جراح لم تقم بافتتاح أي مستشفى في المدينة لتعويض سكانها عن المستشفيات التي أغلقتها، وكل ذلك يندرج في إطار تذويب الشخصية المستقلة للقدس العربية وربطها بالخدمات الصحية في غرب القدس. وما انطبق

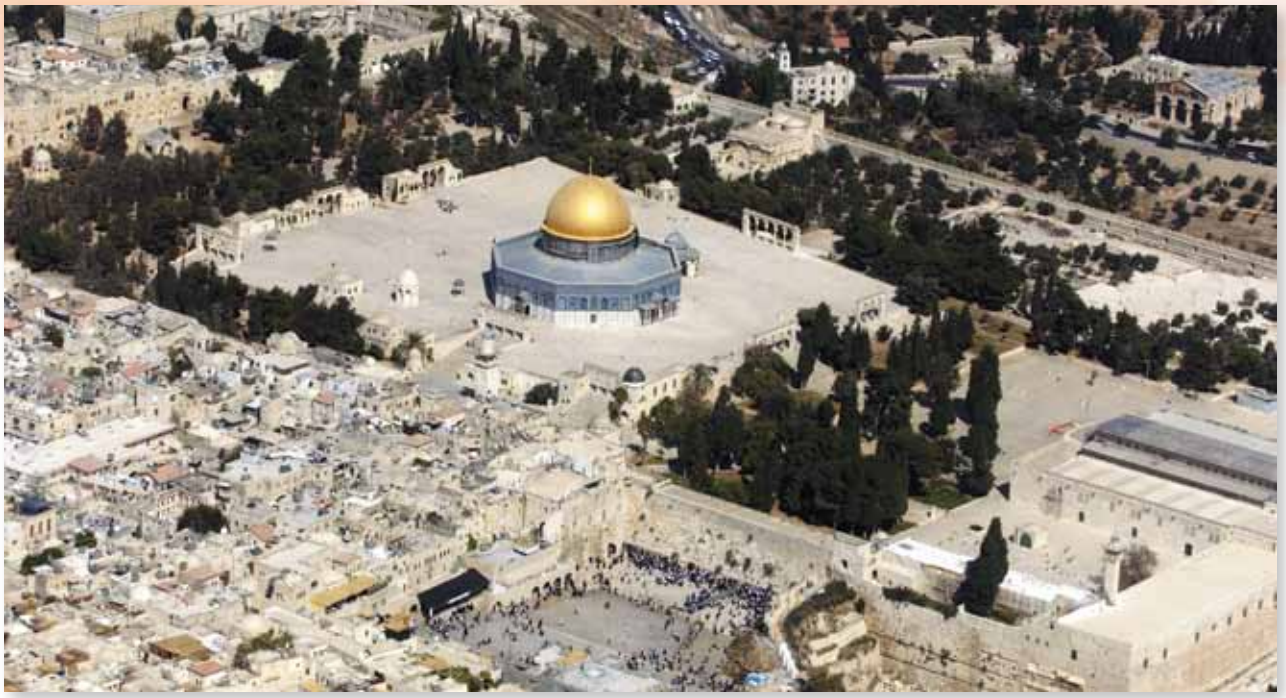

على المستشفيات ينطبق على المدارس ،فقد قامت اسرائيل بالاستيلاء على مبنى المدرسة التنكزية عند باب السلسلة احد الأبواب الرئيسية للمسجد الأقصى وحولتها الى مركز لحرس الحدود الإسرائيلي كما قامت بتحويل المبنى الجديد الذي أقيم في واد الجوز للمدرسة المأمونية للبنات الى مكاتب لوزارة الداخلية الاسرائيلية وصدور قرار بإغلاق مدرسة القادسية الموجودة داخل باب الساهرة في مبنى تاريخي يرجع الى ما قبل العهد العثماني تحويله الى دائرة الآثار الإسرائيلية ، والخطورة في كل ما يحدث أن المباني التي يتم الاستيلاء عليها يتغير تخصيص استخدامها من شأن الى شأن آخر الى أن تصل الى أيدي المستوطنين كما حدث مع البريد المركزي في أول شارع صلاح الدين الذي تم تسليم جزء كبير منه للجماعات الاستيطانية والجزء الصغير المتبقي الى شرطة حرس الحدود.

استهداف الإنسان المقدسي

وكما أن القدس مستهدفة أرضا وبيوتاً ومستشفيات ومدارس ومؤسسات فإن الإنسان الفلسطيني مستهدف بشكل أساسي بهدف تفريغ المدينة من سكانها العرب وتحويلها الى مدينة يهودية، فإسرائيل التي احتلت القدس عام ١٩٦٧ وأعلنت ضمها في ٢٨ حزيران ١٩٦٧ اعتبرت جميع سكانها العرب مجرد سياح أردنيين تواجدوا صدفة في القدس عند احتلالها وأعطتهم تأشيرات إقامة تسمى «الهوية الزرقاء» التي يمكن سحبها في ظروف محددة وفقا لقانون الدخول لاسرائيل المطبق على كل اجنبي يأتي سائحا الى اسرائيل.

ومنذ بداية الاحتلال تم سحب آلاف الهويات وحرمان الآلاف من العودة الى القدس بعد سفرهم الى الخارج للعمل أو الدراسة. كما أنها ترفض جمع شمل العائلات من الضفة للقدس للحفاظ على التفوق الديموغرافي اليهودي في المدينة مما خلق حالات مأساوية لعائلات مشتتة بسبب السياسة التمييزية الاسرائيلية.

وإضافة لموضوع الهويات ،فقد تبنت البلدية الإسرائيلية منذ فجر الاحتلال حتى اليوم سياسة التضييق على النمو العمراني الفلسطيني في المدينة من خلال ترك مساحات شاسعة من الأراضي بدون مخططات تنظيمية تتيح البناء فيها وتضع العراقيل أمام أية مبادرة من قبل الأفراد لعمل مخططات تنظيم لأراضيهم كما أنها تفرض رسوما وضرائب خيالية تحت مسميات مختلفة على كل معاملة بناء ،بحيث تبلغ تكاليف بناء البيت الواحد أكثر من ربع مليون شيكل ، مما يضطر البعض الى البناء بدون رخصة إما لأن البلدية رفضت أساسا السير بإجراءات الرخصة أو لعدم القدرة على تلبية المتطلبات المالية التي تفرضها.

وفي معظم الحالات التي يتم فيها البناء بدون ترخيص تقوم البلدية بفرض غرامات على المخالفين بمئات الآلاف من الشواكل ثم تقرر هدم ما بنوه وتخيرهم اما أن يهدموا بيوتهم التي بنوها بأنفسهم وإما أن تقوم بهدمها على حسابهم. وقد حدث مرارا أن أشخاصا قاموا بهدم ما بنوا لأن ذلك أقل كلفة مما لو تركوا البلدية تهدم ثم تطالبهم بدفع تكاليف الهدم .

إذا كان الإنسان والأرض مستهدفين منذ أول أيام الاحتلال حتى اليوم فذلك ليس إلا لأن إسرائيل تطمع في ابتلاع القدس وإنكار أي حق لغير اليهود فيها وبذل كل جهد ممكن لتغيير طابعها السكاني والجغرافي وتحويلها الى مدينة يهودية.

الأطماع الدينية اليهودية

تقول الرواية الاسرائيلية إن القدس هي عاصمة الشعب اليهودي وإن الهيكل كان قائما مكان المسجد الأقصى وأنه لن يهدأ لليهود بال ولن يدخروا جهدا حتى يتحقق حلمهم قي إقامة الدولة اليهودية وإعادة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى وقبة الصخرة وفرض السيادة اليهودية.

لذا فإن سياسة التطهير العرقي من خلال سحب الهويات والتضييق على حياة الفلسطينيين سواء في السكن أو العمل أو التنقل أو إرهاقهم ماديا من خلال الغرامات والضرائب والضغط الاقتصادي وعزل القدس عن محيطها العربي في الضفة الغربية ،تأتي لحسم الوضع السياسي للقدس كمدينة يهودية.

وضع القدس في القانون الدولي

أما على المستوى الدولي فالوضع مر بمراحل متعاقبة ربما كانت المرحلة الحالية أخطرها، فمنذ قرار التقسيم رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ ، وضع القدس ما زال وضعا خاصا Corpus Separatum تحت الاشراف الدولي . فلم تعترف أية دولة في العالم بالقدس كجزء من إسرائيل أو المملكة الأردنية منذ ١٩٤٨ حتى حرب ١٩٦٧ وقد أكدت الجمعية العمومية بقاء هذه الصفة ورفض أي تغيير في الوضع القانوني للقدس في قرارها رقم ٣٠٣ في ٦ كانون الاول ١٩٧١.

واستمر هذا الوضع وأعربت العديد من الوثائق والبيانات الأوروبية وغيرها عن أن وضع القدس غير مقرر وأنه سيتقرر فقط من خلال المفاوضات. ولا تزال الغالبية العظمى من الدول والمنظمات الدولية تتعامل مع القدس على هذا الأساس بالرغم من الضغوط والإغراءات التي تمارسها إسرائيل واللوبي اليهودي والمسيحي اليميني لاقناع دول العالم بالاعتراف بالقدس كجزء من إسرائيل وكعاصمة لها .

القرار الأمريكي وآثاره

هذه الجهود أثمرت اعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في كانون الأول ٢٠١٧ الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس بشكل جزئي الى أن يتم ايجاد مقر دائم لها.

ولا شك أن القرار الامريكي الفج يشكل خرقا سافرا لعشرات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العمومية التي تؤكد كلها عدم شرعية أية إجراءات تتخذها اسرائيل في القدس وتعتبر جميع هذه الإجراءات باطلة وكأنها لم تكن» null and void“. وهذا القرار جاء ليشجع اليمين الإسرائيلي على تصعيد سياسة الاستيطان والتهويد والاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى والمقدسات الاسلامية والمسيحية في المدينة وخارجها.

ومع ذلك فإن القرار الأمريكي يشكل سابقة خطيرة لأنه فتح الباب أمام الدول التي تدور في الفلك الأمريكي والدول الفقيرة التي بحاجة للدعم الاقتصادي من أمريكا أو إسرائيل لتحذو حذو أمريكا وتنقل سفاراتها اليها تمهيدا للاعتراف بالقدس عاصمة لها.

التحدي والمواجهة

شهدنا مؤخرا بعض الدول الافريقية و اللاتينية تتحرك نحو اسرائيل ولو ببطء. ومن المؤسف أنه ليس هناك حتى الآن موقف عربي أو اسلامي حازم وحاسم بهذا الشأن كالموقف الماليزي الأخير الذي رفض استقبال وفد رياضي اسرائيلي وأكد رفض التطبيع وإدانة الاحتلال وممارساته في القدس والأراضي المحتلة.

المطلوب اليوم موقف عربي اسلامي حازم ازاء اية دولة تفكر بنقل سفارتها لاسرائيل او الاعتراف بضم القدس لاسرائيل، فالقدس اليوم كما هي القضية الفلسطينية على مفترق طرق. فإما أن نكون أو لا نكون. هذا هو التحدي المصيري الذي نواجهه.

القدس تطرق أبواب محكمة العدل الدولية

إعداد : د. كمال قبعه
استاذ القانون الدولي /عضو المجلس الوطني الفلسطيني

حققت استراتيجية تدويل قضية فلسطين إنجازات كبيرة وعديدة، كان آخرها ترؤس دولة فلسطين مجموعة الـ(٧٧ + الصين) بتاريخ ١٥ كانون الثاني ٢٠١٩ التي تضم ١٤٦ دولة من أعضاء الجمعية العامة الـ (١٩٣) . وسبق ذلك قبول انضمام فلسطين عضواً كامل العضوية في اليونسكو بتاريخ ٣١ تشرين أول ٢٠١١. وتم منح فلسطين صفة دولة غير عضو في الأمم المتحدة بتاريخ ٢٩تشرين الثاني ٢٠١٢. وبتاريخ الأول من نيسان ٢٠١٥ أعلنت المحكمة الجنائية الدولية عن انضمام دولة فلسطين رسميا إليها لتصبح العضو رقم ١٢٣. وبتاريخ ١١ أيلول ٢٠١٥ أجازت الأمم المتحدة رفع العلم الفلسطيني فوق مقرها، وقبلت الإنتربول فلسطين عضوا فيها بتاريخ ٢٧ أيلول ٢٠١٧. وانضمت دولة فلسطين إلى العشرات من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

دولة فلسطين تقاضي أمريكا

في ذات السياق تقدمت دولة فلسطين بشكوى إلى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة، بسبب «انتهاكها القانون الدولي ونقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة». وقد استندت فلسطين في خطوتها غير المسبوقة هذه، إلى عضويتها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١، وعلى وجه التحديد البروتوكول الاختياري للاتفاقية وقبول الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية لتسوية النزاعات المتعلقة بالقضايا ذات الصلة بالاتفاقية(١). وقد سبق أن انضمت فلسطين إلى الاتفاقية في ٢ نيسان ٢٠١٤، وإلى البروتوكول الاختياري في ٢٢ آذار ٢٠١٨، في حين فإن الولايات المتحدة طرف في الاتفاقية منذ ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٢. وقد بلغ عدد الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة حتى ٣١ تموز ٢٠١٨ نحو ١٩٣ دولة. وقامت دولة فلسطين بإيداع إعلان لدى قلم المحكمة بتاريخ ٤ من تموز ٢٠١٨ متضمناً النص التالي(٢): (تعلن دولة فلسطين بموجب هذا الكتاب أنها تقبل بأثر فوري اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في كل النزاعات الراهنة والتي قد تنشأ في المستقبل، المشمولة بالمادة الأولى من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات (١٩٦١) الذي انضمت إليه دولة فلسطين في ٢٢ آذار ٢٠١٨.

وقد استندت دولة فلسطين في الشكوى المرفوعة إلى اتفاقية فيينا التي تنص على وجوب إنشاء البعثة الدبلوماسية للدولة المرسلة على أراضي الدولة المستقبلة، وهو ما قد يمثّل، في هذه الحالة، انتهاكاً للاتفاقية، بالنظر إلى أن القدس ليست من ضمن أراضي إسرائيل، وفقاً للقرارات الدولية المتعاقبة. وقدّمت دولة فلسطين الالتماس بموجب المادة الأولى من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا، المتعلق بالتسوية الإجبارية للنزاعات.

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية معاهدة دولية وقعت عام ١٩٦١، وتحدد إطاراً للعلاقات الدبلوماسية بين الدول المستقلة، وتحدد أيضاً امتيازات البعثة الدبلوماسية في البلد المضيف. وتشكل الاتفاقية الأساس القانوني للحصانة الدبلوماسية، وتعتبر موادها حجر الزاوية في العلاقات الدولية الحديثة ، وألحق بالاتفاقية البروتوكول الثاني الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات، في ١٨ نيسان ١٩٦١ الذي نص على أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول وفي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، تبدي رغبتها في الالتجاء في جميع المسائل التي تعنيها بشأن أي نزاع يتعلق بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها، إلى الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ما لم تتفق في غضون فترة معقولة من الزمن على أية طريقة أخرى لتسويته ، وقد اتفقت على في المادة الأولى على أن «تدخل المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها في الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية ، ويجوز بناءً على ذلك رفعها إلى المحكمة بصحيفة دعوى يقدمها أي طرف في النزاع يكون طرفاً في هذا البروتوكول وأشارت المادة الثانية الى أنه يجوز للطرفين، في غضون شهرين من إعلام أحدهما الآخر برأيه في نشوء نزاع الاتفاق، على الرجوع إلى هيئة تحكيم بدلاً من محكمة العدل الدولية».

وعملا بالقواعد الإجرائية لرفع الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، تم توجيه رسالة في أيار ٢٠١٨ من قبل وزارة الخارجية الفلسطينية لوزارة الخارجية الأمريكية، طالبتها فيها بعدم نقل سفارتها إلى القدس لما يشكله ذلك من انتهاك لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية وقرارات مجلس الأمن. وفي ظل غياب رد رسمي من الولايات المتحدة وعدم امتثالها للقانون الدولي، فقد تم إبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بمذكرة خطية بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨، بوجود نزاع قانوني، وفقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بمحكمة العدل الدولية. وبعد مرور المدة القانونية واستيفاء كل الشروط لرفع قضية ضد الولايات المتحدة، تم تسليم الدعوى إلى مسجل المحكمة بشكل رسمي لمقاضاة الولايات المتحدة.

وتضمنت الدعوى ثلاثة مطالب إلى محكمة العدل الدولية ضد الولايات المتحدة، هي:

أولاً: الإعلان أن نقل السفارة إلى مدينة القدس المحتلة يشكل انتهاكا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية .

ثانياً: أمر الولايات المتحدة الأمريكية بسحب بعثتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة والامتثال لالتزاماتها الدولية وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

ثالثا: أمرها باتخاذ الإجراءات الضرورية للامتثال لالتزاماتها، والامتناع عن اتخاذ أي خطوات مستقبلية قد تنتهك التزاماتها وتوفير الضمانات اللازمة لعدم تكرار فعلها غير القانوني .

وأعلنت محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٨ أيلول ٢٠١٨، أنها تلقت الشكوى الفلسطينية رسمياً. وبتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠١٨، أعلنت المحكمة أنها ستنظر في دعوى قضائية رفعتها فلسطين إليها بخصوص انتهاك الولايات المتحدة القانون الدولي بنقل سفارتها لمدينة القدس. وذكر بيان صادر عن المحكمة، التي تتخذ من مدينة لاهاي الهولندية مقراً لها، أنها ستنظر في البداية فيما إذا كانت القضية من اختصاصها أم لا، ومن ثم تنظر في قبول الدعوى. وأوضح البيان أن المحكمة طلبت من كلا البلدين تبريراً خطياً. ومنحت المحكمة فلسطين مدة أقصاها حتى ١٥ أيّار ٢٠١٩ لتقديم تبريرها الخطي، والولايات المتحدة حتى ١٥ تشرين الثاني من العام نفسه.

محاولات أمريكية للهروب

سارع مستشار الأمن القومي الأمريكي جون بولتون في ٣ تشريت الاول ٢٠١٨، بالقول إن الولايات المتحدة بصدد الانسحاب من البروتوكول الاختياري لاتفاقية فيينا المعني بتسوية المنازعات وأكد بولتون أن «القرار مرتبط بالقضية التي رفعتها ما تسمى الدولة الفلسطينية واصفة الولايات المتحدة باعتبارها مدعى عليه، في تحد لتحركنا بشأن نقل سفارتنا من تل أبيب إلى القدس». مع العلم بأن الولايات المتحدة لا تزال طرفا في معاهدة فيينا الأساسية بشأن العلاقات الدبلوماسية، وعليها أن تخضع لكافة النصوص والالتزامات الواردة فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن خطوة الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من البرتوكول الاختياري، بشأن التسوية الإلزامية للمنازعات بين الدول الأطراف في الاتفاقية، قد جاءت متأخرة، إذ تم إبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بمذكرة خطية من وزارة الخارجية الفلسطينية بتاريخ ٤ تموز ٢٠١٨، بوجود نزاع قانوني، وفقاً للقواعد والإجراءات الخاصة بمحكمة العدل الدولية ، وتم إعلان بولتون فقط عبر وسائل الإعلام في الثالث من تشري الاول ٢٠١٨، أي بعدما وصلت إلى المحكمة الدولية وتسليمها إلى مكتب مسجل المحكمة.ولا شك أن هذه النقطة ستقوم المحكمة بالتطرق إليها من ضمن المسائل الإجرائية التي ستُبحث في القضية ، كذلك فإن إبقاء الولايات المتحدة على عضويتها في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية فيينا للاتفاقيات الدولية، وقبولها بميثاق محكمة العدل الدولية الذي يُشكل الفصل الرابع عشر من ميثاق الأمم المتحدة، يجعل من الصعب تملص الولايات المتحدة من إلتزاماتها بموجبها. وقد حاولت فعل ذلك في نزاعها مع إيران، حينما لم تعترف واشنطن بأهلية محكمة العدل الدولية للنظر في شكوى إيران ضد العقوبات الأميركية، وهو الأمر الذي رفضته المحكمة في قرار لها في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨.

وقد دفعت هزيمة أمريكا من قبل إيران في محكمة العدل الدولية، وهزيمتها المتوقعة أمام دولة فلسطين ، إلى تصريح جون بولتون، في الرابع من تشرين الأول ٢٠١٨ بأن الإدارة الأمريكية، تعمل على مراجعة جميع اتفاقيات بلاده الدولية، التي قد تعرضها لقرارات ملزمة من جانب محكمة العدل الدولية ، وتجدر الإشارة إلى أن إدارة ترامب قد أقدمت على الإستخفاف والتنكر لالتزاماتها التعاقدية الثنائية ومتعددة الأطراف، فقد انسحبت من الاتفاق النووي المبرم بين ست قوى عالمية وإيران، ومن اتفاق عالمي للمناخ في حزيران ٢٠١٧ حينما إنسحبت من اتفاقية باريس لمكافحة تغير المناخ، ومن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، ومجلس حقوق الإنسان، وهدد الحلفاء العسكريون في حلف شمال الأطلسي من أن الولايات المتحدة «ستمضي بمفردها» إذا لم ينفقوا أكثر على الدفاع. وراح الرئيس الأمريكي يسحب بلاده من اتفاقية تلو الأخرى، لتصل قرار الرئيس الأمريكي حول الانسحاب من معاهدات أو منظمات دولية إلى الرقم ستة، وهو رقمٌ مرشحٌ للازدياد مع مرور أيام حقبة ترامب في البيت الأبيض، كان أسلافه في حكم البيت الأبيض قد وقعوها، ويؤكد إصرار الإدارة الأميركية برئاسة ترامب على تجاوز القانون الدولي، وترسيخ مزيد من الفوضى في النظام العالمي، عن طريق المجاهرة والتلويح باستخدام القوة كبديل للقانون والنظام المتفق عليها عالميا، واستبدال تلك القوانين الدولية بشريعة الغاب، في سعي منها إلى خلق فوضى قانونية عالمية، تشكل خطرا على الأمن والاستقرار العالميين.

أساسيات وأسانيد صحيفة الدعوى الفلسطينية

من الناحية الموضوعية للطلب الفلسطيني، فإنه يرتكز على واقعة أن ترامب قد وقع في السادس من كانون الأول ٢٠١٧، قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس. وفتحت الولايات المتحدة في ١٤ أيار ٢٠١٨ رسميا سفارتها في القدس المحتلة، بتأكيد من الرئيس الأمريكي ترامب على أن القدس عاصمة حقيقية لإسرائيل. وإثر فشل قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠١٧، بعد فيتو أمريكي، لإلغاء اعتراف أي دولة بالقدس بأنها عاصمة إسرائيل، أقرّت الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول ٢٠١٧، بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل تسعة أصوات وغياب ٢١ عضوا وامتناع ٣٥ عضوا (٣)، مشروع قرار يدعو إلى سحب إعلان ترامب واعتباره باطلاً بالاستناد إلى القرار ٣٧٧، المعروف بقرار «متحدون من أجل السلام»، للالتفاف على حق النقض.

وقد أكد القرار على قرارات مجلس الأمن المتعاقبة بشأن القدس وذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٥٢ في ٢١ ايار ١٩٦٨ و ٢٦٧ في ٣ تموز ١٩٦٩، و ٢٩٨ في ٢٥ ايلول ١٩٧١ و ٤٤٦ في ٢٢ اذار ١٩٧٩ و ٤٦٥ في ١ اذار ١٩٨٠ و ٤٧٦ في ٣٠ حزيران ١٩٨٠ و ٤٧٨ في ٢٠ آب ١٩٨٠ و٢٢٣٤ في ٢٣ كانون الاول ٢٠١٦.

وكانت دول تفتح سفاراتها لدى إسرائيل في القدس الغربية، إلى غاية صدور القرار ٤٧٨ بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٠ والقاضي بعدم الاعتراف بـ «القانون الأساسي» وغيره من أعمال إسرائيل التي، نتيجة لهذا القانون، تسعى إلى تغيير طابع ووضع القدس ويدعو:

(أ) جميع الدول الأعضاء إلى قبول هذا القرار.

(ب) وتلك الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة.

(ج) يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٠.

ومنذ ذلك التاريخ، لم تتخذ أي دولة في العالم من القدس مقرًا لسفارتها لدى إسرائيل باستثناء خمسة بلدان، أولها كوستاريكا عام ١٩٨٢، وعدلت عن قرارها في منتصف آب عام ٢٠٠٦، والسلفادور عام ١٩٨٤، وعدلت عن قرارها في نهاية آب ٢٠٠٦، ثم الولايات المتحدة في منتصف ايار ٢٠١٨، تبعتها جواتيمالا، ثم باراجواي في نهاية ايار ٢٠١٨، قبل أن تعدل الأخيرة عن ذلك القرار في السادس من ايلول ٢٠١٨ مع تولي الرئيس الجديد مقاليد الحكم.

ولدى النظر في الدعوى الفلسطينية سيتبين لمحكمة العدل الدولية أن قرار ترامب يخالف بل وينتهك كافة قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس. فقد توالت قرارات مجلس الأمن بشأن الوضع القانوني للقدس على مدار سنين الاحتلال. ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية عام ١٩٤٨ وما بعد عام ١٩٦٧ حتى الآن، تحرك مجلس الأمن الدولي لكف يد إسرائيل عن التعامل مع مدينة

القدس باعتبارها عاصمة لها(٤). وترفض هذه القرارات، السياسات والإجراءات التي تقوم بها سلطات دولة الاحتلال، وتشترك في التأكيد وإعادة التأكيد، على أن:

أية قرارات وإجراءات ترمي إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني، وباطلة ولاغية، ويجب إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتطلب في هذا الصدد إلى جميع الدول الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملا بقرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠).

تطالب بأن تمتثل جميع الدول لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وألا تعترف بأي إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات.

وبالتأكيد لن يفوت المحكمة نص ومضمون قرارها هي ذاتها بتاريخ ٩ تموز ٢٠٠٤، حول قضية قانونية جدار الفصل والضم التي أشادته دولة الاحتلال على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية، تلبية لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣ كانون الاول٢٠٠٣ حينما قررت وبكل وضوح في الفقرة ٧٨ من قرارها بأن جميع الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) تظل مناطق محتلة، وما تزال إسرائيل تحمل صفة القوة المحتلة .

ولا ريب في أن المحكمة ستستند إلى مبادئ وقواعد القانون الدولي العام المعاصر، التي أزاحت وأبطلت بل وحرمت تسويغ نتائج الاحتلال والتغييرات الإقليمية الجيو-استراتيجية بفعله، وأكدت مبدأ الشرعية «legalite" القائم على فكرة سيادة القانون الدولي، لكي يحل محل مبدأ الفاعلية "effectivite" القائم على أن "الأمر الواقع يُصحح التصرفات الباطلة".(٥) وهو الأمر الذي تجاهله أو يجهله ترامب!

ويأبى الإسرائيليون الإقرار بتطور المبادئ والقواعد الدولية، ويصرون على رؤية العلاقات الدولية بعيون عتيقة بالية عوراء، لا ترى سوى ما "يُشرّع" إجراءاتهم وانتهاكاتهم واحتلالهم الأراضي الفلسطينية، ويفتشون في الكتب الفقهية الصفراء البالية البائدة عن أحكام تقادمت وتناسخت وأبطلت بل وجُرِّمت، بموجب مبادئ وقواعد القانون الدولي المعاصر، الذي أزاح وأبطل العديد من القواعد والأحكام واعتبر العديد منها جرائم دولية. ويزداد تغوُّل إسرائيل بهذا الإتجاه بعدما شاطرهم ترامب ذلك.

يتطلب كل ما تقدم، المباشرة وبشكل سريع بإعداد ملف الدعوى الفلسطينية التي يتوجب أن تتضمن بداية طرح الأسانيد القانونية الدولية، بشأن أن القضية المطروحة أمامها من اختصاصها، بموجب البروتوكول الثاني الاختياري لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المتعلق بالتسوية الإلزامية للمنازعات، في ١٨ نيسان ١٩٦١، الذي نص على أن الدول الأطراف في هذا البروتوكول وفي اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية "تبدي رغبتها في الالتجاء في جميع المسائل التي تعنيها بشأن أي نزاع يتعلق بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها، إلى الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية" وقد اتفقت الدول المتعاقدة في المادة الأولى على أن "تدخل المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية أو تطبيقها في الولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، ويجوز بناءً على ذلك رفعها إلى المحكمة بصحيفة دعوى يقدمها أي طرف في النزاع يكون طرفاً في هذا البروتوكول".

ويتوجب أن تتضمن صحيفة الدعوى، كافة حيثيات ووقائع الدعوى التي تم إيجازها في هذه الدراسة المختصرة، علماً أن الإطار الزمني لإنجاز ذلك قد تم من قبل المحكمة، إذ أنها قد منحت فلسطين مدة أقصاها حتى ١٥ أيار ٢٠١٩ لتقديم تبريرها الخطي، والولايات المتحدة حتى ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٩. وقد يكون من الضرورة بمكان، تشكيل فريق عمل من المختصين والخبراء في القانون الدولي، سواء أكانوا من الفلسطينيين وهم كثر، أم من الإخوة العرب والأصدقاء الدوليين وهم أيضاً كثر وعلى استعداد للمساهمة، بإشراف مباشر وكامل من قبل وزارة الخارجية الفلسطينية.

---

(١) وكالة وفا، بتاريخ ٢٩ أيلول ٢٠١٨.

(٢) منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الوثائق الرسمية، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم ٤، تقرير محكمة العدل الدولية: ١ آب ٢٠١٧- ٣١ تموز ٢٠١٨، a ٧٣ ٤، ص ١٣.

(٣) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم A/ES-10/L.22 حول القدس، بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠١٧.

(٤) د. كمال قنعه، القدس في ضوء الشرعية الدولية، في كتاب: القدس واقع وتحديات: مجموعة أوراق بحثية، مركز الأبحاث: منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، آذار ٢٠١٦، ص ١٤١-١٦٧.

(٥) المصدر السابق، ص ٣٦.

الحضور المسيحي في فلسطين بما فيها العاصمة القدس

بقلم: د.حنا عيسى – أستاذ القانون الدولي
أمين عام الهيئة الاسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات

الشعب الفلسطيني متعدد الأعراق والمذاهب والأديان، فغالبية سكان فلسطين عرب مسلمون، والعديد منهم مسيحيون، ينتمون لطوائف وكنائس مختلفة، كالأرثوذوكسية والكاثوليكية والمارونية والسريانية وغيرها، إضافة إلى الطائفة السامرية التي يعيش أبناؤها في منطقتي حولون (داخل الخط الأخضر) وجبل جرزيم جنوبي مدينة نابلس، كما تعيش في فلسطين عدة جاليات إثنية، كالأرمن، والأكراد، والأرناؤوط، والبشناق،والشركس، والدوم، والأفارقة، وتشكل مع الأكثرية السكانية العربية النسيج العضوي للمجتمع الفلسطيني، وتزيده ثراء وتنوعاً.

التوزيع الديمو غرافي للمسيحيين

الحضور المسيحي في المجتمع الفلسطيني في الوقت الحالي يشكل اقل من ١٪ فقط من تعداد سكان الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، لأن معظم مسيحيي فلسطين توجهوا إلى العيش في بلاد أخرى لأسباب مختلفة منها وجود الاحتلال الإسرائيلي في هذه الأراضي، والوضع الاقتصادي السيئ .

تشير بعض التقديرات إلى أن أعداد الفلسطينيين المسيحيين تصل إلى ٢،٣٠٠،٠٠٠ نسمة لكن اغلبيتهم المطلقة تقيم خارج الوطن، بينما بقي اقل من خمسة وأربعين في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، موزعين بين الضفة الغربية التي يقطنها ٤٠ ألفاً، وقطاع غزة الذي يقطنه ٧٣٣ والقدس ما يقارب ٤٠٠٠ فيما تبين أحدث التقديرات أن نسبتهم لا تتجاوز ٠،٦٠٪ من جميع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية.

في المقابل، تشير بعض الإحصاءات إلى أن عدد المسيحيين من أبناء الشعب الفلسطيني في إسرائيل يصل إلى ١١٤،٥٠٠ نسمة، من مجموع السكان البالغ ٨،٩٠٠،٠٠٠ نسمة وتشير إحصاءات حديثة إلى أن عدد المسيحيين انخفض إلى ١١٠ آلاف في الوقت الحالي .

وبحسب توزيع المسيحيين الفلسطينيين في إسرائيل، يتبين أن ٦٦٠٧٠ منهم ينتمون إلى كنائس الروم الكاثوليك وإلى الكاثوليك بشكل عام، و٤٥٤٢٤ ينتمون إلى الروم الأرثوذكس، و٥٥٠٥ إلى البروتستانت. وتبلغ نسبة الروم الأرثوذكس ٥١٪ من المسيحيين في الضفة والقطاع، في ما تتوزع البقية على الكنائس المختلفة على النحو التالي: اللاتين (الكاثوليك) ٣٣٪، الروم الكاثوليك ٦٪، البروتستانت ٥٪، السريان والأرمن الأرثوذكس ٣٪ لكل طائفة، الأقباط والأحباش والموارنة وغيرهم من المسيحيين ٢٪.

مكمن الخطر.. الصراع العربي الإسرائيلي

ترك الصراع العربي الإسرائيلي آثاره السلبية على حركة المواطنين الفلسطينيين وتهجيرهم خارج الوطن، فمع الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى في سنة ١٩٤٨ هجر ما يقارب ٩٥٠ ألف فلسطيني من أرضهم وأصبحوا لاجئين بين عشية وضحاها، ومن بين السكان الذين عانوا تجربة اللجوء ما بين ٤٠،٠٠٠ و ٥٠،٠٠٠ من المسيحيين العرب الذين كانوا أكثر من ثلث السكان المسيحيين في فلسطين في سنة ١٩٤٨م.

ففي مدينة القدس كان مجمل السكان المسيحيين في العام ١٩٤٤ يتجاوز ٣٠،٠٠٠، وأصبحوا الآن اقل من ٤٠٠٠ بسبب الاحتلال هاجر الكثير من المسيحيين سنة ١٩٦٧ إلى الأردن وسكنوا في العاصمة عمان، بسبب توافر الفرص أكثر بكثير منها في القدس، ولا غرابة أن نقول أن عدد المسيحيين الفلسطينيين في استراليا اكبر منه في مدينة القدس الشرقية، وان عدد المسيحيين الفلسطينيين في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر بكثير مما هو موجود الآن في مدينة رام الله.

عوامل انخفاض نسبة المسيحيين في فلسطين

العامل السياسي والذي مثله الاحتلال الإسرائيلي، وفرض ظروفا اقتصادية سيئة ومناخا اجتماعيا صعبا لعب دورا أساسي في دفع الناس إلى ترك الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان من الأسباب المباشرة لانخفاض نسبة المسيحيين في فلسطين، انخفاض معدل المواليد بسبب ارتفاع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، وفشل مشاريع التنمية والنهضة في معظم دول المنطقة، وشعور المسيحيين وفئات اجتماعية أخرى بلا جدوى البقاء بسبب تدني الأوضاع الاقتصادية والسياسية فيها.

وبالرغم من مصاعب المعيشة، فأن الأسر التي تسكن في المدن كانت أكثر عرضة للهجرة من الأسر في المناطق الريفية أو في مخيمات اللاجئين، وكان السبب المباشر الذي يدفعهم للهجرة، الوضع الاقتصادي السيئ والظروف السياسية غير المستقرة.

لتخفيف الهجرة يجب أن يسبقها تحسين الظروف السياسية والاقتصادية وإيجاد فرص العمل للحد من البطالة، وإقناع المواطن بالثقافة الوطنية.

تحديات بقاء الفلسطينيين

ولتمتين بقاء الفلسطينيين في أرضهم، فإن الأمر يحتاج إلى:

-العمل في سبيل العدل والسلام والخروج من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالحل العادل الدائم بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

-العمل على توفير القيم المجتمعية التي توثق العلاقات في هذه الأيام الصعبة بين مختلف أبناء الوطن ولا سيما في المجال الديني، ومواجهة الأوضاع الاقتصادية الخانقة بدعم اقتصادي جاد، الأمر الذي يولد الثقة في قلوب من يرون في الهجرة نجاة وخلاصاً.

-هناك حاجة ماسة مشتركة لإيجاد نظرة متكاملة لقضايا الوطن وعمل جاد من قبل المسلمين والمسيحيين معا لمواجهة التحديات المختلفة، علماً بأن الكنائس بمختلف طوائفها تتفاعل قدر المستطاع مع احتياجات المجتمع بروح الانفتاح والمحبة واحترام الحياة البشرية دون اعتبار لأية خاصية أوصفة دينية أو غيرهما .

الخان الأحمر بوصلة المشروع الوطني

بقلم: م. وليد عساف
رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تصعيد الاحتلال الإسرائيلي مستمر ضد الوجود الفلسطيني ويمارس بطريقة ممنهجة، هادفة إلى تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، لا سيما ما يمارس بحق أبناء التجمعات البدوية في منطقتي القدس وأريحا والأغوار والقرى والتجمعات خاصةً في المنطقة المسماة (ج)، هذا بالإضافة إلى سياسات الهدم والتهجير القسري بحق سكان هذه التجمعات والقرى، عبر وسائل وإجراءات احتلالية متعددة تشمل شل الحياة فيها وفرض بيئة قسرية، ومصادرة كل مصادر الحياة من معدات ومواشي وهدم للمنازل و"البركسات"، حتى الممولة من قبل المجتمع الدولي والمانحين، ومنع بناء المدارس والمرافق الحيوية والترهيب، ومنع مدخلات التنمية عن هذه التجمعات، ومصادرة كل مصادر العيش والتنمية والبقاء، في مسعى لترسيخ المشروع الاستيطاني على الأرض، ووأد وإجهاض الحلم الفلسطيني المتمثل في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

يعمل الاحتلال حاليا وضمن خطة استراتيجية استعمارية ممنهجة على تكريس واقع الاستعمار في الضفة الغربية المحتلة، وأصبح الآن ينفذ سياسة جديدة قديمة ألا وهي الهدم والتشريد القسري لتجمعات وقرى بصورة شاملة، وما يحدث الآن في الخان الأحمر ما هو الا بداية لمسلسل طويل من الهدم والتشريد القسري للقرى والتجمعات كافة في المنطقة المسماة (ج) التي يبلغ عددها حوالي ٢٢٥ قرية وتجمعا، سواء من خلال استخدام القوة العسكرية أو فرض بيئة قسرية طاردة لهذه التجمعات والقرى، وكلا الوسيلتين تعتبران جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي وميثاق المحكمة الجنائية الدولية.

ما زال تصعيد الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري يسير بوتيرة عالية وبطريقة ممنهجة في ظل وجود حكومة يمينية استعمارية متطرفة، حيث بلغ عدد المستعمرين في مستعمرات الضفة الغربية ٦٥٢،٠٥٢ بينما بلغ عدد المستعمرات والبؤر الاستعمارية حوالي ٢٩٩ ، وعدد المواقع العسكرية حوالي ٩٣ موقعاً. أما على صعيد الحواجز والبوابات العسكرية فقد بلغت ٧٠٥ ، وبلغت مساحة الأراضي الخاضعة لإجراءات استعمارية بما لا يشمل الأراضي التي يعزلها الجدار حوالي ٢،٦٤٢ كم بما يشكل ما نسبته ٧٦٪ من مساحة الأراضي المسماة «ج». كل هذا يحدث بغطاء وبدعم كامل ومنحاز من قبل الإدارة الأمريكية الحالية التي أعلنت عداءها للشعب الفلسطيني وثوابته الوطنية ومستقبل وجوده على أرضه، ومن خلال ضربها بعرض الحائط كل الاتفاقيات والالتزامات بما فيها القوانين والشرعية الدولية، والتي كان آخرها اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، ومحاولة الالتفاف على قضية اللاجئين وحق العودة ودعمها المعلن لهدم قرية الخان الأحمر البدوية وتشريد ساكنيها، ومن خلال عملها على تقويض منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، لا سيما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى انسحابها من أو معاداتها العلنية للمؤسسات الدولية والأممية الأخرى مثل اليونيسكو ومجلس حقوق الإنسان، وممارسة كافة أشكال التهديد والتنمر على الأطر القانونية الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية في حال تعاطيها مع ملف الإحالة الفلسطيني بخصوص جرائم الاحتلال الإسرائيلي. كل ذلك يحدث، وما زالت المواقف الدولية في أحسن أحوالها إما خجولة أو صامتة عن هذا الظلم التاريخي

والاعتداء الصارخ الذي يمارس على القيادة والشعب الفلسطيني في محاولة لكسر عزيمته وثني الفلسطينيين عن المطالبة بحقوقهم المشروعة والثابتة وغير القابلة للتصرف.

تتسارع وتيرة الاستعمار مدعومة بإطار قضائية تشريعي عنصري يرتقي إلى أبشع حالات الفصل العنصري والتطهير العرقي ApartheidEthnic& Cleansing وقد توجت هذه المنظومة التشريعية العنصرية مؤخراً بما يسمى "قانون يهودية الدولة" وما يتضمنه من جرائم ضد الشعب الفلسطيني في الداخل الفلسطيني المحتل وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بل وضد كل ما هو ليس يهوديا على هذه الأرض، ليجسد بذلك أبشع صور التمييز العنصري والتطهير العرقي عبر التاريخ.

إن قضية قرية الخان الأحمر البدوية ومحاولة الاحتلال هدمها وتشريد ساكنيها، وما رافقتها من ممارسات فاضحة واعتداءات ترتقي لمستوى جرائم الحرب، ومحاولة شرعنة عملية الهدم والتشريد القسري استناد إلىالقرار العنصري الاستعماري الصادر عن ما يسمى «المحكمة الإسرائيلية العليا»، بالرغم من تقديم كافة الوثائق القانونية والمستندات التي تبطل مزاعم سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممثلةً بما يسمى "الإدارة المدنية"، بما فيها وثائق ملكية الأرض وعقد الإيجار من قبل مالكي الأرض "قرية عناتا" للمقيمين على أرض قرية الخان الأحمر.

مسلسل هدم وتشريد القرى والتجمعات الفلسطينية لصالح المشروع الاستعماري الإحلالي هو مسلسل قديم وثابت في أجندة واستراتيجية الاحتلال من ستينيات القرن الماضي، علماً بأن هناك أكثر من ٢٢٥ قرية وتجمعا فلسطينيا مهددة بالهدم والتشريد القسري، وما قضية قرية الخان الأحمر إلا بداية لتنفيذ المخطط الاستعماري الإجرامي.

سطر موقف الشعب الفلسطيني قيادةً وشعبا أسمى آيات الصمود والدفاع عن قرية الخان الأحمر ووقف بقوة في وجه المخططات الاحتلالية الرامية إلى الاستيلاء على الأرض الفلسطينية المحتلة وتمزيق الوحدة الجغرافية والديمغرافية لهذا الشعب عبر هدم القرى والتجمعات وتشريد ساكنيها، وفصل المناطق، لقطع الطريق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وخلق حقائق استعمارية على الأرض تبقى عائقا أمام أي مبادرة سياسية مستقبلية للتسوية، كما وأننا نقدر جهود جميع الأطر الفلسطينية الرسمية والشعبية والفعاليات المختلفة في الدفاع والتضامن عن الخان الأحمر، وعلى رأسها، الموقف الداعم والقوي من قبل الأخ الرئيس محمود عباس ، ومجلس الوزراء ممثلا برئيس الوزراء د. رامي الحمد الله، الأخوة الوزراء، والسادة أعضاء مجلس مركزي، وأعضاء مجلس ثوري، وأقاليم، ومحافظين، وموظفي وزارات ومؤسسات وطنية، وموظفي هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ووفود أجنبية وقنصليات وسفارات ومتضامين دوليين ونشطاء حقوق إنسان، ما فترت عزيمتهم وما كلوا بالدفاع عن قضية الخان الأحمر والبقاء في أرض هذه القرية لغاية اللحظة.

معاناة الشعب الفلسطيني بشكل عام وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية الصعبة وواقعه المريرهي ليست نتاجا لظروف طبيعية وموضوعية مرتبطة بالوضع الاقتصادي أو قصور بالإبداع والإنتاجية والعطاء، أو بسبب شح الموارد الاقتصادية والمالية والطبيعية والبشرية التي تمكنه من التقدم وتحقيق الرخاء والازدهار لأبناء الوطن والأجيال المستقبلية، ولو بالحد الأدنى الذي يمكن هذا الشعب من تدبير أموره والتحكم بمقدراته وثرواته ومصادر عيشه، إنما ناجمة بالأساس عن العوامل التاريخية لهذا الشعب المتمثلة بوجود الاحتلال بما يمارسه من قتل وتدمير وتشريد وظلم ومصادرة لآماله وطموحاته وسرقة مقدراته وموارده، وإجهاض كل محاولات التنمية والازدهار والنهوض لهذا الشعب الذي يستحق كل الحياه على أرضه وربوعه المسلوبة.

تعزيز صمود وبقاء المواطنين حراس الأرض الفلسطينية في أماكن تواجدهم وفي قراهم وتجمعاتهم، يتطلب جهداً وطنياً وإقليميا ودوليا ممنهجاً، ويضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته في إطار القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة وميثاق روما الأساسي واتفاقيات وصكوك حقوق الإنسان وباقي الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة في إطار الشرعية الدولية، ويتطلب معه توفير الحد الأدنى والأساسي من مقومات دعم الصمود بما فيها توفير الخدمات الأساسية والحياة الكريمة للمواطنين الفلسطينيين في التجمعات والقرى المهددة من قبل سلطات الاحتلال والمستعمرين، والعمل على تعرية سياسات وإجراءات الاستعمار المستمرة في فلسطين المحتلة وآخرها سياسات الهدم والتهجير القسري للتجمعات الفلسطينية، والبدء بتنفيذ مشروع ما يسمى "القدس الكبرى" بالإضافة إلى تشريع القوانين العنصرية وقانون يهودية الدولة وتشريعات وقوانين أخرى تهدف إلى تكريس حالة الاستعمار الإسرائيلي، وفرض وقائع على الأرض تحد من أفق لتسوية سياسية سلمية وتضع حداً لمبدأ الحل على أساس الدولتين بشكل نهائي، مما يضع المنطقة برمتها في مهب الريح ويسير بها نحو المجهول.

الكل الفلسطيني صامد رغم القهر والتضييق والتنكيل والمواقف المشبوهة والمتنكرة لحقوق شعبنا الفلسطيني التاريخية والعادلة، ولن يقبل الشعب الفلسطيني بنكبة جديدة وسيبقى بصموده وتضحياته ومواقف قيادته الشرعية "طابو الأرض الفلسطينية وهويتها المتجذرة على الأرض الفلسطينية" ولن يرحل وسيبقى صامد بإذن الله على أرضه وحارساً لمقدراته ومكتسباته التاريخية والسياسية والقانونية والثقافية والإرثية العادلة، برغم التضييق والحصار والتنكيل، سنستمر بالنضال حتى دحر الاحتلال وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، عاصمة الإنسانية، عاصمة الصمود، وعاصمة الشعب الفلسطيني.

إسرائيل تتجه الى حكومة يمين متطرف أخرى

برهوم جرايسي
باحث مختص بالشؤون الاسرائيلية

تشير كل استطلاعات الرأي، إلى أن الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، لا تبيّت مفاجأة، أو أي احتمال لقلب الأوراق والأجندة اليمينية المتطرفة، لأنه لا يوجد من بين اللاعبين المركزيين، من يشكل بديلا لسياسات اليمين الأشد تطرفا، لا بل ومن حيث الجوهر، فإن الاختلافات بين القوى التي تدور في فلك الحكم، في هذه الانتخابات، هامشية بقدر كبير، أمام استمرار الاحتلال والاستيطان، وما يتطلبه حل القضية الفلسطينية.

فالقضية ليست كتلة الحزب الأكبر في الكنيست، بل ما هي فرص تشكيل الحكومة مع باقي المركّبات، ففي كل السيناريوهات التي يمكن طرحها، فقط من باب الافتراض، فإن اليمين المتطرف، والتيار الديني المتزمت، سيكونون في كل تشكيلة حكومية مقبلة، وسيفرضون أجندتهم عليها. وهذا نتاج لسلسلة تحولات كبيرة في الخريطة السياسية الإسرائيلية، وانزياح الغالبية العظمى من الأحزاب نحو ساحات اليمين الاستيطاني المتطرف.

إذ يختتم الكنيست الولاية الـ "٢٠" مسجلا أعلى منسوب للتطرف السياسي، والعدوانية الحربية الاستيطانية، والقمعية، ضد الشعب الفلسطيني في كل أنحاء فلسطين التاريخية. وقد سجلت هذه الولاية ذروة غير مسبوقة في عدد القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فقد تم إقرار نهائي لحوالي ٣٧ قانونا من هذه الشريحة، في حين أن ٧ قوانين أخرى، في مرحلة ما قبل القراءة النهائية، وستنتقل للولاية البرلمانية المقبلة، لإتمام تشريعها.

وقد أثبتت مجريات الولاية البرلمانية أنه لا يوجد خطاب سياسي بديل من حيث الجوهر لخطاب حكومة بنيامين نتنياهو، باستثناء كتلة "القائمة المشتركة" التي تمثل فلسطينيي ٤٨، وكتلة "ميرتس" اليسارية الصهيونية، في حين أن كتلتي المعارضة الأخريين "يوجد مستقبل" و "المعسكر الصهيوني" التي تضم حزب "العمل" انخرطتا في غالبية القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فقد كانت معارضة هاتين الكتلتين هزيلة، وفي نسبة عالية صوتت الكتلتان الى جانب هذه القوانين، أو أن حضورها في جلسات التصويت كان ضعيفا.

كذلك فإن التشكيلات الانتخابية التي ظهرت تمهيدا للانتخابات البرلمانية في نيسان ٢٠١٩، ليست خارج دوائر اليمين واليمين المتطرف، مثل الحزب الجديد الذي أقامه رئيس أركان جيش الاحتلال السابق بيني غانتس. أو الحزب الجديد الذي اقامته النائبة أورلي أبوقسيس المنشقة عن حزب "يسرائيل بيتينو"، بزعامة أفيغدور ليبرمان، وأيضا الحزب الذي أقامه وزير الحرب السابق موشيه يعلون.

وتشير كل استطلاعات الرأي، إلى أنه مهما تكن نتيجة الانتخابات، فإن المرشح شبه الوحيد لتشكيل الحكومة المقبلة هو بنيامين نتنياهو، الذي لا تتأثر نتائج حزبه وشعبيته، بقضايا الفساد التي تلاحقه. وبالإمكان القول، إن حالتين يمكن أن تبعدا نتنياهو عن تشكيل الحكومة المقبلة، أولاهما، صدور قرار نهائي بتقديم للمحاكمة بقضايا فساد، بموجب توصيات الشرطة والنيابة، ورفض كتل برلمانية المشاركة في حكومته، أو تنشأ ظروف شخصية تمنعه من الاستمرار في المنافسة.

وفي هذه الحالة الافتراضية، فإنه إما أن يكون خيار آخر من حزب الليكود، وهذا سيقود إلى أزمة في الليكود ذاته أو التوجه الى مرشح آخر من بين الكتل الكبيرة، لكن كل هذه فرضيات ضعيفة، فحتى لم تمت ستكون احتمالات تشكيل الحكومة ضعيفة، أو أن استمرارها ضعيف.

ومن أبرز المتغيرات التي ساهمت في بلورة هذا المشهد، اختفاء الأحزاب الوسطية سياسيا، التي كانت تشكل بيضة قبان، في اتجاه أي من الحكومات. كذلك التحول الكبير الذي شهدناه لدى جمهور التيار الديني المتزمت (الحريديم)، الذي كان على مدى عقود يقف على طرف الجدل السياسي، في ما يخص القضية الفلسطينية، وكان هذا التيار الذي يتمثل عادة في كل الولايات البرلمانية، بكتلتين، يشكل غالبا بيضة القبان، وكان على استعداد للمشاركة في حكومات حزبي "العمل" و "الليكود"، شريطة تلبية مطالبه المالية لجمهوره.

إلا أنه في العقدين الأخيرين حصل تحول جوهري في موقف هذا الجمهور، الذي بات يشكل حاليا قرابة ٤٠٪ من اجمالي المستوطنين في مستوطنات الضفة المحتلة، وهذه نسبة في ارتفاع مستمر. ففي ما مضى امتنع الحريديم، عن الاستيطان في الضفة، كي لا يكون طرفا في الجدل الإسرائيلي القائم. لكنه في النصف الثاني من سنوات التسعين، قبل بإغراء حكومات الاحتلال بالحصول على مستوطنات مغلقة لجمهوره، يقيم فيها كل شرائعه الدينية المتزمتة ، وهذا ما جعلهم طرفا في تلبية مصالح المستوطنين، وبالتالي التمسك بسياسات اليمين الاستيطاني، والداعم الأساس لحكومات نتنياهو.

ولربما ستكون هذه انتخابات تشهد على تلاشي حزب "العمل" التاريخي المؤسس لإسرائيل، واضع كل سياساتها العنصرية وقائد الحروب التوسعية، ومن بدأ الاستيطان في المناطق الفلسطينية والسورية المحتلة منذ العام ١٩٦٧. فكل استطلاعات الرأي تجمع على أنه سيتلقى الضربة القاصمة، ليتحول إلى حزب هامشي في الساحة السياسية، وكما يبدو فإنها المحطة ما قبل الأخيرة، لزواله عن الخريطة السياسية، إلا إذا بادر الحزب إلى تحول آخر، غير منظور، حتى الآن، يعيد له قواعده الانتخابية وجمهوره، الذي تبعثر على مر السنين، على أحزاب تتشكل عند كل انتخابات، ثم تتلاشى بعد ولاية برلمانية أو اثنتين.

وفي ملخص أولي، من الصعب أن نرى الانتخابات الإسرائيلية ستحمل ما هو جديد، وإنما ما هو أسوأ مما هو قائم حاليا.

٣١٢ شهيدا بينهم ٥٧ طفلا في " ٢٠١٨ "

أصدر التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين التقرير السنوي حول شهداء العام ٢٠١٨ ، وذلك بعد إجراء عمليات البحث الميداني منذ بدايته حتى ٣١ كانون الاول.

وفي ما يلي ملخص التقرير السنوي للشهداء الذين أرتقوا خلال العام ٢٠١٨»:

قام التجمع الوطني لأسر شهداء فلسطين، بعمليات البحث الميداني والتدقيق، من خلال فروعه في كافة محافظات الوطن لشهداء العام ٢٠١٨، وتعبئة الاستمارات الخاصة بجميع الشهداء الذين استشهدوا بفعل الاحتلال الإسرائيلي منذ تاريخ ١كانون الثاني ٢٠١٨ حتى ٣١كانون الاول٢٠١٨.

ونتيجة لذلك جاءت هذه النتائج:

١- (٣١٢) شهيدة وشهيدا (٣١٠ بالذخيرة الحية، وشهيدان بفعل استنشاق الغازات السامة).

٢- (٢٧١) شهيدا وشهيدة من محافظات غزة.

٣- (٤٢) شهيدا وشهيدة من محافظات الضفة.

٤- عدد الشهيدات (٦) .

٥- عدد الشهداء (٣٠٦) .

٦- أصغر الشهداء سناً، الشهيدة الطفلة ليلى أنور الغندور (ثمانية شهور) من محافظات غزة، وأكبر الشهداء سناً، الشهيد إبراهيم احمد نصار العروقي (٧٤) عاماً، من مخيم المغازي/ غزة.

٧- عدد الشهداء الأطفال ، أقل من ١٨ عاماً هو (٥٧).

٨- متوسط أعمار الشهداء والشهيدات ٢٤ سنة وتسعة أشهر.

٩- خلال الفترة من٢٠١٨/١/١ إلى ٢٠١٨/١٢/٣١، ارتقى شهيد كل (٢٨) ساعة تقريباً، وهذا يعني أن عدد الشهداء تضاعف أربع مرات ونصفا تقريباً خلال ٢٠١٨، بالمقارنة مع العام ٢٠١٧ ، حيث بلغ عدد الشهداء خلال العام ٢٠١٧ (٧٤) ، بمعدل شهيد كل (١١٥) ساعة.

١٠- أكثر الأشهر دمويةً، كان أيار، حيث بلغ عدد الشهداء (٨٩).

١١- أكثر فئة عمرية تم استهدافها (٢٤) عاماً.

١٢- عدد الشهيدات والشهداء المتزوجين (١٠٧)، (١٠٤ من الذكور و ٣ من الإناث).

١٣- بلغ عدد جثامين الشهداء المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، حتى إعداد هذا التقرير: (٢٠) خلال العام ٢٠١٨، ليصبح العدد منذ هبة القدس قبل ثلاث سنوات إلى (٣٨) جثمانا، وبذلك يرتفع منذ العام ١٩٦٥ إلى ٢٩٤.

١٤- عدد شهداء ٢٠١٥ (١٤٥) .

١٥- عدد شهداء ٢٠١٦ (١٢٧) .

١٦- عدد شهداء ٢٠١٧ (٧٤) .

١٧- عدد شهداء ٢٠١٨ (٣١٢) .

تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان حول هدم البيوت الفلسطينية في ٢٠١٨

بلغ مجموع عمليات الهدم التي نفذتها سلطات الاحتلال بحق المنشآت الفلسطينية خلال العام ٢٠١٨ فقط ،حوالي (٤٧١) تركز معظمها (٦٢٪) في محافظتي القدس والخليل من مجمل عمليات الهدم في محافظات الضفة الغربية . وقد توزعت المنشآت المهدومة على النحو الآتي: مساكن مأهولة (٩٨)، مساكن غير مأهولة (٥٩)، منشآت زراعية (٨٦)، مصادر رزق (١٢٣)، بنية تحتية (١٠)، حمامات (١٨)، أخرى (٧٧).

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	النسبة المئوية ٪
جنين	٢١	٤,٥
طولكرم	٢	٠,٤
نابلس	٩	١,٩
سلفيت	٧	١,٥
رام االله	٣٥	٧,٤
اريحا	٣٧	٧,٩
القدس	٢١٥	٤٥,٦
بيت لحم	٣٠	٦,٤
طوباس	٣٤	٧,٢
الخليل	٨١	١٧,٢
المجموع	٤٧١	١٠٠,٠

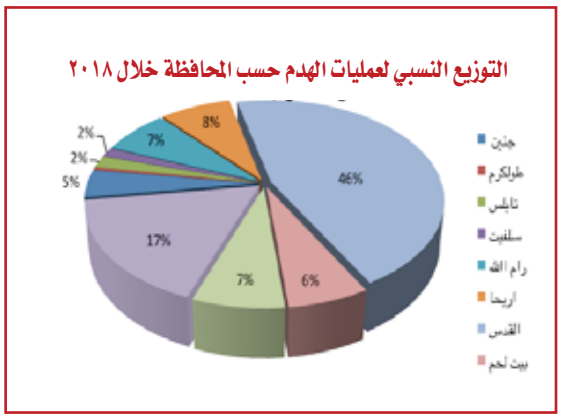

في حين بلغ مجموع إخطارات الهدم التي تم رصدها وتوثيقها من قبل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال عام ٢٠١٨ حوالي ٥٤٦ ، موزعة على إخطارات هدم، وقف بناء، اعطاء فرصة اضافية للاعتراض على اوامر الهدم ، وقد تركز ٦٠٪ من هذه الاخطارات في محافظات الخليل، القدس و بيت لحم.

المحافظة	مجموع عمليات الهدم	النسبة المئوية
اريحا	٢٨	٥,١
الخليل	١٥٩	٢٩,١
القدس	٩٥	١٧,٤
بيت لحم	٧٥	١٣,٧
جنين	٦	١,١
رام الله	٨٨	١٦,١
سلفيت	٣٤	٦,٢
طوباس	٨	١,٥
طولكرم	٥	٠,٩
قلقيلية	٢٠	٣,٧
نابلس	٢٨	٥,١
المجموع	٥٤٦	١٠٠,٠

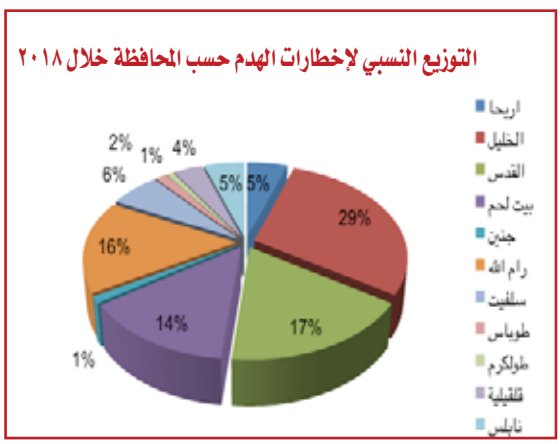

قرار المحكمة الدستورية يفتح آفاقاً نضالية جديدة

د. أحمد مجدلاني
الامين العام لجبهة النضال
عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

قرار المحكمة الدستورية الصادر في ١٢كانون الاول ٢٠١٨ ويحمل الرقم ٢٠١٨/١٠ الذي جاء بمقتضاه حل المجلس التشريعي وتكليف الرئيس بالدعوة لاجراء انتخابات عامة خلال ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، يأتي انسجاماً مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بدورته الأخيرة التي انعقدت في رام الله العام الماضي، التي أكدت على ضرورة الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي لمرحلة الدولة التي نناضل من أجل استقلالها منذ عقود، وانسجاماً مع قرارات دورات المجلس المركزي من جهة أخرى، وتتويجاً للقرار الأممي رقم ٦٧/١٩ الذي اعترف بدولة فلسطين بصفة مراقب في ٢٩ تشرين الثاني عام ٢٠١٢.

وقد ذهب البعض ممن يلعنون صبح مساء اتفاق اوسلو وينتقدون القيادة على تقصيرها بعدم تطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بتفسير القرار على أنه قرار سياسي تكتيكي، فاقد لقيمته العملية،ويعمق الانقسام وقفزة بالهواء والرد العملي على ذلك هو ما بعد هذا القرار وكيفية ترجمته على أرض الواقع والتي بحاجة أولا وقبل أي شيء البدء الفوري بحوارات جدية منفتحة وعملية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقا من كيفية ادارة الصراع مع الادارة الامريكية واحباط صفقة القرن الى استكمال قرار المحكمة الدستورية انهاء المرحلة الانتقالية والتطلع للامام لكيفية الوصول لاجراء انتخابات حرة وديمقراطية تجدد النظام السياسي الفلسطيني والى كيفية ازالة اسباب الانقسام .

هذا الحوار بمخرجاته من شأنه وضع الأسس الكفيلة بتحصين الجبهة الداخلية التي تعاني في الواقع من بعض الأزمات العارضة التي إن توفرت الأرادة السياسية من الممكن تجاوزها، للانطلاق بالاجراءات الواجب اتباعها ليحمل القرار يحمل صفة "الجدية وامتلاك الارادة السياسية" ، ولكي تكون قرارات القيادة الفلسطينية ذات طابع واقعي سياسيا ، ولان الشعب الفلسطيني بحاجة إلى تعزيز الصمود ، وردم الفجوة مع الجماهير وإلى تجديد بنية النظام السياسي وممارسة الشعب حقه في الترشح والانتخاب ، لان أجيالا جديدة من ابناء شعبنا لم تشارك بالعملية الديمقراطية انتخابا وترشيحا .

الأمر الاخر وفي سياق ورشة العمل الداخلية لفصائل المنظمة وهي البدء بالتشاور لتشكيل حكومة منظمة التحرير ولمنع نشوء فراغ سياسي بحكم ان المنظمة صاحبة الولاية السياسية والقانونية على الاراضي الفلسطينية ، فحكومة منظمة التحرير "ستقود المرحلة القادمة وصولا للانتخابات"،وحسم الموقف بالحوار السياسي الوطني باي اتجاه نريد اجراء الانتحابات، هل نريد اجراء انتخابات لبرلمان دولة او لمجلس تأسيسي للدولة ولنتذكر أن قرارات دورات المجالس الوطنية والمركزية كانت واضحة بانهاء المرحلة الانتقالية مع الاحتلال بكل تبعاتها ، والمجلس التشريعي احد افرزات المرحلة الانتقالية التي نريد انهاءها .

كما أن "المنظمة هي التي أنشأت السلطة الوطنية بقرار من المجلس المركزي عام ١٩٩٣، وأحالت لها جزءاً من صلاحياتها في إدارة الشؤون والاوضاع في غزة والضفة والقدس" ، مبينا أن "المنظمة تستطيع الآن، استعادة جزء أو كل الصلاحيات التي أحالتها" ، ما دام اتخذنا قرارا بالانتقال من المرحلة الانتقالية الى الدولة، مما يستدعي عمليا استعادة كل الصلاحيات لدولة فلسطين، أي منظمة التحرير المعترف بها دوليا عربيا كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني" .

إن المجلس التشريعي في حالة تعطل وغياب تام وعدم انعقاد منذ تاريخ دعوة الرئيس ٥ تموز٢٠٠٧م، ورفضت حركة حماس الدعوة لافتتاح دورة برلمانية في ١١ تموز عام ٢٠٠٧ ومنذ تلك اللحظة اصبح المجلس في حالة انعدام، وما زال معطلا وغائبا بشكل كامل حتى تاريخ قرار المحكمة الدستورية، وهذا أمر الحق الضرر بالحياة الديمقراطية الفلسطينية ، أمام معركتها المفتوحة مع الاحتلال وعلى المستوى الاقليمي والدولي ، وبناء عليه فإن المصلحة العليا للشعب الفلسطيني ومصلحة الوطن، كانت تقتضي حل المجلس التشريعي الذي يشكل احد اركان المرحلة الانتقالية وفتح الافاق امام التنصل من كافة النتائج التي تمخضت عن الاتفاق الانتقالي.

ولنذكر أيضا اننا نعتبر حركة حماس جزءا من النسيج الوطني والاجتماعي الفلسطيني وخير مثال على ذلك المعركة الدبلوماسية التي خضناها دفاعا عن حماس في الامم المتحدة ولاجل عدم وصم نضال شعبنا ضد الاحتلال بالارهاب لكن في كل مفصل تاريخي تمر فيه القضية الفلسطينية نتفاجأ بأن الحركة ترتهن لاجندات خارجية وتغلب موقعها وموقفها

ومصالحها الحزبية على المصالح الوطنية وهي بالمناسبة لا تعترف بالنظام السياسي الفلسطيني ولا بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بل تعتبر نفسها بديلا يمكن أن يحل بأية لحظة، لذلك لا تترك أية فرصة يمكن استغلالها تجاه هذا المخطط القديم الجديد، ومن هنا فإن موقف حماس من القرار التفسيري للمحكمة الدستورية والتي تعتبر أعلى سلطة قضائية في النظام السياسي الفلسطيني محاولة التشكيك أو الطعن بقراراتها خاصة فيما يتعلق بحل المجلس التشريعي والدعوة لإنتخابات خلال ٦ أشهر، تعتبر محاولات للنيل من سلطة القضاء وهيبته ومكانته ونزاهته، بخاصة وأنها ذات المحكمة التي أصدرت قراراً في العام ٢٠١٦ بوقف اجراء الانتخابات للهيئات البلدية والمحلية، ورحبت به كافة القوى والفصائل بما فيهم حركة حماس .

فحماس ترى في المجلس التشريعي أحد الاركان المثبتة لحكمها في قطاع غزة و الغطاء الشرعي لانخراطها الرسمي والعملي كشريك فلسطيني بصفقة القرن في اللحظة التي تنضج فيها شروط انخراطها، وبالتالي تتصرف وفق ذلك بفرض القوانين والتشريعات والتي تتعارض مع القانون الأساسي للسلطة ،لكن الشيء الاهم انه نتاج اتفاقيات اوسلو التي ملأت حماس الدنيا ضجيجا ضد اتفاق اوسلو، واصبح لديهم الان مقدس، ولانه سوف يؤثر على تحركاتهم العربية والاقليمة والدولية، كونهم يتحركون باسم المجلس تشريعي وينتحلوا صفته للتاكيد على واقع الانقسام الذي يؤسسون للانتقال به للانفصال .

لقد راهن البعض على ان اعضاء اتحاد البرلمان الدولي والعربي سوف يعترضون على قرار المحكمة الدستورية حل المجلس التشريعي وربما تناسوا ان عضويتنا بهذه الاتحادات من خلال المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو برلمان لدولة فلسطين وهو عضوا كامل العضوية بها، وبالتالي فإن دولة فلسطين لن يتأثر هذا وجودها ومكانتها بقرار حل التشريعي كما أن العالم أجمع يدرك طبيعة المرحلة والنظام السياسي الفلسطيني الذي هو دولة تحت الاحتلال ولم يصدر حتى اللحظة أي قرار من اتحد البرلمان الدولي أو العربي او حتى من أي مجلس تشريعي او برلمان بأية دولة بالعالم ،حتى من تلك الدول ذات العلاقة المتينة مع حركة حماس حول قرار المحكمة الدستورية وهذا تاكيد على صوابية القرار الصادر باعتباره صادرا عن مجكمة دستورية واجب النفاذ أولا ، وثانيا باعتباره شانا داخليا فلسطينيا نظرا للتغييرات التي تشهدها القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ، وما بات يعرف بصفقة القرن .

بالرجوع للقرار التفسيري والدعوة للانتخابات، فإن القرار وتبعاته اذا ماتم استكمال الاجراءات الواجبة الاتباع، سيضعنا في مواجهة سياسية مع حكومة التطرف والابرتهايد والتي اتخذت قرارا باجراء الانتخابات المبكرة في ظل مناخ يعمق التطرف في المجتمع الاسرائيلي ولدولة الاحتلال،

فإن الانتخابات القادمة التي يتنافس فيها اليمين واليمين المتطرف سيكون العامل الفلسطيني احد عناصر الدعاية الانتخابية والتنافس بين الاحزاب والكتل ايهما اكثر تطرفا من الاخر بشأن حقوق الشعب الفلسطيني . وبدون استباق للاحداث والوقائع عن نتائج الانتخابات الاسرائيلية وطبيعة الحكومة التي ستتشكل ، فإن مسالة السماح باجراء الانتخابات في العاصمة القدس امر غير وارد، ولربما تعطلها أيضا ببعض مناطق الضفة الغربية بدعم كامل من إدارة ترامب ، سيوفر لنا فرصة للتحرك السياسي لتحميل المجتمع الدولي مسؤلياته للضغط على اسرائيل ، لاجبارها على احترام القرار الفلسطيني الديمقراطي ، والخيار الديمقراطي للمواطنين لممارسة حقهم الطبيعي باختيار ممثليهم .

ان قرار حل التشريعي بات المدخل الحقيقي نحو اعادة تصويب الاوضاع الداخلية وبناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس جديدة وصحيحة ،وحماس هي من وضعت نفسها في هذه الدائرة وبالتالي لن نبقى رهينة لسياسات حماس ومواقفها المرتبطة بأجندات خارجية واداة لاطراف اقليمية خاصة في ظل ما تشهده القضية الفلسطينية من تصعيد من الادارة الامريكية والاحتلال الاسرائيلي لتمرير صفقة القرن الهادفة لتصفية القضية الفلسطينية مع التأكيد على اهمية وضرورة اتخاذ كافة الاجراءات السياسية والادارية والمالية لتقويض سلطة الامر الواقع لحماس ، واية إجراءات تتخذ يجب ألا تمس حياة شعبنا في قطاع غزة ، فغزة ليست حماس و المطلوب شل حركة الانقسام ووقف المخطط القائم للانتقال من الانقسام إلى الانفصال وغزة جزء من المشروع الوطني، وحماس ليست غزة ، وغزة ليست حماس والإجراءات قيد النقاش وكل الخيارات مفتوحة من أجل إلزام حماس بتطبيق ما تم الاتفاق عليه والعودة إلى الشراكة السياسية وإنهاء الانقسام.

دولة فلسطين .. بين الإنجازات السياسية وأوهام الانقسام البغيض

بقلم وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

" أظهر تسلم الرئيس الفلسطيني رئاسة "مجموعة ٧٧ الصين التي تضم ١٣٤ دولة وتمثل ما يقارب ٨٠٪ من سكان العالم مطلع العام ٢٠١٨ المكانة التي تحظى بها دولة فلسطين في العالم ، بالرغم من انها لم تحصل بعد على صفة دولة كاملة العضوية في الامم المتحدة بفعل ما تواجهه من مؤامرات ومكائد وما تمارسه الولايات المتحدة ودولة الاحتلال من ضغوطات على المجتمع الدولي للحيلولة دون ذلك، هذا الحدث الأممي المتمثل برئاسة أكبر تجمع سياسي واقتصادي في العالم بالإضافة لاستمرار صدور عشرات بل مئات القرارات المؤيدة لحق شعبنا الفلسطيني، جاء ليؤكد ان دولة فلسطين تشق طريقها نحو العالمية ومكانتها تتوطد كواحدة من الدول التي يمكنها ان تكون مؤثرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وتطبيق ميثاقها في الحفاظ على الامن والسلم القائم على العدل في العالم . هذا النجاح يحمل مؤشرات عدة أهمها ان الدبلوماسية الناعمة والحاسمة التي تنتهجها القيادة الفلسطينية تحقق أهدافها في استمرار ترسيخ مكانة دولة فلسطين في العالم كما انها تنجح وبوتيرة تزداد تدريجيا في عزل سياسة العدوان والاحتلال الاسرائيلي المدعوم أمريكيا، كما انها تحمل مؤشرا اخر يتمثل في ان العالم اجمع في ظل ما يشهده من متغيرات وتحالفات تحكمها المصالح بات على قناعة اكثر من ذي قبل بعدالة القضية الفلسطينية وبحق شعبنا في الحرية والاستقلال وان تحقيق الامن والسلم في الشرق الأوسط والعالم وضمان الاستقرار لتحقيق المصالح التي يبتغيها كل طرف يمر فقط عبر تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه وتطبيق قرارات الامم المتحدة بهذا الشأن ، لذلك يمكن القول ان ما شهدناه عام ٢٠١٨ ومطلع ٢٠١٩ من بوادر ومؤشرات استعادة القضية الفلسطينية مكانتها في الامم المتحدة ومؤسساتها المختلفة يفتح طريقا نحو المزيد من التقدم نحو الهدف المنشود المتمثل في حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الامم المتحدة بكل ما يحمله ذلك من مضامين معنوية وتنفيذية لتحويلها الى حقيقة ملموسة بزوال الاحتلال كاملا عن أراضي دولة فلسطين. هذا الطريق الشاق الذي بدأ يحقق نجاحات تتزايد يوما بعد اخر، بات يصطدم بكل اسف بتعقيدات عدة تتحكم بالوضع الداخلي الفلسطيني ، فأمام هذه النجاحات يستمر الانقسام البغيض الذي بدأته حركة حماس بسيطرتها المسلحة على قطاع غزة وتزداد خطورته خاصة مع ازدياد مراهنة أعداء شعبنا على استمراره لقطع الطريق على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ويستخدم أعداء شعبنا ذريعة هذا الانقسام للتهرب من ذلك بل تتضافر جهود كل الخصوم لتحويله تدريجيا من مربع الانقسام الى مربع الانفصال، ويكفي لإدراك حجم مراهنة الأعداء على استمرار الانقسام ان نعرف أن اللجنة الخاصة التي شكلها مجلس الامن في أعقاب اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢ بفلسطين كدولة مراقب للنظر في طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين أوضحت ان من ضمن الاسباب التي تحول دون قبول فلسطين كدولة ما يتمثل في : شرط وجود ارض الدولة لكن شرط وجود حكومة الدولة قائم وعبرت عن رأي مفاده أن فلسطين تستوفي هذين المعيارين وجود الارض والحكومة - لكنها وتأسيسا على وجود الانقسام شددت أن حكومة الدولة لا تمارس حكمها على نسبة ٤٠٪ من سكان دولة فلسطين التي نبحث الاعتراف بها وهم يخضعون لحكم حركة حماس، وبالتالي فقد خلصت الى رأي مفاده انه لا يمكن اعتبار حكومة السلطة الفلسطينية تسيطر سيطرة فعلية على الأرض التي تطالب بها ولذلك طوي طلب فلسطين بالاعتراف بها بدولة كاملة العضوية. ما ذكر أعلاه يُبين مدى الخطر الاستراتيجي للانقسام على مشروعنا الوطني وقضيتنا الوطنية كما انه يُبين ذلك السبب الحقيقي لسعي الاحتلال وأعوانه في الحفاظ عليه كذخر استراتيجي يستخدمونه لمنع قيام الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ولهذه الغاية فإن كل مسعى لإنهاء الانقسام يصطدم على الفور بهبوب رياح دعمه وتمويله لضمان استمراره وقطع الطريق على اَي جهود لإنهائه.

وقد بينت الشهور الاخيرة الماضية خطورة هذا السياق حيث اتضح بما لا يدع اَي مجال للشك ان عوامل دعم هذا الانقسام وتمويله مستمرة بتعليمات مباشرة من واشنطن وتل أبيب عبر العديد من الوكلاء تارة تحت مسمى التدخل لإنقاذ الاوضاع الانسانية الصعبة التي باتت تشهد تدهورا خطيرا فوصلت نسبة الفقر الي ٨٠٪ كما وصلت نسبة البطالة الى ٦٤٪ وازدادت الاوضاع صعوبة في مختلف أوجه الحياة في قطاع غزة ،،، كما ونرى التدخل ينبري تارة اخرى تحت مسمى التهدئة الجزئية في القطاع بمعزل عن الكل الوطني وكل ذلك يندرج في اطار ابقاءه على صفيح ساخن يتم التعامل معه بمعزل عن السلطة الوطنية وحكومة الوفاق و يصب الماء في طاحونة وضع قطاع غزة على سكة طريق منفصل لمستقبل أراضي الدولة الفلسطينيه وإبقاءه في احسن الأحوال كياناً غير معرف يجري النظر في مستقبله ليكون وفق منظور خطة ترامب مركزا لحل القضية الفلسطينية بعد ضم القدس والمستوطنات والأغوار وتحويل ما تبقى من الضفة لكانتونات ، وتصفية قضية اللاجئين وبذلك تكتمل خطة ترامب التي تعتمد على ما يبدو منهج تنفيذها على ارض الواقع ومن ثم تكريسها كأمر واقع ، هنا تبرز خطورة الانقسام كما تبرز أيضا أهمية العمل على إنهائه وإسقاط اَي صفة شرعية تمكن أصحابه من المضي قدما في هذا المشروع الانفصالي كما تكمن أهمية الإسراع في حسم هذه المسألة عبر التوجه الى صناديق الاقتراع بانتخابات شاملة ليقول الشعب كلمته في انهاء الانقسام بعد ان فشلت كل جهود الحوار والاتفاقات الموقعة من تحقيق ذلك .

تداعيات ومخاطر فشل المشروع الأمريكي لإدانة "حماس" في الأمم المتحدة

د. نايف جراد
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

مقدمة

في محاولة منها لإدانة مقاومة الشعب الفلسطيني وتشويه كفاحه الوطني المشروع، تقدمت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمة الدولية «نيكي هيلي» بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة، وحاولت أن يصوت عليه في ذكرى صدور قرار تقسيم فلسطين رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، واليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الموافق ٢٩ تشرين الثاني من كل عام حسب قرار الأمم المتحدة، في محاولة لحرف الأنظار عن لب مشكلة الصراع العربي-الصهيوني، ألا وهي القضية الفلسطينية، ولتدعي أن قرارات الأمم المتحدة غير متوازنة، حيث تعيد الجمعية العامة للأمم المتحدة في كل عام التصويت على سلسلة من القرارات المتعلقة بالشعب الفلسطيني وقضيته، مؤكدة على أمور محورية، كقضية اللاجئين ووكالة الغوث الدولية (أونروا) والقدس وقرار حق تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، وغيرها من القرارات التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، التي تضمنها قرار الجمعية العامة رقم (٣٢٣٦) لعام ١٩٧٤، وما تبعه من قرارات لاحقة للمنظمة الدولية. لكن جهود بعثة فلسطين في الأمم المتحدة بقيادة السفير رياض منصور، نجحت في تأجيل التصويت على مشروع القرار لموعد لاحق، ليس لغرض تجنب المناسبة فحسب، بل وأساسا لحشد التأييد الدولي اللازم لإفشال مشروع القرار، لأنه يستهدف -بحسب منصور- إدانة نضال الشعب الفلسطيني بأسره والالتفاف على تأييد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف(١)، وهو ما مكن من إرجاء التصويت ليوم السادس من كانون الأول ٢٠١٩. وهدف مشروع القرار الأمريكي لاعتبار «أنشطة حماس وغيرها من الفصائل المقاومة إرهاباً يستحق الإدانة، ويطالب بوقف ما سماه الأعمال الاستفزازية والأنشطة العنيفة التي تقوم بها تحديدا «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، بما في ذلك استخدام الأجهزة الحارقة المحمولة جواً (الطائرات الورقية والبالونات)، وإدانة قيام المقاومة بإقامة بنى تحتية عسكرية بما فيها الأنفاق للتسلل إلى «إسرائيل»، وبناء معدات لإطلاق صواريخ على المناطق المدنية، معرضة بذلك حياة المدنيين للخطر»(٢)، بحسب مشروع القرار.

وحيث قوبل مشروع القرار الأمريكي برفض واسع منذ بداية طرحه، قامت الولايات المتحدة بممارسة ضغط كبير على الدول الأعضاء لدفعها للتصويت معه، واستطاعت بعد إدخال تعديلات على نص مشروع القرار، تشمل أمورا أخرى غير إدانة «إرهاب» فصائل المقاومة الفلسطينية، أن تحصل على دعم دول الاتحاد الأوروبي الـ(٢٨) ودول أخرى من مختلف قارات العالم. ورغم ذلك، وبفضل نجاح الاقتراح الإجرائي، الذي تقدم به مندوبا الكويت وبوليفيا، لاعتبار مشروع القرار من المسائل الهامة، المفترض أن يصوت عليها بالثلثين من قبل الجمعية العامة، الأمر الذي انتقدته نيكي هيلي(٣)، فشلت الولايات المتحدة الأميركية، في تمرير القرار. ولم يتم اعتماد مشروع القرار الأميركي لعدم حيازته على أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامّة للأمم المتحدة، حيث حصل على تأييد ٨٧ دولة، ومعارضة ٥٨، وامتناع ٣٢ عن التصويت(٤).

رحبت الرئاسة الفلسطينية برفض الجمعية العامة مشروع القرار الأمريكي، وعبرت الكثير من القيادات الفلسطينية عن ارتياحها لفشل المشروع، فيما هللت وفرحت حماس لهزيمة الولايات المتحدة في الجمعية العامة، واعتبرت ذلك انتصارا وإنجازا للمقاومة، وقال القيادي في حركة حماس، سامي أبو زهري، إن «فشل المشروع الأمريكي في الأمم المتحدة يمثل صفعة للإدارة الأمريكية، وتأكيداً على شرعية المقاومة ودعماً سياسياً كبيراً للشعب والقضية الفلسطينية»، واعتبر مسؤول المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي، داود شهاب، أن «فشل مشروع القرار الأمريكي في الأمم المتحدة صفعة لأميركا وإسرائيل اللتين كعادتهما تروجان الأكاذيب من على المنصة الدولية»، كما اعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جميل مزهر، أن فشل مشروع القرار الأمريكي «يشكل ضربة قاسية للبلطجة الأمريكية وللمجرم ترامب الذي كان شريكًا للاحتلال الصهيوني ولمحاولات تجريم المقاومة والنضال الوطني الفلسطيني».(٥).

فهل حقا يمثل عدم نجاح مشروع القرار الأمريكي انتصارا وإنجازا للمقاومة يستحق كل هذا الترحيب والتهليل والفرح؟ أم أن مشروع القرار، وما رافقه من مساومات وتحركات، وما حمله من تغيرات في مواقف الدول، وما دلت عليه الإجراءات ونتائج التصويت، يحتاج إلى تقييم مختلف؟

هذا ما ستحاول هذه المقالة أن تجيب عنه، مستهدفة تبيان خلفية مشروع القرار، وتداعيات ومخاطر نتائج التصويت على المشروع في الأمم المتحدة.

خلفية مشروع القرار الأمريكي

لا يمكن عزل مشروع القرار الأمريكي لإدانة المقاومة الفلسطينية، عن مجمل السياسة الأمريكية الجديدة التي اتبعتها إدارة الرئيس ترامب منذ مجيئه إلى الحكم في بداية عام ٢٠١٧. ولئن كان من الصحيح انه من الصعب أن نقف على فروقات جوهرية في مواقف الرؤساء الأمريكيين العشرة، الجمهوريين والديمقراطيين، الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية طوال الخمسين سنة الماضية، تجاه قضية فلسطين، إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب، عبرت بشكل سافر عن انحياز اعمى للسياسة والمواقف الإسرائيلية، بل وكما أشارت صحيفة «الجارديان» البريطانية فإن «إدارة ترامب أول إدارة في التاريخ تساند إسرائيل بشكل مطلق، ودونما تحفظ، بينما تشن الحرب الدبلوماسية على الفلسطينيين»(٦). ويتضح من الاستعراض السريع لمجمل مواقف إدارة ترامب تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي والفلسطيني-الإسرائيلي، على مدار السنتين الماضيتين، أن الإدارة الأمريكية تتبنى بالكامل مواقف وسياسات اليمين الإسرائيلي المتطرف برئاسة نتنياهو، وهي بذلك تستهدف تصفية القضية الفلسطينية. وكان

من الواضح منذ بداية حكمها، كما أشار الدكتور هاني البسوس، أنها لن تتورع عن «إدانة أي عمل فلسطيني مناهض للاحتلال الإسرائيلي، حتى لو كان عملاً يتوافق والقانون الدولي»(٧).

جاء مشروع القرار الأمريكي لإدانة المقاومة الفلسطينية، بعد سلسلة مواقف وإجراءات اتخذتها إدارة ترامب. ففي الحادي عشر من أيار ٢٠١٧ أعلنت الإدارة الأمريكية على لسان سفيرها الصهيوني فريدمان أنها لا تعارض استمرار الاستيطان الإسرائيلي ولا تطلب تجميده كشرط لاستئناف المفاوضات كما فعلت إدارة أوباما، وأكدت الإدارة الأمريكية لاحقا أن الاستيطان حق لإسرائيل(٨)، وفي السادس من كانون الأول عام ٢٠١٧ أعلنت الإدارة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل، وفي السادس عشر من كانون الثاني ٢٠١٨ أعلنت قرارها تقليص المساعدات المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «اونروا» وفي الرابع عشر من أيار ٢٠١٨ قامت بنقل السفارة إلى القدس والتأكيد من قبل ترامب بأنه بهذه الخطوة «يزيح ملف القدس من أي مفاوضات فلسطينية- إسرائيلية»، وفي الثاني من آب ٢٠١٨ قامت بقطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وفي الثالث من آب ٢٠١٨ قطعت الإدارة الأمريكية كل المساعدات المقدمة لـ«اونروا»، وأعقبت ذلك بوقف الدعم المقدم لمستشفيات القدس، واتخذت قرارا بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بذريعة وجود تصنيف سابق ما زال ساري المفعول(!!) للمنظمة كمنظمة إرهابية، وبسبب مواصلة سعي فلسطين للتوجه للمحكمة الجنائية الدولية ضد جرائم الحرب الإسرائيلية(٩).

وقبيل الانخراط في طرح مشروع القرار الأمريكي لإدانة المقاومة الفلسطينية في الأمم المتحدة، أخذت الإدارة الأمريكية بالتركيز على غزة، وسعت عبر ما يسمى المساعدات الإنسانية للضغط على الفلسطينيين للانخراط في خطتها المزعومة للسلام. وبدأ كل من جاريد كوشنر، صهر ترامب وكبير مستشاريه، وجيسون غرينبلات ممثله الخاص في المفاوضات الدولية، بالترويج لحل إنساني في غزة في إطار «صفقة القرن»، محرضين على القيادة الفلسطينية أنها بسياستها المتبعة لا تساعد الشعب الفلسطيني(١٠).

ومن الجدير بالذكر أن نيكي هيلي مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في المنظمة الدولية، قد مارست تحريضا واضحا على «حماس» والمشاركين في مسيرات العودة السلمية، وأشادت في الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن تدهور الوضع على السياج الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة، تزامنا مع ذكرى النكبة وغداة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، بإسرائيل وتحليها بما سمته ضبط النفس في مواجهة عنف المتظاهرين(١١).

وفي تطور لافت قبيل تقديم مشروع القرار الأمريكي لإدانة المقاومة، أصدرت واشنطن قرارا أدرجت بموجبه صالح العاروري، نائب رئيس المكتب السياسي لحماس وعددا من قادة حزب الله وآخرين، على ما تسميه «قائمة الإرهاب»، متهمة إياه بالتعاون مع فيلق القدس التابع لإيران، وبجمع أموال لتنفيذ عمليات لصالح حماس، وقيامه بقيادة عمليات عسكرية ضد إسرائيل، أدت إلى مقتل إسرائيليين يحملون الجنسية الأمريكية(١٢).

وفي فترة العدوان على غزة، في الحادي عشر من تشرين الثاني الماضي، وبينما حملت روسيا المسؤولية لإسرائيل عن التصعيد العسكري، دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن إسرائيل، معتبرة أن ما تقوم به من قبيل «حق الدفاع عن النفس»(١٣).

وهكذا فإن مشروع القرار الأمريكي لإدانة المقاومة الفلسطينية في الأمم المتحدة، يأتي منسجما مع السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس ترامب، المتماثلة كليا مع سياسة اليمين الإسرائيلي المتطرف بزعامة نتنياهو، التي تستهدف النيل من صمود الشعب الفلسطيني

وحقوقه الوطنية وتشويه النضال الوطني الفلسطيني ووصمه بـ«التطرف العنيف والإرهاب»، كما يأتي في سياق مشروع الحل الأمريكي الذي بات يعرف بـ«صفقة القرن»، وخلق الظروف المؤاتية إقليميا لمواجهة إيران. ولقد برز واضحا من مداولات الجمعية العامة أن الولايات المتحدة منزعجة من أن الأحداث في فلسطين تحرف الأنظار عن إيران، وتسلط الضوء على جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، حيث وجهت نيكي هيلي في جلسة مجلس الأمن الطارئة، التي خصصت لبحث التصعيد العسكري الأخير، انتقادات لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، بعد الاستماع لإحاطته، لعدم حديثه عن إيران، بينما الجلسة مخصصة للحديث عن فلسطين.(١٤)

تداعيات ومخاطر الإجراءات ونتائج التصويت

نعم، فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في حشد أصوات ثلثي أعضاء الجمعية العامة الحاضرين للتصويت لصالح القرار، لكنها في المقابل، ولأول مرة في تاريخ الجمعية العامة، تنجح في حشد تأييد (٨٧) صوتا لصالح مشروع قرار يدين المقاومة الفلسطينية -أي أغلبية- وهذا رقم كبير يجب أن يثير الفزع ويدق ناقوس الحذر والخطر (١٥). ولولا المبادرة الكويتية، المؤيدة من بوليفيا وإيرلندا، والتي نجحت في جعل التصويت على المشروع بحاجة للثلثين اعتمادا على تصنيف المسائل المطروحة على الجمعية العامة بناء على البند الثاني من المادة (١٨) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (٨٥) من النظام الداخلي للجمعية العامة(١٦)، لنجحت الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير مشروع القرار. بل وان نجاح الاقتراح الإجرائي بفارق (٣) أصوات فقط (٧٥ لصالح الثلثين و٧٢ مع الأغلبية النسبية و٢٦ عضوا ممتنعا) نقطة ضعف أيضا، ومؤشر أنه قد يلجأ لاحقا لتمرير قرارات بالأغلبية النسبية بمزيد من الضغط والتأثير والترغيب والترهيب الأمريكي. كما يلاحظ أن الكثير من الدول قد امتنع عن التصويت أو تغيب (٣٢ دولة في التصويت على مشروع القرار و٢٦ دولة في التصويت على الاقتراح الإجرائي)، ومن المعروف أن الأصوات لا تحسب إلا من المصوتين مع أو ضد بينما يتم تجاهل أصوات المتغيبين والمتحفظين حسب المادة (٨٦) من النظام الداخلي للجمعية العامة(١٧). وبمعنى آخر، فإن احتمالات عودة الولايات المتحدة لطرح مشاريع قرارات تدين المقاومة الفلسطينية والكفاح الوطني الفلسطيني المشروع، أمر قابل للاستئناف، وان تصويت (٨٧) دولة لصالح القرار السابق سيشجع على ذلك. ورغم أن إسرائيل عبرت عن امتعاضها من عدم تمرير مشروع القرار، إلا أنها عبرت عن فرحها من حجم المؤيدين، واعتبر رئيس وزرائها نتنياهو تصويت (٨٧) دولة لصالح المشروع الأمريكي «إنجازا مهما»، وقال في تصريح نشره على «توتير»: «لم نحقق أغلبية الثلثين، لكن هذه هي المرة الأولى، التي تصوت فيها أغلبية الدول ضد حماس (..) هذا إنجاز مهم للغاية». من جانبها، حرصت المبعوثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة «نيكي هيلي» على تصوير التصويت على أنه «انتصار وإنجاز كبير»، فقالت: «٨٧ دولة اعتبرت أن المشكلة في حماس، لقد تغيرت النزعة وهذا يوم جديد في الأمم المتحدة».(١٨)

الأمر الخطير في التصويت على مشروع القرار أن دولا محسوبة

على العرب والمسلمين قد صوتت لصالحه كإرتيريا والبوسنة، وكذلك دول كان لها مواقف واضحة سابقا لصالح القضية الفلسطينية كتشيلي واليونان. ومن الواضح أن أوروبا بأسرها قد صوتت لصالح المشروع الأمريكي، وهو ما سيصعب من مهمة حماس لاحقا لإلغاء القرار الأوروبي الذي يصنفها كمنظمة إرهابية، والذي أكدته مجددا محكمة العدل الأوروبية في تموز عام ٢٠١٧(١٩).

خاتمة

نعم، فشلت أمريكا في إدانة المقاومة الفلسطينية، لكن ذلك وبكل المقاييس لا يعتبر انتصارا فلسطينيا، وعلى حماس ان تقرأ نص مشروع القرار الأمريكي جيدا كي تقف أمام المسائل التي جعلت أوروبا والعديد من بلدان العالم تؤيده. وباعتقادي ان من اهم المسائل على هذا الصعيد هو موضوع استهداف المدنيين، الذي تتلاعب به واشنطن وتل أبيب، والذي يشكل نقطة حرج لأوروبا التي تعنى بحقوق الإنسان وتتشدد في حماية المدنيين خلال الصراعات العسكرية، وهو الأمر الذي يطرح بقوة ضرورة إعادة النظر بالأساليب العسكرية المتبعة من قبل حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية والأدوات القتالية المستخدمة من قبلها. وإذ لا يعني هذا بتاتا دعوة للتخلي عن حق ممارسة كافة أشكال النضال المكفولة من الشرعية الدولية، لكنه يعني أن على جميع القوى أن تراعي الظروف المحيطة وتستخدم الأساليب والأشكال الأكثر جدوى، التي لا تلقى اعتراضا دوليا، بل وتكسب نضال الشعب الفلسطيني تأييدا متزايدا.

أظهر التصويت على مشروع القرار الأمريكي بما لا يدع مجالا للشك، إلى أي مدى يمكن للإدارة الأمريكية الحالية ان تذهب في دعم إسرائيل ونزع الشرعية عن الكفاح الوطني المشروع للشعب الفلسطيني، ولعل تصويت العديد من الدول لصالح مشروع القرار يستوجب استنفارا للدبلوماسية الفلسطينية، وتضافر جهود كل القوى وفعاليات الجاليات الفلسطينية من أجل فضح المساعي الأمريكية، ونشر الرواية الفلسطينية، وتوضيح المواقف الفلسطينية، والعمل في إطار خطة وطنية متكاملة لكسب مواقف الدول الصديقة والضغط لتغيير مواقف البعض ممن تراجع في دعم القضية الفلسطينية، خاصة في أميركا اللاتينية وافريقيا، ولا بد من تنسيق هذا التحرك مع المؤسسات العربية ذات العلاقة في كافة المنابر الدولية.

ولشديد الأسف، فإن حماس التي ابتهجت لفشل تمرير المشروع الأمريكي، قدمت شكرها لجميع من ساهم بإفشال المشروع باستثناء القيادة والدبلوماسية الفلسطينية، التي بذلت جهودا مضنية لحشد التأييد الدولي لرفض إدانة المقاومة الفلسطينية. لذا فعلى حماس، وبديلا للعب أدوار منفردة، والتعويل على بعض التحالفات الدولية، من أجل تغيير الموقف الدولي وكسب التأييد للنضال الوطني الفلسطيني، عليها ان توحد جهودها مع جهود القيادة والدبلوماسية الفلسطينية الرسمية التي تدافع بجدارة عن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، التي تحقق كل يوم نجاحا في عزل دولة إسرائيل وملاحقتها قانونيا، وفي وحدة الموقف الوطني الفلسطيني قوة لفلسطين بأسرها، من شأنها ان تفشل أي محاولات لاحقة للالتفاف على حقوق الشعب الفلسطيني وتأييد كفاحه العادل في المنظمة الدولية.

الهوامش

١. رام الله نيوز. سفير فلسطين في الأمم المتحدة: إدانة حماس تعني استهداف الشعب الفلسطيني بأكمله.
https://ramallah.news/...

٢. General Assembly.Activities of Hamas and Other Militant Groups in Gaza –Amendment to GA Draft Resolution A/٧٣/L.٤٢ (A/٧٣/L.٤٦)
https://www.un.org/.../document/activities_of_hamas_and_other_milita..

٣. Ambassador Nikki Haley. Remarks on a Procedural Vote at a UN General Assembly Meeting on a U.S. Draft Resolution to Condemn Hamas Terrorism. New York City.December ٦، ٢٠١٨.
(https://usun.state.gov/remarks/٨٨٣٨)

٤. أخبار الأمم المتحدة (٢٠١٨). اعتماد مشروع ايرلندي حول الشرق الأوسط بعد فشل مشروع أميركي في الحصول على الأغلبية المطلوبة (٦ كانون الأول ٢٠١٨).
(https://news.un.org/ar/story/٢٠١٨/١٢/١٠٢٣٠٩١)

٥. رؤية (٧ كانون الاول ٢٠١٨). نتائج التصويت بالأمم المتحدة.. نصر بطعم الهزيمة وتوحيد للصف الفلسطيني.
roayahnews.com/

٦. "الجارديان": سياسة ترامب تجاه فلسطين تجازف بأمن واستقرار الفلسطينيين.
https://www.sasapost.com/translation/the_guardian_view_on_trumps_palestinian_policy/

٧. سما (٢٥ كانون الأول ٢٠١٨). اكاديميون يقرعون أجراس الخطر رغم فشل المشروع الأمريكي في إدانة المقاومة. (palestine.shafaqna.com/AR/AL/٢٥٣٧٩٧٣).

٨. عربي ٢١ (٢٠١٧). فريدمان يكشف موقف ترامب من التسوية والاستيطان.
(https://arabi٢١.com/story/١٠٠٦٤٩/)

٩. الجزيرة نت (١٠/٩/٢٠١٨). قرارات ترامب السبعة لتصفية القضية الفلسطينية.
(https://www.aljazeera.net/.../)

١٠. غرينبلات، ج (٢٠١٨). آن الأوان للقادة الفلسطينيين ان يساعدوا الشعب الفلسطيني. صحيفة القدس.
(www.alquds.com/tagged/topics/جيسون٪٢٠ غرينبلات -٤٩-٤٢-١/٣٠-)

١١. عربي سبوتنيك (١٥/٥/٢٠١٨). نيكي هيلي: موقع السفارة الأمريكية في إسرائيل لا يصدر حكما مسبقا على محادثات السلام.
(https://arabic.sputniknews.com/.../٢٠١٨٠٥١٥١٠٣٢٣٧٠٠٢٦-)

١٢. عرب ٤٨ (١٤/١١/٢٠١٨). وشنطن تدرج العاروري وقادة حزب الله على "قوائم الإرهاب".
(https://www.arab٤٨.com)

١٣. النجاح الإخباري (١٣/١١/٢٠١٨). أبرز المواقف الدولية والعربية من العدوان على غزة
(https://nn.ps/news/sys/١٧١٠٩٠/١٣/١١/٢٠١٨/)

١٤. دنيا الوطن.. https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/٢٠١٨/١١/٢٣/١١٩٤٢٩٢.html#ixzz٥dmaNZJXy

١٥. عربي ٢١. خبراء: هذه تداعيات سياسة ترامب على القضية الفلسطينية.
(https://arabi٢١.com/story/.../)

١٦. الأمم المتحدة(ب. ت). ميثاق الأمم المتحدة.
(www.un.org/ar/charter_united_nations/)
وانظر أيضا: الجمعية العامة للأمم المتحدة. النظام الداخلي (www.un.org/ar/ga/about/ropga/)

١٧. الجمعية العامة للأمم المتحدة. النظام الداخلي
(www.un.org/ar/ga/about/ropga/)

١٨. عرب ٤٨ (١٠/١٢/٢٠١٨). الأمم المتحدة: هل يعكس الفشل الأميركي بإدانة "حماس" انتصارا فلسطينيًا؟
(https://www.arab٤٨.com)

١٩. فلسطين اليوم. محكمة اوروبية ترفض طعن "حماس" بتصنيفها منظمة "إرهابية".
(https://paltoday.ps/ar/post/...)

بانوراما المشهد الفلسطيني (٢٠١٨- ٢٠١٩)

نواف الزرو
باحث مختص في الشؤون الفلسطينية

نوثق ونثبت ونحن نودع العام ٢٠١٨، وقد دخلنا العام الجديد ٢٠١٩، بان الطموحات والآمال والأحلام الوطنية التحررية الاستقلالية والإنسانية الفلسطينية كبيرة واسعة وراسخة ومشروعة ومستمرة، فكل أبناء الشعب العربي الفلسطيني، هناك على امتداد خريطة الوطن الفلسطيني المغتصب والمهود، يتطلعون إلى أن يستيقظوا صباح ذات يوم ليروا الوطن الفلسطيني بلا احتلال وبلا قوات غزو وبلا مستعمرات، وبلا اجتياحات وتجريفات واغتيالات واعتقالات ومجازر دموية.. وبلا مصادرات وأطواق وحواجز حربية تنكيلية وعقوبات جماعية تحول حياتهم إلى جحيم يومي لا يطاق.. وكذلك بلا جدران عنصرية تهويدية تحول مدنهم وقراهم إلى معسكرات اعتقال كبيرة وصغيرة...!

ولكن، مع بالغ الأسف فانه ليس من المنتظر إطلاقا أن يحمل لنا العام الجديد معه معجزة كبيرة أو أسطورية تقلب الحالة والأوضاع الفلسطينية رأسا على عقب، فنحن في زمن لا يعرف المعجزات الأسطورية إلا بقدر ما تصنعها الأمم والشعوب، وبقدر ما تجتمع وتتضافر الظروف والمعادلات الفلسطينية والعربية والإقليمية والدولية لصنعها.

فما يجري في فلسطين جزء لا يتجزأ مما يجري في المنطقة العربية والشرق أوسطية كلها، وهو نتاج طبيعي لها بشكل عام وللأوضاع العربية بشكل خاص جدا، فلو كانت الأحوال العربية على غير ما هي عليه منذ اكثر من نصف قرن من الزمن، ولو كانت لدى الأمة والدول والأنظمة والقيادات العربية إرادة سياسية وسيادية وخيارات تحررية حقيقية، على نمط تلك التي كان يتمتع بها الراحل الخالد جمال عبد الناصر، لما حصل ما حصل في فلسطين والعراق.

لذلك نقول إن العام الجديد يولد فلسطينيا من رحم العام المنصرم، وهذا العام المنصرم كان مليئا بكل أشكال الجرائم الصهيونية المفتوحة على مدار الساعة، وكان مليئا من جهة ثانية بالهبات والانتفاضات والمواجهات والتضحيات الفلسطينية، بقدر ما كان مليئا بالملاحم البطولية الصمودية الاسطورية الفلسطينية، لكنه كان من جهة أخرى عاما بائسا رديئا محبطا مخجلا عربيا، في الوقت الذي كان فيه عاما سيئا جدا للمجتمع الدولي والمواثيق والقوانين والقيم الدولية والإنسانية.

فالعناوين الأساسية الصارخة للعام المنصرم فلسطينيا كانت:

أولا: الاستباحة الشاملة: حيث واصلت دولة الاحتلال سياسة التدمير الشامل للمجتمع المدني والأمني الفلسطيني على حد سواء من تجريف واقتلاع ونسف وهدم وحرق.. الخ.

ثانيا: واصلت تلك الدولة أيضا اقتراف المجازر الدموية وحرب الاغتيالات والقتل اليومي والإعدامات اليومية للشباب والصبايا بالبث الحي والمباشر (كما حدث في رفح ونابلس وجنين وطولكرم وغزة).

ثالثا: كما طغى تماما إرهاب الدولة الإسرائيلية بجيشها ومستعمريها ضد أطفال ونساء وشيوخ وشبان فلسطين بغية هزيمة إرادتهم وكسر معنوياتهم وإخضاعهم للشروط والإملاءات السياسية والأمنية والتطبيعية الإسرائيلية.

وفي هذا السياق الإرهابي الجرائمي الصهيوني وثق تقرير سنوي فلسطيني نشر الأربعاء ١٦ كانون الثاني ٢٠١٩، أكثر من ٣٢ ألف انتهاك للاحتلال الإسرائيلي بحق المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، خلال عام ٢٠١٨م.

وأوضح التقرير أن مجموع الانتهاكات الإسرائيلية بلغ ٣٢٢٥٢ انتهاكًا، تنوعت ما بين عمليات القتل المتعمد ومداهمة واقتحام المدن والمنازل ومصادرة الممتلكات وتدنيس المقدسات والمنع من السفر. وأضاف التقرير «أن قوات الاحتلال قتلت خلال العام الماضي ٤٩ فلسطينيًا، عدد منهم أعدمته ميدانيًا تحت ذرائع واهية، في حين أصيب ٣٥٦٧ فلسطينيًا برصاص جنود الاحتلال واعتداءات المستوطنين».

كما قامت قوات الاحتلال باعتقال ٥٥٣٨ مواطنًا فلسطينيًا منهم أطفال ونساء وكبار في السن، مشيرًا إلى أن أبرز حملات الاعتقال تلك التي طالت عائلات المطاردين الشهيد أشرف نعالوة وصالح البرغوثي وعائلة بشكار، وعددًا من النساء في مدينة الخليل. في حين «أن معدل الحواجز العسكرية التي أقامها الاحتلال في الطرق الرئيسة أو على مداخل المدن والقرى والمخيمات دائمة أو مؤقتة بلغ ٤٤٦٤ حاجزًا، في حين بلغ عدد الاقتحامات لمدن الضفة والقدس المحتلة ٦٤٣٤ اقتحامًا. كما هدمت قوات الاحتلال ١٣٦ منزلًا خلال عام ٢٠١٨م، وفق التقرير، ٦٦ منزلاً منها في مدينة القدس المحتلة، وبلغ عدد المنازل التي داهمتها ٣٣٦١ منزلًا. بينما بلغ عدد عمليات مصادرة ممتلكات للمواطنين الفلسطينيين ٣٦٩

عملية وفقًا للتقرير، ودمرت ممتلكات أخرى في ٣٨١ عملية.

ورصد التقرير ٧٦٢ حالة اعتداء نفذها المستوطنون بحق المواطنين الفلسطينيين، في حين منعت قوات الاحتلال ٣٤٢٩ فلسطينيًا من السفر. وبين أن قوات الاحتلال الإسرائيلي أبعدت ٢٠٦ فلسطينيين عن مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى، وسجلت ٢٩١ حالة اقتحام وتدنيس للمقدسات غالبيتها كانت ضد المسجد الأقصى. كما أحصى التقرير ٩١ نشاطًا استيطانيًا تنوع ما بين بناء وحدات سكنية ومخططات لبناء أخرى ومصادرة وتجريف آلاف الدونمات وشق طرق وتوسعة وإقامة بؤر استيطانية ومعسكرات للجيش. ولفت إلى أن قوات الاحتلال استهدفت قطاعي التعليم والصحة في ٤٥ حالة عطلت فيها التعليم واعتدت على طواقم طبية. ووفقًا للتقرير، فإن رام الله والقدس ونابلس والخليل، الأكثر تعرضًا للانتهاكات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٨م.

وعن إرهاب المستوطنين اليهود في القدس والضفة، كشف المراسل الإسرائيلي عاموس هرئيل في «هآرتس» بتاريخ ٧ كانون الثاني ٢٠١٩ النقاب عن «أن قفزة هائلة في جرائم الإرهاب الصهيوني ضد الفلسطينيين بارتفاع ٣٠٠٪» وانه «في العام ٢٠١٨ سجل ارتفاع كبير في عدد حوادث العنف في الضفة الغربية، وتبين من معطيات غير نهائية جمعت حتى منتصف كانون الأول ٢٠١٨، أنه في السنة الماضية سجل ٤٨٢ حادثة كهذه -ارتفاع بمعدل ثلاثة أضعاف مقارنة مع العام ٢٠١٧- الذي سجلت فيه ١٤٠ حادثة. العنف من جانب المستوطنين ونشطاء اليمين يشمل ضرب الفلسطينيين، رشق الحجارة، وبالأساس رش كتابات «تدفيع الثمن»، تخريبًا في البيوت والسيارات وقطع الأشجار في أراض بملكية الفلسطينيين.

رابعا: وكأن الشعبَ الفلسطيني عمليا بين فكي الإرهاب الدموي الاحتلالي الإسرائيلي المنفلت وبين حالة الفرجة والصمت العربي من جهة، والتواطؤ الدولي والأمريكي على نحو خاص من جهة ثانية. لكنه أيضا بين فكي الانقسام الفلسطيني- الفلسطيني المخجل والمرعب.

خامسا: غير أن الشعب الفلسطيني نجح برغم كل معطيات هذا المشهد المرعب في التصدي والصمود وتسطير ملاحم اسطورية.

سادسا: ما توج في الحصيلة بمسيرات العودة ونهوض الضفة، مما شكل نقطة تحول في المشهد.

سابعا: ويمكن الحديث أيضا عن مرحلة جديدة في الكفاح الشعبي العربي الفلسطيني، وفي الوعي الجمعي العربي، وعودة البوصلة من جديد للقدس والقضية الفلسطينية.

أما عربيا، فقد تميزت الحالة والأوضاع العربية بـ:

أولا: الأمة العربية من محيطها إلى خليجها كانت تئن تحت حالة من التفكك والضعف والاستخفاء وفقدان الإرادة والبوصلة لدرجة ان رامزي كلارك احد ابرز الشخصيات الداعية للسلام واحترام حقوق الإنسان في أمريكا والعالم كان

قال فيها (اذا كانت هناك إدارة أمريكية طاغية فالعيب إذن في قدرة المطالبة والوقوف في وجهها. وانا بصراحة لا يحزنني إلا الموقف العربي الصامت تجاه كل قضاياه التي يسميها قضايا مصيرية لإثبات الوجود والذات.. وحتى اللحظة لا يوجد موقف عربي موحد تجاه القضية الفلسطينية، فليس من المعقول أن يخرج مليونا مواطن أمريكي -مثلا- للشارع في مظاهرات عارمة وتقوم الشرطة بضربهم وتصيبهم إصابات بالغة والعرب جالسون في بيوتهم يتفرجون علينا.. وانا ما زلت أطالب حتى اللحظة الشعوب العربية بإثبات موقفها وذاتها، فإما أن تفرض نفسها أو أن تتفرج ولا تأتي لتبحث عن سلام في عالم يمتلئ بالطغاة والجبارين.

تصوروا أن كلارك يتحدث هنا بالعربي اكثر من العرب؟!.

ثانيا: وقد تجلت الحالة العربية الرديئة بالحروب العربية بالوكالة التي شنت وما تزال ضد سوريا واليمن.

ثالثا:... فأصبحت الحالة والأوضاع العربية بائسة مترديه عجيبة ينسحب عليها ما كان الجواهري قد وصف به الأمة قائلا:

ورأى المستعمرون فرائسا منا
يبرون انيابا له ومخالبا

فهل ننتظر في ضوء معطيات العام المنصرم يا ترى أجندة سياسية فلسطينية/ عربية جديدة مختلفة؟ أم أننا سنواجه استمرارا للسياسات الأمريكية والصهيونية الإرهابية الإجرامية في فلسطين والمنطقة، وهذا هو المؤكد..!

يضاف إليها استحقاقات فلسطينية وعربية وإسلامية وأممية ملحة وعاجلة في أعقاب وعد واعتراف ترامب البلفوري بـ «منح القدس -وبالتالي فلسطين- عاصمة أبدية لإسرائيل، على طريق وعد بلفور المشؤوم الذي أعطى ما لا يملك -فلسطين- لمن لا يستحق»!

المجلس الوطني الفلسطيني يدعو البرلمان الأوروبي لرفض التحريض الإسرائيلي ضد منظمات حقوق الإنسان في فلسطين

دعا المجلس الوطني الفلسطيني، البرلمان الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي لرفض حملات التحريض والادعاءات الكاذبة، وترهيب منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية، التي تقوم بها المؤسسات الرسمية الإسرائيلية، لمنع أية رقابة على انتهاكاتها لحقوق الإنسان في دولة فلسطين المحتلة.

واستعرض رئيس المجلس الوطني سليم الزعنون في رسائل متطابقة؛ بعثها بتاريخ ٧-٢-٢٠١٩ إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي غابرييلا كويفاس بارون، ورئيس البرلمان الأوروبي انتونيو تياني، مخاطر تقرير "مسار الأموال Money Trail" الأخير الذي نشرته سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن نشاطات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتشويه الكاذب لدورها المتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وأكد أن نشر هذا التقرير يأتي في اطار عمل مستمر من حملات التشهير والتخويف الإسرائيلية لمنظمات حقوق الإنسان في فلسطين، بهدف إنهاء الدور الحيوي للتمويل الأوروبي للمنظمات المدنية الدولية والفلسطينية التي تعمل على مراقبة انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني.

وحث في رسالته كافة البرلمانات الأوروبية، والبرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وعددها ١٧٦ برلمانا على الوقوف نيابة عن الشعب الفلسطيني لمواصلة ضمان احترام وحماية حقوق شعبنا تحت الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على زيادة وتوسيع النشاطات المنظمة الداعمة للحقوق الإنسانية فلسطينيا ودوليا وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والجمعيات المدنية.

أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام ٢٠١٨

أكثر من ١٣ مليوناً في العالم

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حوالي(١٣,٠٥) مليون ،(٤,٩١) مليون في دولة فلسطين، وحوالي(١,٥٧) مليون في أراضي ١٩٤٨، وما يقارب(٥,٨٥)مليون في الدول العربية ونحو(٧١٧) الفا في الدول الأجنبية.

أكثر من ثلث السكان يقيمون في قطاع غزة

قدر عدد السكان في دولة فلسطين بحوالي(٤,٩١٥) مليون فرداً؛ حوالي (٢,٩٥٤)مليون في الضفة الغربية و (١,٩٦١) مليون في قطاع غزة. وبلغت نسبة السكان اللاجئين نحو (٤٢٪)من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين؛ بواقع(٢٦٪)في الضفة الغربية و٦٦٪ في قطاع غزة.

انخفاض في معدلات الخصوبة خلال السنوات الأخيرة

انخفض معدل الخصوبة الكلي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٣) إلى ٤,١ مولوداً، مقارنة مع ٥,٩ مولوداً عام ١٩٩٩، (٣,٧) مولود في الضفة الغربية و (٤,٥)مولوداً في قطاع غزة.

معدل الخصوبة في دولة فلسطين، سنوات مختارة

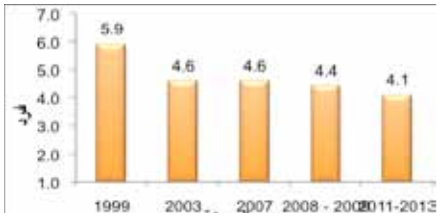

انخفاض متوسط حجم الأسرة

انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,١ فرد عام(٢٠١٧) (مقارنة مع ٦,١ فرد عام ٢٠٠٠) بواقع (٤,٨)فرداً في الضفة الغربية و(٥,٦)فرداً في قطاع غزة.

متوسط حجم الأسرة في دولة فلسطين حسب المنطقة، ٢٠٠٠، ٢٠١٧

معدلات المواليد والوفيات الخام تتجه نحو الانخفاض

بلغ معدل المواليد الخام في العام ٢٠١٨ في فلسطين ٣٠,٥ مولوداً لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٢٨,٠ مولود في الضفة الغربية و٣٤,٤ مولوداً في قطاع غزة. كما بلغ معدل الوفيات الخام في العام ٢٠١٨ في فلسطين ٣,٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ٤,٠ في الضفة الغربية و٣,٥ في قطاع غزة.

معدلات خصوبة عالية بين الفلسطينيين في الأردن

مقارنة بهم في سوريا ولبنان

بلغ معدل الخصوبة الكلي للمرأة الفلسطينية المقيمه في الأردن(٣,٣)مولوداً للعام ٢٠١٠ مقابل(٢,٥)مولوداً في سوريا للعام ٢٠١٠، في حين بلغ المعدل(٢,٨)مولوداً في لبنان للعام ٢٠١١.

مؤشرات ديمغرافية مختارة حول الفلسطينيين حسب مكان الإقامة، سنوات مختارة

مكان الإقامة	متوسط حجم الأسرة	معدل الخصوبة
الأردن	٥,١ •	٣,٣ •
سوريا	٤,١ •	٢,٥ •
لبنان	٤,٤ ••	٢,٨ ••

• البيانات تمثل العام ٢٠١٠

•• البيانات تمثل العام ٢٠١١

المجتمع الفلسطيني في أراضي ١٩٤٨ مجتمع فتي

بلغ عدد الفلسطينيين المقدر في أراضي ١٩٤٨ حوالي (١,٥٦٨)مليون فلسطيني نهاية العام ٢٠١٨، وبلغت نسبة الأفراد دون الثامنة عشرة من العمر نهاية عام ٢٠١٧ للذكور ٤٠٪ وللإناث ٣٩٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الأفراد الذين أعمارهم (٦٥ سنة فأكثر) للذكور ٤٪ وللإناث ٥٪.

معدل نمو الفلسطينيين أعلى من معدل النمو للسكان اليهود في فلسطين التاريخية

بلغ معدل النمو السكاني للفلسطينيين في دولة فلسطين نحو(٢,٥٪)للعام ٢٠١٨، وبلغ معدل النمو للسكان الفلسطينيين في أراضي ١٩٤٨ نحو ٢,٣٪ للعام ٢٠١٧، في حين بلغ معدل نمو اليهود نحو ١,٧٪ في فلسطين التاريخية للعام ٢٠١٧.

BROOKLYN